8354

البنى الزمنية وأشكالها

إعـــداد

عبد القادر الفاسي الفهري

أحمد بريسول

محمد غاليم

محمد ضامر

عبد المجيد جحفة

ماي 2000

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب

8354

البنى الزمنية وأشكالها

إعـــداد

عبد القادر الفاسي الفهري

أحمد بريسول

محمد غاليم

محمد ضامر

عبد المجيد جحفة

ماي 2000

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب

تصديـــر

نظم معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب يومين دراسيين في 8 و9 مارس 1999، خصصا للموضوع التالي:

البنى الزمنية وأشكالها

وقد تم خلال هذين اليومين دراسة الجوانب الصرفية والتركيبية والـــدلالية للبنى الزمنية وأشكالها في اللغة العربية، ومقارنتها بمثيلاتها في لغات أخـــرى.

اتسمت مقاربة التأويل الزمني في الأدبيات التوليدية، إلى عهد غـــير بعيـــد، بإغفالهـــا للجوانب التركيبية الصرفية وتركيزها علـــى الجوانـــب الدلاليـــة والمنطقية. ولم تحظ الجوانب التركيبية للزمن بالاهتمـــام إلا في الثمانينيـــات. وهدف هذين اليومين الدراسيين التبـــاحث في الجوانب الدلاليـــة والمنطقيـــة للزمن في ارتباط بجوانبه التركيبية، وبالمبادئ التي تربط دلالة الزمن بتركيبـــه، وبالنظر في مجمـــوعة من الظواهر والقضايا التي تعكـــس الطبيعـــة المعقـــدة للزمن في اللغة الطبيعية. ومن جملة المحاور التي تم التركيز عليها خلال اللقاء ما يلي:

1. كيف تبنى العلائق الزمنية في الجمل وفي النصوص، وماهي المبـــادئ الـــتي تحكم هذه العلائق وما هي طبيعتها؟ وهل تأويل الأشكال الزمنية في الجمـــل

الدابجة يخضع لنفس المبادئ والقيود التي يخضع لها تأويل الأشكال الزمنيـــة في الجمل المدبجة؟

2. أين يقع التوسيط بين اللغـــات فيما يخص الزمـــن؟ هـــل في الصـــورة المنطقية أو في المستوى الصرفي التركيبي، على اعتبـــار أن الصـــورة المنطقيـــة موحدة عبر اللغـــات كما يزعم ذلك بعض الباحثين؟

3. ما هي العلاقة بين الأشكال الصرفية الزمنية (الحاضر والماضي والمســـتقبل) والمفـــاهيم الزمنية الدلالية، علما أن بعض اللغات تملك صرفية دالـــة علـــى الحاضر دون أن تملك مفهوم الآن أو تملك صرفية تدل على الماضي لكنها تفيد معنى الآن؟

4. ما هي طبيعة الزمن التركيبية؟ هل هو عامل (operator) تركيبي خـــالص، ويسلك بالتالي سلوك العوامل التركيبية، أم هو عبارة محيلة أو عائدية تســـلك سلوك الضمائر والعوائد؟

5. كيف يمكن الفصل داخل زمن الـــفعل بين المحتـــوى الزمـــني (الحـــاضر والماضي والمستقبل) والمحتوى الجهي (الامتـــداد والتمـــام والاعتيـــاد، الخ) والمحتوى الوجهي (الاحتمال والتسويف والافتراض، الخ) وكيف يمكن التمثيل تركيبيا ودلاليا لهاته العناصر في تفاعلها في عناصر أخرى مثل الظروف والنفي وغيرهما؟

ويسعدنا أن نقدم هنا وقائع نصوص هذه المدارسات. ونوجه الشـــكر إلى الفريق الذي ساعد في مراجعة الأبحاث، وخاصة الأساتذة محمـــد الرحـــالي، ومحمد الوادي، وعبد الرزاق تورابي، وعبد اللطيف شوطا، وأحمد البـــاهي، وسمية الزاهد، وخالد الأشهب، وكذلك الفريق المكلف بالتصفيف، بتنســـيق الأستاذة بشرى بوعبيد، وبمشاركة السيدات فا طمة بلشكر، ونعيمة العلوي، السعدية بلفاروق، والآنسة جميلة الزراد.

عبد القادر الفاسي الفهري

المحتـــوى

تصدير

تركيب الزمن

الفاسي الفهري، عبد القادر — عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية — 13

الرحالي، محمد — بنية الجملة الوظيفية: الزمن ومقولات أخرى — 33

دلالة الجهة

الباهي، أحمد — الحاضر التام في اللغة العربية — 83

الصغير، سعاد — الأنماط الجهية في صورة فَعَلَ — 117

النهيبي، ماجدولين — حول بعض الخصائص الدلالية والجهية للأفعال الدخيلة — 139

القباب، حليمة — الخصائص الجهية والزمنية للأفعال: الأفعال الناقصة وأفعال الشروع نموذجا — 161

دلالة الزمن

غاليم، محمد — عن معجمة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي — 193

جحفة، عبد المجيد — ظروف الزمن ومستويات تسويغها — 205

بيلوش، العربي — النفي وبنية الفعل الزمنية — 235

الزمن في النصوص الحكائية

إمامي، عبد اللطيف — مفهوم الزمن في الرواية الأمريكو لاتينية المعاصرة — 259

تركيب الزمن

عبد القادر الفاسي الفهري
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط

عن الماضي والاكتمال والتدرج
أو لماذا ليست العربية لغة جهية

إذا نظرنا في كتاب *Issues* (انظر الفاسي 1991–1993)، نجده يركز على معالجة إشكالين أساسيين يتعلقان بالزمن والجهة، وهيكلتهما. هذان الإشكالان هما من جهة إشكال *الإحالة الزمنية* (Tense reference)، ومن جهة أخرى إشكال الزمن كعنصر *علاقي*، معارضة مع الجهة (Aspect). فمسألة الإحالة الزمنية تثير إشكالات كثيرة ومعقدة، أساسها معرفة متى يمكن تحليل الأزمان على أساس أنها ضمائر (pronouns)، أو عوائد (anaphors) ، أو عبارات محيلة (referential expressions)، بحسب طرق "إغلاق" أو "إشباع" دلالاتها و/أو إحالاتها. ويمكن أن يدرج ضمن هذا الباب ما يتعلق بالزمن النسبي (relative tense)، أو الزمن الإحالي، أو الإشاري (deictic)، أو ما يتعلق بالتأويل الزمني فيما دعي بـ (SOT) Sequence of Tense phenomena)، أي ظاهرة توالي الأزمان، أو تأويل الزمن في حيز الوجه أو المُوَجِّه (modal)، أو ما دعي بالزمن الحكائي (narrative tense)، الخ. فهذه الإشكالات وغيرها تتعلق بما يمكن من إرساء أو ربط الزمن (tense anchoring)،

سياقيا أو مقاميـــا، وتحديد إحالته.[1] ولابد أن يكون هناك علاقة بين الزمـــن الصّرفي (الوارد في الفعل)، باعتباره معلومة معجمية، وبين ما يؤول إليـــه في السياق أو المقام. وعلى كل، يمكن إقامة توازٍ بين بنية الزمـــن وبنيـــة الحـــدّ (determiner)، بالنظر إلى الأبعـــاد المعجميـــة والعلاقية /الحملية والإحاليـــة. وقد بينـــا في *Issues* أن النظام الزمني العربي (في الفعل) مبني أساسا علـــى *زمن موسوم واحد هو الماضي*، يعبر عن علاقة زمنية محـــدّدة هـــي *القَبْليـــة* (anteriority). وأما الزمن غير الموسوم، فيأتي في صيغة المضارع، وهـــو غـــير قبلي. وقد افترضنا هناك (بناءا على التصورات السائدة آنذاك) أن الجهة غـــير علاقية، وإن كان هذا التصور يمكن إعـــادة النظر فيه بـــالنظر إلى الجوانـــب العلاقية للجهة.[2] والجهة، كما بينا إما *معجمية*، ترتبـــط بجهـــة الأوضـــاع (situation aspect)، وإمـــا *نحوية* (grammatical aspect) (أسميناهـــا أيضـــا بجهـــة البناء)، وهذا بقطع النظر عن تأليفية جهة الوضع (compositionality) داخـــل التركيب. فالفصل بين جهة الوضع وجهة البناء هو فصل بين المعجمي، مـــن جهة، والوظيفي، من جهة أخرى. وسيتبين من هـــذه الورقـــة أن المتـــدرج (progressive)، الذي يمثل ضربـــا مـــن التمـــام (imperfectivity)، وكذلـــك **المكتمل** (perfect)، وغيرهمـــا من المفـــاهيم التي ضمنت ضمـــن الأنظمـــة

[1] انظر الفاسي (1991) والإحالات المذكورة هناك. ولن نفرق هنا بين الزمن كلفظ مقابل لـ time، والزمـــن مقابل لـ temps. وهذا الالتباس نفسه يوجد في لفظ temps الفرنسي.
انظر كمبن (1995) في هذا العدد.

الجهية، لا يوجد لها مقابل مباشر في النظام الزمني العربي.[3] وما سنقترحه هنا امتدادٌ لما ورد في *Issues*، وإن كان يطور ذلك الإطار في عدة جوانب.

1. الحاضر والتدرج

أريد أن أقوم ببناء استدلال بسيط لأؤكد أن النظام الزمني العربي مبني على الماضي أساسا. وهذه النتيجة قد تبدو بسيطة، بل تافهة، ولكن الأمر ليـــس كذلك، وخصوصا إذا نظرنا إلى كثير من الأدبيات الغربية، التي عدّت اللغـــة العربية لغة جهية. ومن الأخطـــاء الاصطلاحية التي أشاعها ورايـــت (1958) Wright أو Caspari، من بين آخريـــن، مصطلح (imperfective) للدلالة علـــى صيغة المضارع. وهناك من يتحدث عن (imperfect)، وهو شيء مختلف، ولكنه غير صالح كذلك.

وفي *Issues* محاولة لتحديد محتوى صيغـــة المضارع، معارضة مـــع صيغـــة الماضي، أو اسم الفاعل، واعتمادا على منظورية الفعل الرابطة "كـــان". وإذا نظرنـــا إلى عموم اللغات، والكيفية التي تعبر بها عن الحاضر، نجدها تنقســـم إلى قسمين: (أ) قسم يوظف صيغتين صرفيتين للدلالـــة على الحاضر، بحسب جهـــة الوضع (هل هي حالة (state)، أم غير حالة)، وقسم لا يقـــوم بهـــذا

[3] عن هذه المفاهيم، انظر كمري (1976) و(1985) Comrie، من بين آخرين.

الشطر، بل يعبر بصيغة واحدة عن الحالة والتدرج. ويتضح هـذا التصنيـف بالنظر إلى الأمثلة (1)–(3):

(1) أ) John knows the answer

ب) John is eating the apple

(2) أ) الرجل يعرف الجواب

ب) الرجل يأكل التفاحة

(3) أ) Jean connaît la réponse

ب) Jean mange la pomme

فإذا قارنا العربية بالإنجليزية نجد الثانية، خلافا للأولى، تفرق بين الحالة وغـير الحالة. فالأفعال التي تدل على الحالات، كما في (1أ)، يمكن أن تـدل علـى الحـاضر بصيغة الفعل البسيطـة. لكن إذا أردنا الحاضر مـن فعـل غـير حالـة، يجب استعمال صيغة التدرج المركبة فنقول: John is eating the apple، ولا يمكن أن نقول: John eats the apple. والعربية لا تقوم بهذا الشـطر، بـل تستعمل صيغة المضارع/الحاضر البسيطة في الحالتين. ونجد الفرنسـية تمـاثل العربية فيمـا يخص الدلالة على الحاضر. فليس هناك شطر إلى ما هو حالـة وما ليس حالة.

هذا الشطر أساسي في التصنيف، ونجد ما يلازمه بالنسبة لمنظورية الفعـل الرابطة. فالرابطة في اللغة العربية لا تظهر في الدلالـة علـى مجـرد الحالـة

الحاضرة، وإنما تظهر في مواقع أخرى فقط. والذي يدل على هذا أن جملة مثل (4أ) مثلا، تدل على الحالـة الحاضرة بدون رابطة، ولا يمكـن أن تعوضهـا الجملة (4ب):[4]

(4) أ) الرجل في الدار (الآن / *غدا / * أمس)

ب)* الرجل يكون في الدار

فالجملة (4ب) ليست لاحنة مطلقا، بل لها تأويل غير تأويل الحـاضر، وهـو تأويل اعتيادي (habitual)، أو غيره، يسوغ ظهور الرابطة.[5]

وهنـاك رائز آخر يثبت وجود هذا الشطـر، وهـو توظيـف صيغـة المتدرج، في اللغـات التي تتوفر لها هذه الصيغة. فحينما نقول في الإنجليزيـة جملة مثل (5):

(5) John is knowing the answer ??

فإن هذه الجملة، حينمـا تكون مقبولة، تعني أن "جـون" بصـدد معرفـة الجواب، وليس أنه عرف الجواب. لكن حينما نقول في العربية جملة مثل (2أ)، فإنها لا تفيد هذا التدرج، ولا تعنـي أنه بصدد معرفـة الجواب، وإنما أنـه يعرف، بل عرف الجواب. إذن هناك حالة قارة، وهي التي تؤدي إلى تـأويل الماضي.

---

[4] النجم أمام العبارة يبين أن استعمالها لاحن.

[5] انظر الفاسي، ن.م.، للتفصيل.

وهناك ملاحظات أخرى بصدد الفعل الرابطة العربي تؤكد أنه لا يفيد الحاضر، كما هو واضح في (6) و(7):

(6) أكون ألعب

(7) أكون دخلت

ف "أكون" لا تفيد الحاضر. وهذا يعني أن هذه الجمل لا يوجد فيها ما يقابل (perfect) أو (present perfect) (أي المكتمل)، عن طريق الفعل الرابطة الحاضر. فَ (6) و(7) لا تقابلهما (6أ) و(7أ) في الإنجليزية، بل إن ما يقابلهما هو (6ب) و(7ب):[6]

(6) أ) I am playing

(7) أ) I have entered

(6) ب) I will be playing

(7) ب) I will have entered

وإذا نظرنا إلى الفرنسية، لا يمكن أن نترجم (7ج) ب (7د):

(7) ج) أكون مستعدا

د) Je suis prêt

فمعنى (7ج) هو سأكون مستعدا. فرائز الفعل الرابطة يبين أن الحاضر الحالة لا يعبر عنه بصيغة المضارع، بخلاف ما هو عليه الشأن في الفرنسية أو الإنجليزية. وبناءاً عليه، يمكن أن نصنف اللغات صنفين، بحسب ظهور

[6] أترجم perfect ب "المكتمل" وperfective ب "التام". للتفريق بينهما، انظر، مثلا، كمري (1976) و(1985).

الرابطة فيها في الحاضر البسيط، أو دخولها في تأويل المكتمل الحاضر. فالعربية تتسم بعدم منظورية الرابطة في هذا التأويل الحاضر البسيط. وأما الفرق بين الفرنسية والإنجليزية، فهو أن هذه الأخيرة يرتبط الحاضر البسيط فيها بالدلالة على الحالة. وإذا افترضنا أن التدرج هو أيضا حالة، وأن is eating، كما افترض البعض، هو ضرب من اسم فاعل مثل "آكِل" في العربية، فهناك إذن حالة للدلالة على الحاضر، والإنجليزية تضطر إلى تحويل الحدث إلى حالة للدلالة على الحاضر.[7] وهناك لغات لا تضطر إلى هذا التحويل، مثل الفرنسية والعربية. ومن هذا الجانب، يمكن اعتبار اللغة الإنجليزية موسومة (marked)، لأنها توظف صرفية خاصة لنقل الفعل إلى حالة للدلالة على الحاضر. ثم إن الطبيعة الموسومة للإنجليزية تتجلى في كونها تتوفر لها صرفة للتدرج (و/أو الحاضر)، مما يجعل (5) تأخذ تأويل التدرج.

وإذا عدنا إلى العربية، فإن معنى التدرج لا يستخلص فيها من صرفة جهية/زمنية خاصة، بل فقط من جهة الوضع المُمَعْجَمة في جذر الفعل. فحينما نقول (8):

(8) كان الولد يأكل

[7] انظر سلكي (1989) Salkie بصدد هذا التحليل.

فإن معنى التدرج يستفاد فقط من معنى الحاضر، شريطة أن تكون جهة وضع الفعل غير حالة (أو حدثا). وفي نفس الاتجاه، وكما حاولت أن أبين في *Issues*، فإن الزمن المركب زمن مزدوج، وليس زمنا وجهةً، كما اقترح البعض، علاوة على أنه ليس هناك نظام جهي في اللغة العربية، خلافا لما يقال. فمن الغريب أن نتحدث عن لغة جهية، وهي لغة لا توجد فيها صُرْفَة دالة على التدرج، ولا صرفة دالة على الاكتمال، كما بينت أعلاه.

2. الماضي والاكتمال

معلوم أن اللغة العربية لا تفرق بين أنواع الماضي الموجودة في لغات أخرى، على مستوى صرفة الفعل. فهناك مثلا الماضي البسيط (simple past)، في مقابل الماضي التدرجي (past progressive) أو (imparfait) وهناك (passé composé) في مقابل (passé simple). ونمثل لبعض هذه الفروق بالتراكيب التالية من الفرنسية:

(9) أ) J'ai su la réponse

ب) Je sus la réponse

(10) Je savais la réponse

فالماضي في هذه الأمثلة يختلف بحسب كونه ذا امتداد أو ورود في الحاضر (relevance)، أو هو لحظي (punctual)، أو تدرجي (progressive).

ولا تفرق العربية في الماضي بين هذه الدلالات. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الماضي العربي عاما (generic). وأحد الروائز التي تدل على أن الماضي (في العربية) زمن كونه لا يرتبط بالجهة. فالرائز هو أنه لا يفرق بين الحالة وغير الحالة. وهذا يصدق على الإنجليزية. وقد رأينا أن العربية والفرنسية ليس فيها تفريق حتى في صيغة المضارع/الحاضر، وإن كان التأويل مختلفا بحسب جهة الوضع. ننتظر إذن أن يُبَلْوَرَ هذا الفرق في اللغات. وننتظر كذلك أن يسلك الماضي في اللغة العربية سلوكا مغايرا لسلوك المضارع، لأن هناك فرقا بين الماضي والمضارع. فالتأويل في صورة المضارع يخضع للجهة، لأنه زمن غير موسوم. وجهة الوضع هي التي تحدد التأويل الزمني. وأما الماضي، فلا تحدد فيه جهة الوضع التأويل الزمني. فالفرق في التأويل الموجود بين (11) و(12) ليس له ما يوازيه في صيغة الماضي:

(11) أ) أعرف الجواب

ب)* أعرف الجواب غدا

(12) أ) آكل الدجاجة

ب) آكل الدجاجة غدا

وهذا الفرق لا يتعلق في الحقيقة بصيغة فعل المضارع وحدها، بل نجده أيضا مع صيغة اسم الفاعل، مما يعني أن المشكل ليس مشكل صرفة زمنية في

الفعل المضارع، وإنما هو مشكل زمن غير موسوم توجهه الجهة.[8] وهذا ليس صحيحا بالنسبة للماضي. فالماضي أساسا صيغة لا يمكن أن ترد مع بعض الظروف كظرف المستقبل مثلا. فلا يمكن أن نقول (13 أ)، بل نقول فقط (13ب)، مع فعل للحالة مثلا:

(13) أ)*عرفت الجواب غدا

ب) عرفت الجواب أمس

ورائز الظرف الزمني نفسه ينطبق على الأفعال الدالة على الأحداث (أو غير الحالات):

(14) أ)* أكلت تفاحة غدا

ب) أكلت تفاحة أمس/ الآن

وهذا التفريق في التأويل بين صيغة الماضي وصيغة غير الماضي نجده حاضرا في الإنجليزية في الماضي البسيط (simple past). ومن هنا التعارضات التالية:

(15) أ) I knew the answer yesterday /*tomorrow

ب) I ate a chicken yesterday /* tomorrow

ويختلف الماضي العربي عن الماضي البسيط الإنجليزي في كونه يقبل التوارد مع ظرف آني/حيني (يدل على الحاضر)، كما في الأمثلة التالية:

[8] أغلب الظن أن هذا الزمن تركيبي أكثر منه صرفي، ويرد مع بنية الفعل المضارع واسم الفاعل بنفس الكيفية.

(16) أ) عرفت الجواب الآن

ب) أكلت ست دجاجات الآن

مما يعني أن الماضي قد يمتد إلى الحاضر، أو يكون له ورود في الحاضر، مسوغا بذلك إمكان نعت الحدث بظرف حاضر. وهذا الاستعمال لا يقبل في الإنجليزية:

(17) أ)* I knew the answer now

ب)* I ate six chicken now

فالظرف الحاضر لا يمكن أن يرد مع الماضي البسيط في الإنجليزية، مما يدل على أن الزمن انقطع في الماضي.

ويمكن تقريب الفروق حينما ندخل في الاعتبار الحاضر المكتمل (present perfect) في الإنجليزية، أو passé composé (الماضي المؤلف) في الفرنسية. لنقارن بين:

(18) John has eaten six chicken * yesterday, until now

(19) Jean a mangé six poulets hier, jusqu'à maintenant

فالتعارض بين الجملتين يبين أن هذين الماضيين يقبلان امتداد الحدث في الحاضر، بل إن الإنجليزية لا تقبل إلا هذا التأويل، خلافا للفرنسية التي لها تأويل الماضي (البسيط). وعليه، فإن الإنجليزية تفرز الموقعة الزمنية عن

طريق الظرف، فتفرق بين الماضي البسيط (أو موقعته "قبليا") والحاضر المكتمل (أو موقعته "حينيا" أو "أثنائيا").

ويبدو أن الماضي العربي البسيط يلتبس التباس الماضي المؤلف في الفرنسية. ولذلك يمكن نعته بالظرف الآني (انظر (16))، أو بالظرف القبلي (انظر (13)). وحتى نرصد هذا الالتباس، لنفترض، قياسا على ما يجري في الفرنسية، أن الفعل العربي الذي يكون على صيغة الماضي إما أن يكون تركيبه *بسيطا*، بمعنى أنه لايتضمن إلا الفعل المُصَرَّف، وعليه لا يقبل إلا النعت بظرف ماض/قبلي، وإما أنه مركب (أو مؤلف)، على طريقة الماضي المؤلف الفرنسي، مع فعل رابطة فارغ، يحتمل تأويل الحاضر، وهو الذي يصوغ ورود ظرف آني/أثناني. فلو صحّ هذا التحليل، يكون الفعل الماضي العربي (بفعل عدم منظورية الرابطة في الحاضر) ملتبسا بين قراءة اكتمالية (ترتبط بالحاضر)، وقراءة غير اكتمالية هي الماضي البسيط. إلا أن الفرق الذي يمكن تلمسه بين الاكتمال والماضي ليس محكوما بالجهة، وإنما هو محكوم بخصائص الفعل المساعد (ومنظوريته). والفرق بين الإنجليزية والفرنسية في تأويل صيغ الاكتمال (بين الالتباس وعدمه) يعود إلى كون الإنجليزية تعتبر المكتمل الحاضر *حاضرا*، بينما الأمر ليس كذلك في الفرنسية، بل يستخلص *زمنها* إما من الفعل المساعد، أو من الفعل المدمج. وعلى كل، يظل الفرق بين اللغتين السالفتين والعربية في تأويل صيغة الحاضر، لا في الماضي.

ومما يؤكد هذا التحليل أن اللغات الثلاث لا تختلف حينما يتعلق الأمر بتأويل "ماضي الماضي"(past of the past)، أي المركب الفعلي الزمني الذي يفرز ماضيين بارزين، واحد يظهر على الفعل الرابطة، وآخر على الفعل الرئيسي. وذلك كما في المثال التالي:

(20) كان الرجل (قد) أكل ست دجاجات (لما دخلت عليه / البارحة)

ولا تختلف في تأويل ما يسمى بـ pluperfect "المكتمل الفائق" أو past perfect "الماضي المكتمل"، الوارد في الجمل التالية:

(21) John had arrived on Tuesday

(22) Jean était arrivé mardi

فهذه الجمل يمكن أن نقول إنها ملتبسة بين قراءتين:

(أ) قراءة *ماضي الماضي*، أي أن الوصول (أو الحدث) وقع *قبل* يوم الثلاثاء، بحيث يَكون had هو ما ينعته الظرف، لا arrived. والشيء نفسه ينطبق في (22)، أو في (20) أعلاه.

(ب) قراءة *الماضي المكتمل*، بمعنى أن الوصول وقع يوم الثلاثاء، وهذا الوصول له ورود في الماضي. ففي (20) مثلا، يكون أكل الدجاجات قد تم في الماضي، والدخول كذلك، ولكن الأكل "حاضر" وقت الدخول، وليس الأكل ماضيا منقطعا غير وارد بالنسبة للدخول، وإن كان أكل الدجاج قد اكتمل. إذن الالتباس حاصل في العربية والفرنسية والإنجليزية على السواء بالنسبة للماضي، خلافا لما يحدث مع الحاضر. ويمكن افتراض أن هذا

الالتباس مرده أولا إلى إمكان ربط الظرف الزمني بالفعل المساعد أو بـــالفعل الرئيسي.

وأما الحاضر، فيعطي صورة غير موحدة بين هذه اللغـــات، كمـــا بينـــا، لكون الحـــاضر ليس زمنا موسوما أولا، وهو منشطر بين الحالة وغير الحالـــة في الإنجليزية، خلافا للعربية والفرنسيـــة، وهو منشـــطر بالنســـبة للحـــاضر المكتمل بين اللغات التي يبرز فيها الفعل الرابطـــة في الحـــاضر (الإنجليزيـــة والفرنسية) واللغـــات التي لا يبرز (العربية)، وهو مضطر إلى المرور بصيغـــة تحوله إلى حالة (تدرجية) في بعض اللغات (مثل الإنجليزيـــة). ولذلك فـــإن (23) تدل على الحاضر، بينما (24) لا تدل عليه، طبقا لما سبق وأن شرحناه:

(23) John knows the answer

(23) John eats an apple

ولأن منظورية الرابطة في العربية محكومة بقيـــود جهيـــة (نحويـــة) وزمنيـــة وموجهية، فإن (7) أعلاه، مثلا، لا يمكن أن تكون مقابلا لـــ present perfect، أي الحاضر المكتمل، وإنما الحاضر المكتمل يستخلص من الماضي البسيط.

3. مفارقة اللاتمام imperfective paradox

استعملنـــا مفارقة اللاتمام كرائز للتفريق بين العربية وبين الإنجليزية. وقلنا إن العربية ليست فيها صيغة للتدرج. فإذا قَارَنَّا (25 أ) بِ (25 ب):

(25) أ) الرجل كان يصل إلى القمة (لما عنّ لي)

ب) الرجل كان يعرف الجواب (لما عنّ لي)

نجد أن هناك فرقا في التأويل. ف (25 أ) تعني أنه لم يصل إلى القمة، في حين أن (25 ب) لا تعني أنه لم يعرف الجواب، ولا تفيد أنه كان بصـــدد معرفـــة الجواب، بل إنه كان يعرفه عندما عنّ لي. إذن قراءة التدرج أو عدم التمـــام (imperfectivity) تستخلص فقط من الصيغ الزمنيـــة (الماضي أو الحـــاضر، أو اللاماضي). وهذا يطـــرح إشكال العلاقة بين معنى اللاتمام والحـــاضر مـــن جهة، وبين معنى الاكتمـــال والماضي من جهة أخـــرى. أو بالأحرى، كيف يمكن استخلاص معنيين في نفس الوقت من نفس الصيغة؟ هل الأمر يتعلـــق بتأويل مزدوج زمني/جهي، على أساس أن الاكتمال والتمام مفهومان جهيان، والماضي والحاضر مفهومـــان زمنيان، أم يتعلق الأمر بنظام يلتبس بين الزمـــن والجهة بحسب السياق؟ أم هناك مخرج آخر غير هذا؟

ومما لاشك فيه أن الأجوبة على هـــذه التساؤلات لا يمكن أن تكـــون إلا ذات أبعاد نظرية وتجريبية، تأخذ بعين النظر كيف توظـــف اللغات وســـائل

صرفية محدودة جدا للوصول إلى دلالة زمنية متنوعة ومتعددة. لقد أوضحنا أن الروائز التي وظفناها تسير في اتجاه إقامة زمن ماض، لا يتأثر بجهة الوضع، وجوهره علاقة القبلية. وأما الحاضر والمستقبل، فهما اللاماضي، ولا يقومان كأزمنة إلا في تفاعل بين جهات الوضع وغياب الماضي. ويبقى أن نربط التدرج/ اللاتمام بالحاضر، والاكتمال بالماضي، مع العلم أننا لم نعثر قط على رائز نحوي يبين أن هذين المفهومين (الاكتمال والتمام) لهما صورة نحوية تتم معجمتها بشكل من الأشكال في صيغة الفعل العربي.

كانت هذه إذن بعض الأفكار التي تبين أن النظام الزمني العربي أساسه الماضي. وإذا افترضنا أن الماضي يفيد "قَبْلَ"، وهو ضرب من الحروف. لكن الصورة التي تبدو لي أساسية بالنسبة للنظام العربي هو أنه كلما دققنا فيه، يتضح لنا أنه نظام زمني أساسا، وليس نظاما جهيا. ومن غريب الأشياء أن الصورة المنتشرة في الأدبيات الغربية التقليدية وبعض الأعمال التوليدية أن اللغة العربية لغة جهية، وليست لغة زمنية. وحينما نتفحص خصائص هذه اللغة نجد أن كل الروائز تدل على العكس. إنها لغة يمكن أن تحلل في إطار التصور الذي يجعل من التدرج أثرا للحاضر (الأثنائي)، ويجعل من الاكتمال أثرا لأثنائية الماضي. ولذلك أمكن أن نستعمل صيغة الماضي ملتبسةً بين الماضي الفعلي والمكتمل. وكما بينت، فإن هناك فرقا بين المكتمل (إذا وجد في الصيغة التي حددناها) في العربية، والمكتمل في

الإنجليزية. فهذا الفرق لا يعود إلى أن هناك أنواعا مختلفة من المكتملات، وإنما يعود فقط إلى خصائص النظام الزمني في اللغتين وتحقيقاته.

4. الزمن بين النحو والمعجم والتأويل

هناك إشكالات إضافية أو عَبْرية (transversal) كثيرة تطرح بالنسبة للتحليل الذي حاولنا الدفاع عنه، ضمنها تحديد الجانب التصوري في الزمن وعلاقة المَعْجَمَة بالنحو.

لقد قلنا إن صيغة الزمن الفعلي في العربية مبنية على نظام *قبلي* (anterior)، وليس هناك ما هو بَعدي (posterior) أو أثنائي (simultaneous)، مع أن هذه المعاني واردة في أنظمة أخرى، وخصوصا المعنى البعدي. فلو كان الزمن حرفا مثل سائر الحروف لأفاد "قبل" أو "بعد"، أو "أثناء". ومما يصب في اتجاه حَرْفية الزمن أنه "متعد"، بمعنى أن له موضوعين زمنيين يقوم بربط العلاقة بينهما (قد يكونان زمن الحدث (event time) وزمن الإحالة (reference time) أو الزمن المصرح به (assertion time) أو زمن التلفظ (speech time). ولا نجد زمنا له موضوع واحد (أو زمن لازم)، أو زمن له ثلاثة مواضيع (على غرار الفعل المتعدي إلى مفعولين). إذن تصور الزمن على أنه حرف ("س قبل ص") يلغي هذه الإمكانات. وأما إمكان "س بعد ص"

أو "س أثناء ص"، فهو إشكال معجمي، فهذه "المفردات الزمنية" غير موجودة في العربيـــة، أو قل إن الزمن "الغني" معجميا لا يحمل هذه العلائق.

وهناك ميزة أخرى لافتراض القبلية. فحينما نقول مثلا "لا فُضَّ فـــوك"، على التمني، أو "بِعتُك" والبيع لم يتم بعد، فهذه كلها تأويلات لصيغة الماضي. ولكنهـــا لا تفيد الإحالة على شيء تم بالفعل في الزمن المـــاضي، أي زمـــن سابق عن زمن التلفظ. ونجد ما يماثل هذا في الإنجليزية أو الفرنسية:

(26) Had I known this, I would have behaved differently

لو عرفت هذا لتصرفت بصفة مغايرة

(27) Une minute de plus et Marseille gagnait

دقيقة إضافية وكانت مرسيليا ستنتصر

ففي الحـــالتين، لم تحصل المعرفة (في (26))، ولا حصـــل أن انتصـــر فريـــق مرسيليا (في (27))، ولكن هذا الاستعمال للماضي لا يـــأخذ دلالتـــه إلا في المقاربة القبلية، في استقلال عن الإحـــالة المرتبطة بزمن التلفظ. ونجد كثيرا مما يماثل هذا في ما يدعى بالزمن الحكائي، وكذلك في توالي الأزمنـــة SOT، الخ. ومعلوم أن كثيرا من هذه الأمثلة أولت، خَطَأً، على أســـاس أنهـــا ظـواهـــر تدعو إلى مقاربة جهية لصيغة الفعل العربي.[9]

[9] نجد هذا الخلط واضحا في أعمال كوهين. انظر مثلا كوهين (1989) Cohen.

المراجع

حسان، تمام، 1973، *اللغة العربية، معناها ومبناها*. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، *البناء المـــوازي*، دار توبقـــال للنشـــر، الدار البيضاء.

Chomsky, Noam: 1995, *The Minimalist Program*. Mass: Cambridge: MIT Press.

Cohen, David: 1989, *L'aspect verbal*. Paris: PUF.

Comrie, Bernard: 1976, *Aspect*. Cambridge: CUP.

Comrie, Bernard: 1985, *Tense*. Cambridge: CUP.

Demirdache, Hamida & Myriam: Uribe-Etxebarria, 1998, The Primitives of Temporal Relations. ms. Univ. of British Columbia & Univ. of the Basque Country.

Fassi Fehri, Abdelkader: 1991-1993. *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Klein, Wolfgang, 1995, *A Time-Relational Analysis of Russian Aspect*. Language, **71**. 669-695.

Moens, Marc & Mark Steedman: 1988, Temporal Ontology and Temporal Reference. *Computational Linguistics*. **14**. 15-28.

Salkie, Raphael, 1989, Perfect and pluperfect: what is the relationship? *Journal of Linguistics*. **25**. 1-34.

Stowell, Tim, 1998. What is the meaning of the present and past tenses? ms. UCLA. California.

Wright (Caspari), William. **18** 58/1974, *A Grammar of the Arabic Language*. Cambridge: CUP.

محمد الرحالي
كلية الآداب، القنيطرة

المقولات الوظيفية وقيود التصميم الأمثل

منذ بداية السنوات الثمانين وعلى امتدادها، تسارعت، مع عمل شومسكي (1981، 1986أ و1988) والفاسي الفهري (1982، 1987) وبولوك Pollock (1989)، الأبحاث التي بدأت تعيد النظر في هندسة بنية الجملة وفي الدور الذي تلعبه المقولات الوظيفية في هذه الهندسة. وفي هذا الإطار، اهتمت الأبحاث بنوع المقولات الوظيفية وطبيعتها المسقطة داخل الجملة، وبمحتوى هذه المقولات وسماتها وعددها ورتبتها وتنوعها عبر اللغات. غير أن هذا الاهتمام أخذ في البرنامج الأدنوي بعدا آخر حيث أصبحت المقولات الوظيفية تحتل مكانة متميزة. فقد أصبحت هذه المقولات تمثيلا مجردا للسمات الصورية التي تشكل المحرك الأساس لعمليات النقل أو الجذب وللحوسبة بشكل عام، بما فيها عمليات الفحص. ونقوم في هذا البحث بالإجابة عن ثلاثة أسئلة تتعلق بكلية المقولات الوظيفية وبوجودها وبرتبتها. ونتفحص من خلال الأجوبة المقدمة مقولة الزمن وتفاعلها مع مقولات وظيفية مثل المصدري والنفي. والفكرة العامة التي تقود هذا البحث تتمثل في أن تصميم الجملة، ضمن تصميم اللغة العام، ينبغي أن

يكون أدنويا ... (minimal)، أو أمثل (optimal)، على الأصح، بمعنى أنه يجب أن يخضع للقيود الأدنوية التي تنتج عن ما يسميه شومسكي (1998: 9) بالأطروحة الأدنوية القوية (the strongest minimalist thesis) التي تقول:

(1) الأدنوية ...

اللغة حل أمثل ... وط المقروئية.

وفي إطار هذه الأطروحة سنبين كيف يمكن أن تكون بنية الجملة الوظيفية أدنوية.

1. بنية الجملة

تتفق الأطر التوليدية التي اهتمت ببنية الجملة وبالإسقاطات الوظيفية (functional projections) داخلها، سواء الأعمال المذكورة أعلاه أو غيرها، على أن بنية الجملة تنقسم إلى قسمين، قسم تسقط فيه المقولات الجوهرية التي يصطلح عليها ... ك بالمقولات المعجمية، ويمثله (أ)، وقسم تسقط فيه المقولات الو... ، ويمثله (ب):

(1) أ) إسقاط معجمي

ب) وإسقاط وظيفي

ويمكن التمثيل للإسقاطين كالآتي:

(2) [... [م وظ وظ [م س ...

(وظ = مقولة وظيفة، و س = مقولة معجمية)

الإسقاط الأول (أو الأسفل) مجال للوسم المحوري، والإسقاط الثاني (أو الأعلى) مجال للصرف والتوسيط. ومن ضمن المقولات الوظيفية ما يعد توسيعا لإسقاط المركب الفعلي (انظر كريمشو Grimshaw (1991))، ومنها ما ليس كذلك، مثل النفي. وتتفق جل الأعمال التوليدية العاملة في إطار نظرية المبادئ والوسائط على أن الإسقاط الوظيفي يتضمن إسقاطا للمصدري وآخر للزمن، لكنها تختلف في عدد ونوع ورتبة المقولات الوظيفية الموجودة في ربض الزمن الأيمن وفي ربضه الأيسر (انظر الفاسي الفهري (1990 و1993) وأوحلا (1991) وردزي Rizzi (1997) وشينكوي (1997) Cinque، من بين باحثين آخرين)، كما في التمثيل الآتي:

(3) [م مص [... [م ز [... [م س

فقد اقترح الفاسي الفهري (1990 و1993) وشومسكي (1988) أن التطابق يحل بين المصدري والزمن، واقترح بولوك (1989) أن التطابق يسفل الزمن. وقد بيّن شومسكي (1995) أن التطابق غير موجود بوصفه إسقاطا تركيبيا مستقلا. وبيّن الفاسي الفهري (1990) أنه توجد مقولات وظيفية أخرى في

الربض الأيسر للزمن، إلى جانب التطابق، مثل الوجه (mood) والموجه (modal) والنفي، واقترح مقولات وظيفية أخرى في الربض الأيمن للزمن، مثل الجهة (aspect) والبناء (voice). وفي إطار تفكيك مقولة المصدري، بيّن ردزي (1997) أن الربض الأيسر للمصدري يضم مقولة القوة والموضع والبؤرة والتصرف (finiteness). وتثير هذه الاختلافات الأسئلة التالية:

(4) أ) هل المقولات الوظيفية كلية أم لا؟[1]

ب) ما هي المبادئ التي تحكم وجود بعضها وغياب بعضها الآخر من النحو؟

ج) ما هو المبدأ أو المبادئ التي تحكم رتبتها؟

ونخصص فقرات هذا المقال للإجابة عن هذه الأسئلة.

2. كلية المقولات الوظيفية

نجيب عن السؤال (4أ) المطروح أعلاه من خلال الإمكانات الافتراضية التالية:

(5) أ) كل المقولات الوظيفة كلية.

ب) المقولات الوظيفية غير كلية.

ج) بعض المقولات الوظيفية كلي وبعضها الآخر غير كلي.

[1] هذا السؤال كان مثار نقاش في أعمال عديدة نذكر منها إياتريدو (1990) latridou وترينسون (1996) Trainsson من بين آخرين.

2.1. *الافتراض الأول*

يعني الافتراض (5أ) أن مبادئ النحو الكلي هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية. وعليه، فإن بنية الجملة الوظيفية موحدة عبر اللغات ولا تخضع للتوسيط، ويكون التوسيط فقط في القيم المسندة إلى هذه المقولات. وإذا استعملنا مصطلحات البرنامج الأدنوي في صيغته الموجودة في (1995)، فإن التوسيط يكون في اختيار إحدى السمتين، سمة القوة أو الضعف، المسندتين إلى المقولة الوظيفية المعنية. فإذا أخذنا مقولة الوجه مثلا، وليكن الوجه المعبر عنه بالجزم في العربية، كما في (6)، فإننا، حسب (5أ) نتوقع أن نجده كذلك في الجملة الإنجليزية (7) المشابهة بنيويا لـ (6):

(6) لم يفهمْ زيد اللسانيات

(7) John did not like linguistics

لسانيات أحب نفي فعل مساعد جون

"لم يحب جون اللسانيات"

ولن يكون الفرق بين العربية والإنجليزية إلا في كون الفعل في الإنجليزية يفحص سمة الوجه في التركيب الخفي، لأنه لا ينتقل في التركيب الظاهر بحكم أن سماته الصرفية ضعيفة، في حين أن الفعل في العربية سيفحص

سمة الوجه في مرحلة اشتقاقية متقدمة على ما يحدث في الإنجليزية، لأن سمات الفعل الصرفية، أو على الأقل، بعض سماته الصرفية قوية.[2]

يلزم عن الافتراض (5أ) أنه لا يهمنا ما إذا كانت هناك حجة صَرفية على وجود المقولة الصُّرفية في جميع اللغات أو في بعضها فقط. بمعنى آخر، يكفي أن توجد الحجة الصرفية على وجود المقولة في لغة معينة لكي نعممها على باقي اللغات، مثلما هو الحال في (6) و(7). فامتلاك بعض اللغات لتطابق المفعول مثلا يكفي لتعميمه على باقي اللغات، ومنها العربية، حتى وإن كان المفعول لا يطابق الفعل في العربية. نجد هذا الموقف مضمنا في عمل شومسكي (1988 و1992)،[3] ونجده بشكل صريح وقوي عند شينكوي (1997). ومفاد تحليل شينكوي أنه توجد مجموعة محدودة من المقولات الوظيفية التي

[2] انظر الرحالي والسوعلي (1997) في شأن نقل الفعل في العربية. لا يهمنا في هذه المرحلة من العرض أن نستدل على التحليل الصحيح للوجه في العربية والإنجليزية، ولذلك يجب أخذ ما نقدمه هنا على أنه مجرد تخمين احتمالي لما قد يمكن أن يكون فرقا بين العربية والإنجليزية.

[3] إنَّ حشْر شومسكي إلى جانب شينكوي في إطار نفس الافتراض (5أ) فيه شيء من التعميم، لأن إنعام النظر في كل تصور على حدة يبين بعض الاختلافات الدقيقة. فتصور شينكوي يقوم على أساس أن هناك علاقة مباشرة بين الصرف الظاهر والبنية التركيبية، ويعبر عن هذه العلاقة مبدأ المرآة الذي يتبناه شينكوي، في حين أن تصور شومسكي الأدنوي يقوم على أن علاقة التركيب بالصرف الظاهر ليست علاقة مباشرة، فالتركيب عمليات فحص مجردة للسمات الصرفية وهاته العمليات لا تعكس بالضرورة العمليات الصرفية ولا تحيل بالضرورة على مواد صرفية متحققة.

تنتظم في صورةٍ سلَّمية موحدة عبر اللغات، نقدمها كالآتي (انظر شينكوي (1997: 119)):

(8) **وجه**قضوي> **وجه**تقويمي> **وجه**برهاني> **موجه**معرفي> **زمن** (ماض)> **زمن** (مستقبل)> **وجه**شرطي> **موجه**جذري> **جهة**عادة> **زمن** (سابق)> **جهة**تمام> **جهة**إرجاع> **جهة**ديمومة> **جهة**تدرج> **جهة**مقاربة> **بناء**> **جهة**سرعة> **جهة**إتمام> **جهة**إعادة> **جهة**تكرار

يعد شينكوي هذه المقولات الوظيفية كلية ويقدم الدليل على وجودها من خلال بعض اللغات التي تعبر عنها بلواصق صرف-تركيبية. وتوافق السلمية (8) سلمية الظروف التي يفترض شينكوي أنها تولد في مخصصات هذه المقولات. واللغات التي لا تملك صرفيات تحقق المقولات الوظيفية المذكورة، تملك الظروف التي تدل عليها. ومعنى هذا أن اللغات لا تحتاج بالضرورة إلى حجة صرفية داخلية على وجود كل المقولات الوظيفية.

يُعدُّ هذا التصور قويا جدا، لأنه يفترض وجود رؤوس وظيفية مجردة بسمات مجردة دون أن يكون لهذه الرؤوس نشاط تركيبي يجعلها منظورة. وقد تكون المقولة الوظيفية أحيانا إسقاطا لسمة مجردة لا صورة معجمية لها، مثل الزمن في (9)، حيث لا تحمل صورة الفعل المتصرفة في الماضي أي

لاصقـــة تدل على هذه المقولة:[4]

(9) himself hit John

نفسه ضرب (ماض) جون

"ضرب جون نفسه"

لكن، ومع ذلك، فإن الجملة (9) تضم إسقاطا للزمن. والذي يدل على وجود هذا الإسقاط هو نشاطه التركيـــبي، بحيث يقوم بإسناد الإعراب ويساهم في التـــأويل الصدقي والزمني للجملة في الصورة المنطقية، ويدخل في علاقة انتقاء مـــع مقولـــة المصدري. وبناء على هذا، يصعب افتراض رؤوس تركيبية مجردة بـــدون نشـــاط تركيبي، مثل افتراض الوجه التقويمي في العربيـــة أو الجـــزم في الإنجليزيـــة في (7). فباتباعنا للفكرة التي تقوم عليها اللائحـــة الوصفية الموجـــودة في (8)، نتوقـــع أن تزداد المقولات الوظيفية المفترضة بمقدار اكتشافنا للواصـــق صُرفيـــة أو ظـــروف جديـــدة في لغة من اللغات غير الموصوفة بشكل جيد أو غير الموصوفـــة مطلقـــا. وبهذا يصبح النحو الكلي تعميمات وصفية أكثر من كونه مبادئ تفسيرية.

يستلزم الافتراض (5أ) وجود بنية قارة وموحدة، مثل الموجـــودة في (8)، سواء عبر اللغات أو داخل نفس اللغة.[5] وإذا سلمنا بهذا، فإن جملة بسيطة مثل

[4] لاحظ أن صورة الفعل *hit* المتصرفة لا تختلف عن صورته غير المتصرفة *to hit*.

[5] شينكوي (1997)، مثلا، يرفض الاقتراح الداعي إلى وجود أنماط جملية مختلفة تضم مجموعة مـــن المقـــولات الوظيفية المختلفة.

(10) تحتاج إلى جميع الإسقاطات الموجودة في (8):

(10) قرأ الرجل الرواية

وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف بين بنية الجملة في (10) لا تُغَيِّرُ الكلمة في (11):[6]

(11) الرواية، ظاهريا، ...، سيقرأها الرجل ...، عمدا، ...

في حين أن البنيتين مختلفتان تركيبيا وتأويليا،[7] وليس هناك من مبرر تركيـــبي لجعلهما تمتلكان نفس البنية الموجودة في (8). ومن وجهة نظر أدنوية، يـــدو هذا الاقتراح مكلفا. فإذا أخذنا مثلا الجملة (10)، فإن العمليـــات التركيبيـــة

[6] تدل نقط الحذف في (11) على مواقع لظروف أخرى محتملة. انظر في هذا الشأن الدراسة التي قدمها الفاسي الفهري (1997ب) للظروف في اللغة العربية.

[7] لتجاوز مشكل الفرق التركيبي والتأويلي في مثل هذه الحالة، يذهـــب شـــينكوي (1997: 217–218) إلى أن المقولات الوظيفية تملك نوعين من القيم، قيم موسومة وقيم متجردة (default) أو غير موسومة، وفي غيـــاب القيمة الموسومة توجد القيمة غير الموسومة. ومن هنا، لن يكون الفرق بين (10) و(11) في بنيـــة المقـــولات الوظيفية ولكن في القيم المسندة إلى هذه المقولات. فبينما الوجه البرهاني في (11) سيكون مخصصا بالســـمة [+برهاني]، باعتبار أن الظرف *ظاهريا* ينتمي إلى طبقة الظروف البرهانية، فإنه في (10) ســـيكون مخصصـــا بالسمة -[+برهاني]. لكن هذا التحليل لا يبدو مقنعا، لأن القيمة -[+برهاني] من النـــاحية التصورية تعـــني أن مقولة الوجه البرهاني غير مخصصة أو تحمل تخصيصا آخر غير البرهان. ففي حالة عدم التخصيـــص، فـــإن الافتراض الفارغ والأبسط هو أن نقول إن الوجه البرهاني غير موجود؛ وفي حالة تخصيص المقولـــة بســـمة لا تملكها، سينهار الاشتقاق بسبب عدم توافق السمات. لاحظ أن هذا الأمر يختلف عن أن نفـــترض في مقولـــة البناء مثلا أن البناء للفاعل هو السمة المجردة/غير الموسومة والبناء لغير الفاعل هو السمة الموسومة، لأنه في حالة إسناد القيمة -[+غير فاعل] سيخصص البناء بالسمة [+فاعل]. بمعنى آخر، فإن القيمة -[+غير فاعل] تقابلها القيمة [+فاعل]، في حين أن القيمة -[+برهاني] لا يقابلها شيء.

ستكون ملزمة بمعالجة عناصر لا تأثير لها في مستوى وجيهة الصورة الصوتية أو وجيهة الصورة المنطقية. فحسب السلمية (8)، فإن بنية الجملتين (10) و(11) ستضمان ثلاثة إسقاطات للزمن، نأخذ اثنان منهما فقط للتمثيل، الزمن الماضي والزمن المستقبل. الفرق بين البنيتين سيكون فقط في أن الزمنين في (10) ستسند إليهما، تباعا، السمتان التاليتان: [+ماض] و[± مستقبل]، بينما ستسند للزمنين في (11)، تباعا، السمتان التاليتان: [± ماض] و[+مستقبل]. وفي الحالتين معا نلاحظ أن السمة السالبة لا تأثير لها لا في الصوت ولا في المعنى، لأن السمة الموجبة هي التي تحدد التأويل الزمني للجملة بغض النظر عن السمة الأخرى، وهذا بالطبع يخرق مبدأ الاقتصاد الذي يمكن تسميته بقيد التأثير في الخرج (Have an Effect on Output Condition) الذي يقول ما يلي:[8]

(12) **قيد التأثير في الخرج** (شومسكي 1995: 294)
لا تدخل أ التعداد إلا إذا كان لها تأثير في الخرج.

يطرح افتراض وجود بنية موحدة لجميع الأنماط الجملية مشكلا آخر يرتبط بمفهوم تصميم اللغة الأمثل، كما حدده كولينز Collins (1997) وشومسكي

[8] المقصود بهذا القيد أنه لا يمكن لعنصر أن يخضع للعمليات التركيبية إلا إذا كان له تأثير في إحدى الوجيهتين، وجيهة الصوت أو وجيهة المعنى.

(1998). ينبني هذا التصميم على قيد أساسي هو المَحَلّية. ومن القيود المحلية، ينبغي أن لا تملك العمليات التركيبية (أو النسق الحاسوبي) خاصية النظر إلى الأمام. غير أن الاقتراح الذي تنبني عليه السلمية الواردة في (8) يجعل العمليات التركيبية تحدد (أو "ترى") أولا البنية المتقاطعة، وبعد ذلك تنطبق عمليات الحوسبة التي تأخذ في حسابها البنية المحددة سلفا. وهذا النوع من المعالجة يجعل النسق الحاسوبي يعمل بشكل غير محلي، لأن المحلية تقتضي أن لا تدخل حوسبةَ سوى العناصر التي تحتاجها العمليات في مرحلة من مراحل الاشتقاق، بمعنى أن البنية المتقاطعة بنية مرحلية (أي محلية). ويُحسَب التقاطع في مستوى كل مرحلة اشتقاقية ولا يُحسب بشكل شامل (global). فالتصور الأدنوي القائم على مبدأ المحلية يجعل تبني الافتراض (5أ) وما يترتب عنه من اقتراحات مكلّفا.

2.2. *الافتراض الثاني*

نتأمل الآن الافتراض (5ب) الذي يقول إن المقولات الوظيفية ليست كلية. يعني هذا الافتراض أن الأنحاء الخاصة هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية؛ أي أن بنية الجملة الوظيفية تختلف باختلاف الأنساق الصرفية، ولذلك فهي بنية غير ثابتة وغير موحدة عبر اللغات. وفي إطار هذا الافتراض،

لن يكون التوسيط بالنظر إلى سمات المقولات الوظيفية (وإن كان هذا ليس بغير ممكن) ولكن بالنظر إلى وجود هذه المقولات نفسها أو عدمه. وإذا أخذنا مثال التطابق، فإن لغة مثل اليابانية التي تملك نظام تطابق ضعيف، سواء مع الفاعل أو مع المفعول (انظر سبيز (1994) Speas)، لن تسقط مقولة التطابق في التركيب، في حين أن لغة مثل العربية ستسقط هذه المقولة، على الأقل في حالة تطابق الفاعل الذي هو تطابق غني في الرتبة فاعل فعل (انظر الفاسي الفهري (1990) و(1993). وفي حالة تطابق المفعول، فإن بنية الجملة في العربية لن تضم إسقاطا لتطابق المفعول، لأنه لا دليل صرفي عليه. وفي حالة الفعل اللازم لن يكون هناك إسقاط لتطابق المفعول، لا بحكم الصرف ولكن بحكم أنه لن تكون له الوظيفة التركيبية المرتبطة به التي تتمثل في إسناد النصب إلى المفعول.

فهذا الافتراض الذي ينفي كلية المقولات الوظيفية يبدو طبيعيا بحكم أن اللغات تختلف فيما بينها في الأنساق الصرفية، لكنه افتراض قوي جدا، مثل سابقه، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار كون هندسة الجملة في اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لبعض المقولات الوظيفية التي قد تتحقق صرفيا بطريقة أو بأخرى، مثل الزمن والمصدري والحد.

2.3. *الافتراض الثالث*

يعني الافتراض (5ج) أن جزءا من المقولات الوظيفية يحدده النحو الكلي، وجزءا آخر تحدده الأنحاء الخاصة بناء على ما يتميز به نسقها الصرفي من خصائص خاصة. بمعنى آخر، يعني هذا الافتراض أن بنية الجملة موحدة جزئيا عبر اللغات. فاللغات مثلا موحّدة في امتلاكها لإسقاط الزمن والمصدري والحد، كما أسلفنا، لكنها تختلف في إسقاط مقولة التطابق أو مقولة وظيفية أخرى. إن هذا الافتراض يجعل الأنحاء الخاصة تلجأ إلى افتراض موضوعات تركيبية مصممة فقط لأغراض وصفية تقتضيها الأنساق الصرفية المتنوعة. فهذه الموضوعات (أو المقولات الوظيفية) غير مبررة بشكل مستقل عن الأنساق الصرفية، في حين أن الموضوعات التركيبية التي تعد جزءا من التصميم الأمثل للغة يجب أن تكون مبررة بواسطة المبادئ الموضوعة في مستوى التماس مع أنساق الإنجاز التي تبلغ التصميم الأمثل وتستعمله. ونبين في الفقرة الموالية بعض هذه المبادئ التي تحكم وجود بعض المقولات الوظيفية وغياب بعضها الآخر، مجيبين بذلك عن السؤال (4ب). كما سندافع عن الافتراض (5أ)، بعد أن نعيد صياغته في إطار الافتراضات الأدنوية.

3. مبررات المقولات الوظيفية

يُبرَّر وجود المقولات الوظيفية في النحو، كونها تقدم وسيلة للتمثيل للصرف داخل التركيب. وبما أن الصرف مجال لاختلاف اللغات، فإنها تقدم وسيلة للتوسيط.[9] ومن خلال هذا التبرير يبدو أن الأساس الصرفي كاف لإسقاط مقولة معينة في التركيب، كما رأينا. لكن بعودتنا إلى بعض الأعمال التي اهتمت بالمقولات الوظيفية وبهندسة الجملة بشكل عام نجد أنها تقدم أساسين مختلفين لوجود المقولات الوظيفية. فبتأملنا لاقتراح الفاسي الفهري (1982) الداعي إلى تفكيك بنية المصدري وإخضاعها لنظرية س-خط، نلاحظ أن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتراح تأويلي من جهة أن إسقاط المصدري يمثل لبعض السمات التأويلية مثل التعريف في بنيات الصلة، كما أنه يميز بين أنماط متعددة من الجمل مثل الصلات والاستفهام وغيرها. وتقترح كريمشو (1993) أن إسقاط المقولات الوظيفية مشروط

[9] انظر عمل أوحلا (1991) عن المقولات الوظيفية ونظريات التوسيط. وانظر كذلك الفاسي الفهري (1997أ) في انتقاده لنظريات التوسيط المتداولة واقتراحه لنظرية توسيط تقوم على ما يسميه بالتنسيط المتعدد. (انظر الهامش 24).

بأن تؤول.[10] وفي نفس الاتجاه، يقترح ردزي (1997) مجموعة من المقولات الوظيفية التي تنتمي إلى نسق المركب المصدري، مثل الاستفهام والموضع والبؤرة، إلخ، ويعتبر أن أساسها تأويلي أو دلالي لا صرفي.[11] لكن المتمعن في اقتراح شومسكي (1981) لإسقاط الصرفة يلاحظ أن أساس هذا الاقتراح صرفي لا تأويلي. فالصرفة تمثيل للتطابق وللزمن الصرفي لا الدلالي. وقد دافعت بعض الأعمال المتأخرة عن هذا التصور. فتراينسون (1996: 269) مثلا، يعد إسقاط المقولات الوظيفية خاضعا لما يسميه بالمبدأ الأدنوي الحقيقي (The real Minimal Principle).[12] ويقوم هذا المبدأ على أن

[10] تصوغ كريمشو اقتراحها هذا في صورة مبدأ تسميه الإسقاط الأدنوي (Minimal Projection) الذي نقدمه بعدها كالآتي:

- *الإسقاط الأدنوي*

- الإسقاط الوظيفي يجب أن يؤول وظيفيا. ويلزم عن هذا الافتراض، في تحليل كريمشو، أن بنية الجملة ليست موحدة، كما رأينا في السلمية (8)، بل يمكن أن تكون إسقاطا للمركب المصدري ويمكن أن تكون إسقاطا للمركب الصرفي فقط، إذا لم يكن للمصدري تأويل.

[11] لهذا السبب يعتبر أنها تخضع لمقياس التسويغ المتبادل وليس لعمليات الفحص، كما هي مقترحة في البرنامج الأدنوي في صيغته المقترحة في شومسكي (1992)، لأن الفحص يمحو السمات المفحوصة، والحال أن سمات المقولات الوظيفية المقترحة أعلاه ذات محتوى تأويلي، ومحوها يجعل الجملة غير مؤولة. انظر شومسكي (1995 و1998) في تصور آخر لنظرية الفحص وللسمات المفحوصة.

[12] يقدم تراينسون للمبدأ الأدنوي الحقيقي الصياغة التالية:

المبدأ الأدنوي الحقيقي

افترض فقط المقولات الوظيفية التي لديك برهان عليها.

إسقاط المقولات الوظيفية يخضع للحجة الصرفية التي تقدمها اللغة على هذه المقولة أو تلك. ومن خلال هذه المواقف، نرى أن افتراض المقولات الوظيفية يتأرجح بين الحجة التأويلية والحجة الصرفية. ويقدم البرنامج الأدنوي تصورا للمقولات الوظيفية يتبنى الحجة التأويلية، لكنه يعيد صياغتها في إطار عام يهتم بتحديد خصائص التصميم الأمثل للغة الطبيعية وتحديد المبادئ التي يخضع لها. وفي هذا الإطار، يميز شومسكي (1995) بين نوعين من المقولات الوظيفية. يضم النوع الأول مقولات وظيفية ذات سمات مؤولة، وهي الزمن والمصدري والحد. وتقدم هذه السمات أوامر (instructions) لوجيهة الصوت أو وجيهة المعنى أو لهما معا لتقرأها وتستعملها أنساق الفكر والعمل (انظر شومسكي 1998). ويضم النوع الثاني مقولات وظيفية ذات سمات غير مؤولة مثل الإعراب والتطابق. النوع الأول مبرر بموجب قيود الخرج العارية (أو التأويل الدلالي و/أو الصوتي (phonetic))، والثاني مبرر بموجب الحجج النظرية الداخلية (theory-internal arguments). فوجود الزمن، مثلا، يبرره دوره في تحديد التأويل الزمني للجملة في الصورة المنطقية وتحديد بنية الحدث، بغض النظر عن الاعتبار النظري الداخلي المتمثل في كونه يسند إعراب الرفع للفاعل. أما التطابق فوجوده يستند إلى حجة نظرية داخلية صرف. فعلى افتراض أنه

البرهان في الصياغة أعلاه غير واضح، لكن تحليل تراينسون يبين أن البرهان صرفي.

يفتقر إلى سمات التطابق (-phiatures) وإلى خاصية إسناد الإعراب التي تأتيه إما من إلحاق الزمن به وإما من إلحاق الفعل به،[13] فإنه يصبح دون محتوى وينحصر وجوده فقط في كونه يخلق موقعا تركيبيا للإلحاق ولفحص سمة قوية قبل التهجية، كإعراب الرفع مثلا. لذلك، لا الاعتبارات الصوتية ولا الاعتبارات الدلالية تفرض وجوده. فوجود المقولات الوظيفية إذن يجب أن يخضع لقيد التأويلية (interpretabilty) الوارد في (15) والذي يعد قيدا عاما على الوحدات المعجمية التي تدخل الحوسبة:

(13) *قيد التأويلية* (شومسكي 1998: 27)

لا تملك الوحدات المعجمية سمات غير تلك التي تؤول في الوجيهة، أي خصائص الصوت والمعنى.

ويدخل هذا القيد ضمن قيود المقروئية (legibility conditions) التي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبما أن اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لنفس التصميم، نتوقع كذلك أن تشترك في امتلاكها لنفس المقولات الوظيفية. وبناء على هذا يمكننا أن نصوغ التعميم التالي:

(14) المقولات الوظيفية التي تحترم قيد التأويلية كلية.

[13] ينبني هذا الافتراض على أن سمات التطابق لا تخصص في المعجم بل تدخل التعداد وترتبط بمحمول معين داخله.

فالمقولات الوظيفية إذن كلية بالمعنى الموجود في (14)، لا بالمعنى الذي رأيناه عند شينكوي (1997) والذي ينبني على توزيع الظروف وعلى الحجة الصرفية التي تقدمها الرؤوس الوظيفية في بعض اللغات. الحجة الصرفية في التصور الأدنوي لا تلعب دورا (أو لنقل دورا مباشرا على الأقل) في تحديد وجود المقولات الوظيفية التي ترتبط بصرف مجرد لا يحيل على مواد معجمية متحققة، خاصة أثناء عملية الحوسبة من التعداد (أو المنظومة (array)) إلى التهجية. ومن الأشياء الهامة التي تنتج عن (13)، وبعدها (14)، هو أن الحجة اللغوية المباشرة لا تلعب دورا مباشرا في تحديد هندسة اللغة وتصميمها، بل الذي يلعب هذا الدور هو مفهوم الاستجابة لقيود الوجائه.[14]

يثير التعميم (14) السؤال التالي: هل تسقط جميع اللغات الطبيعية جميع المقولات الوظيفية بحكم أن هذه المقولات كلية؟ من بين الأجوبة الممكنة، يمكن القول إن مبادئ النحو الكلي تحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية التي تستجيب لقيود المقروئية،[15] غير أن اللغات الخاصة لا تستعمل

[14] يعد شومسكي (1998) مفهوم الاستجابة لقيود الوجائه المفهوم الدال وهو الذي يعوض المفهوم الغامض الذي درج اللسانيون على تسميته بـ"الحجة اللغوية" التي تفهم بشكل عام على أنها تنبني على الأحكام التي يقدمها المتكلم عن الصوت والمعنى وعن العلاقة بينهما. وهذه الصياغة الجديدة لمفهوم الحجة اللغوية ضرورية في إطار الأطروحة الأدنوية القوية.

[15] نقترح المقروئية مقابلا لـ (legibility)، لأن المقصود من هذا المفهوم هو أن الموضوعات التركيبية، بشكل عام، يجب أن تكون قابلة لأن "تقرأها" الأنساق الخارجية لكي تستعملها.

بالضرورة جميع عناصر هذه الطبقة. فإذا عدنا إلى المثالين السابقين (6) و(7)، نجد أنه لا يوجد مبرر لإسقاط وجه الجزم في الإنجليزية في حالة النفي، لأن هذه خاصية انتقائية معجمية تختص بها بعض أدوات النفي في العربية دون الإنجليزية. غير أن الإنجليزية تسقط أنواعا أخرى من الوجه، مثل الشرط وغيره.[16] إن هذا الاختلاف في إسقاط بعض المقولات الوظيفية يشمل أيضا اللغة نفسها التي قد تختار عنصرا معينا في نمط جملي وتستغني عنه في نمط آخر. لنتأمل الجملتين الآتيتين:

(15) أ) لم يوقع المفاوضون

ب) انسحب المفاوضون

فلاشك أن بنية (15أ) تتضمن إسقاطا للنفي تحققه الأداة لم، لأن له تأثيرا في تأويل الجملة، غير أن بنية (15ب) لن تتضمن إسقاط النفي بحكم أنه لا تأثير له في تأويل الجملة في الصورة المنطقية.[17] فالمسألة إذن مرتبطة بالتأويل في إحدى الوجيهتين، لا بالتحقق المعجمي للمقولة أو عدمه كما قد يتبادر إلى الذهن من المقارنة بين الجملتين الواردتين في (15).

[16] نتحدث هنا عن إسقاط الوجه باعتباره يشكل مقولة وظيفية مستقلة في البنية الشجرية، كما بيّن ذلك الفاسي الفهري (1990)، لا باعتباره سمة من سمات المصدري، كما في شومسكي (1995).

[17] لاحظ أن تحليل شينكوي مضطر إلى إسقاط النفي في (15ب) وإسناد السمة المجردة -[+نفي] إليه، رغم أنه لا تأثير لها في التأويل. وهذا التحليل، بالطبع، يثير جملة مشاكل رأيناها في الفقرة السابقة.

فالزمن، مثلا، رغم أنه غير متحقق معجميا في (16)، فإنه سيسقط في البنية لأننا نحتاج إليه لتحديد التأويل الزمني للحدث داخل الجملة:[18]

(16) الرجل بخيل

والمصدري، مثل الزمن، رغم أنه غير متحقق في (15) أو (16)، فإنه سيسقط لأنه يحدد المحتوى القضوي (propositional content) للجملة ولأنه يتضمن سمات تأويلية أخرى (انظر ردزي (1997)). فحاجتنا إلى المصدري إذن آتية من كونه يقع في مستوى التماس بين النسق الحاسوبي وأنساق الفكر والتصور.[19،20] لذلك سيتضمن المصدري في (15) و(16) السمة [+تصريح (declarative)]، وبموجب هذه السمة ستؤول الجملة على أنها تصريحية وليست استفهامية أو تعجبية. فبنية الجملة من هذا الجانب موحدة، لكن جزئيا فقط. فقد بينت المقارنة بين (15أ) و(15ب) أن الجمل غير موحدة في إسقاط جميع المقولات الوظيفية، لا عبر اللغات فقط بل وداخل اللغة نفسها، غير أن إمكانات الاختيار من طبقة المقولات التي يحددها النحو الكلي محدودة بحكم محدودية الطبقة وبحكم القيود التي تفرضها المبادئ الموضوعة على

[18] انظر الفاسي الفهري (1982) في خصوص الافتراض الرابطي في الجمل الاسمية. ووجود الزمن هذا النمط من الجمل.

[19] انظر شومسكي (1995) وانظر كذلك ردزي (1997).

[20] يدعم هذا الطرح اقتراح الفاسي الفهري (1981 و1990) القاضي بأن الجملة مركب مصدري يرأسه المصدري.

التمثيلات التركيبية، مثل المبدأ الوارد في (12). وهذا التنوع النمطي في البنية الوظيفية للجملة يشمل أيضا المركبات غير الجملية، مثل المركبات الاسمية. فقد برهن الفاسي الفهري (1998) على أن بنيات الإضافة لا تملك بنية وظيفية موحدة. فبعضها يملك إسقاطين للحد، واحد للإعراب والآخر لتوارث السمات الإحالية، كما في (16')، وبعضها الآخر يتضمن إسقاطا واحدا للحد يحمل سمة الإعراب، كما في (17):

(16') أخ زيد

(17) هذا أخي وهذا (أيضا) أخي (الفاسي الفهري 1998: 38)

ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن بنية الإضافة في (17) ليس فيها توارث للسمات الإحالية بين المضاف والمضاف إليه، كما أن المضاف غير معرف ويتصرف مثل محمول. ولذلك، فإن الحد الممثل للسمات الإحالية لن يسقط لأنه بدون محتوى، وبالتالي لن يكون له أي تأثير في التأويل الدلالي للمركب الذي يشرف عليه. وقد بين شومسكي (1998) كذلك أن بعض الأنماط من المركبات الاسمية غير المعرفة وغير المخصوصة (nonspecific)، مثل *someone* و*a lot of people* مركبات عارية من الحد.

لاحظ أن ما يجمع المركبات الاسمية الواردة أعلاه أنها نكرة، فهل يعني هذا أن النكرة لا تحتاج إلى إسقاط الحد لتؤول سمتها، علما أن الحد هو موقع

تأويل الاسم؟ لاحظ كذلك أن الحد يشبه المصدري في أنهما معا يخلقان موقعا للتأويل، الحد لتأويل المركب والمصدري لتأويل الجملة. والحد، مثل المصدري كذلك، يقع في مستوى التماس مع أنساق الفكر والتصور باعتبار أن الحد هو مكان التمثيل للخصائص الإحالية للمركب الذي يشرف عليه. لكن رغم هذا، فإن الاقتراحات الواردة أعلاه تقصي وجود إسقاط مجرد للحد في المركبات الاسمية السالفة الذكر. يمكن أن نرجع هذا إلى افتراض أن سمة التنكير في الأسماء سمة غير موسومة أو حاضرة بالتجرد (default feature)، بمعنى أن الاسم يصبح موسوما إما بالتعريف وإما بالتخصيص، وفي غياب الحالتين يكون نكرة. ولذلك لن تكون هذه السمة في حاجة إلى أن تسقط تحت مقولة الحد لفحصها، لأن هذا لن يؤثر في التأويل الإحالي للمركب، باعتبار أنه في حالة غياب السمات الموسومة يأخذ المركب تأويل التجرد الذي هو التنكير. وتعميما لهذا التحليل، فإن المصدري عندما يخصص بالسمة [+تصريح]، فإننا لن نحتاج إلى إسقاطه تركيبيا كذلك، لأن هذه السمة التي يحملها تعد غير موسومة. بمعنى أنه في حال غياب سمة موسومة، مثل الاستفهام أو غيره، فإن الجملة تؤول على التصريح، باعتبار أن التصريح يعبر عن موقف المتكلم المحايد مما يقول. وإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكننا أن نصوغ الافتراض التالي:

(18) السمات المتجردة/غير الموسومة لا تدخل العمليات الحاسوبية

ومن فضائل الافتراض الوارد في (18)، أنه يجعلنا نستغني عن الحالة الاستثنائية للضم الخفي (covert merge) في الصورة المنطقية، الذي يضطر إليه شومسكي (1995). وتتعلق هذه الحالة الاستثنائية بوحدة معجمية تملك سمة قوية ولا تملك سمات صوتية. ومثال هذه الوحدة المقولة الجذر، أي المصدري الذي يتم ضمه في الصورة المنطقية في الجمل التصريحية لتأويل نمط الجملة أو قوتها التكليمية (illocutionary force). وبتبنينا للافتراض (18)، لن نحتاج إلى هذا الضم، لأن سمة التصريح غير موسومة، وعليه لن نحتاج إلى إسقاط المصدري لفحصها بحكم أن تأويل الجملة على التصريح يتم بالتجرد.[21]

نخلص من هذا السلوك الذي تسلكه اللغات في شأن استعمال المقولات الوظيفية إلى وجوب التمييز بين شيئين في هذا الاستعمال: الضرورة التصورية أو التأويلية، بشكل عام، ودخول العمليات الحاسوبية. فالنفي والحد مقولتان ذواتا محتوى تأويلي وتصوري، لكن إسقاطهما وخضوعهما للعمليات التركيبية ليس دائما ضروريا إذا لم يتم انتقاؤهما وإدخالهما إلى

[21] إذا كان لابد من إسقاط المصدري في الجمل التصريحية، فإن ذلك لن يعود إلى سمته القوية [+تصريح] التي تفحص استثناء في الصورة المنطقية، ولكن بموجب سمات أخرى يملكها المصدري، مثل التصرف، كما يحدث ذلك في اللغات الجرمانية التي يصعد الفعل فيها في التركيب الظاهر إلى المصدري لفحص سمة الزمن. وفي هذه الحالة، سيكون المصدري معجما بالفعل، وليس بدون سمات صوتية، كما نجد ذلك في الحالة الاستثنائية التي يتحدث عنها شومسكي.

التعداد أو إسناد سمات موسومة إليهما داخل التعداد. ونلاحظ هنا أن القيد (13) الموضوع على التمثيلات الوجيهية، إلى جانب القيد (18) الذي ينطبق على العمليات التركيبية، يتفاعلان في تنظيم وضبط استعمال المقولات الوظيفية. فالأول، يمنع وجود المقولات التي لا تأويل لها، مثل التطابق، أما الثاني، فيقصي إسقاط المقولات الوظيفية ذات المحتوى غير الموسوم، رغم أن هذه المقولات قابلة للتأويل، مثل الحد والمصدري، كما رأينا. لكن هناك حالة تبقى خارج مجال القيدين، تتعلق بضبط إسقاط المقولات الفارغة من المحتوى المعجمي، كافتراض إسقاط النفي مثلا في (15ب). لقد أوضحنا أن انتقاء هذه المقولة وإدخالها التعداد لن يكون له تأثير في تأويل الجملة في الصورة المنطقية. فالمسألة إذن مرتبطة بالتأثير في الخرج. وبناء على هذا، فإن مثل هذه الحالات يضبطها القيد (12) الذي لا يسمح للعناصر التي لا تأثير لها في الخرج أن تخضع لعمليات الحوسبة.[22] ويأتي تفاعل القيود (12) و(13) و(18) من أنها تنتمي إلى طبقة قيود "المجهود الأقل" (the "least effort" conditions) التي تقوم بإقصاء أي شيء غير ضروري؛ أي أنها تقوم (أ بإقصاء العناصر النافلة في التمثيلات، ب) وبإقصاء الخطوات النافلة في الاشتقاقات التركيبية (انظر شومسكي (1998)).

[22] هذا لا يعني أن جميع الجمل التصريحية لا تتضمن إسقاطا للمصدري. فقد نجد في بعض اللغات سمات أخرى، غير سمة القوة التكليمية، تتطلب إسقاط المصدري، كما هو الحال في اللغات الجرمانية التي يملك فيها المصدري سمة الزمن.

تعد الاقتراحات الأدنوية التي قدمناها أعلاه في شأن إسقاط المقولات الوظيفية إجابة عن السؤال (4ب)، ونجيب في الفقرة الموالية عن السؤال (4ج) المتعلق بمعرفة ما إذا كانت المقولات التي تخضع للقيود المذكورة أعلاه تخضع لرتبة محددة، ومعرفةِ ما إذا كان هناك مبدأ أو مبادئ تضبط هذه الرتبة.

4. رتبة المقولات الوظيفية

جل الأبحاث التي اهتمت بالإسقاطات الصرفية أو الوظيفية داخل الجملة تذهب، إما صراحة وإما ضمنا، إلى أن رتبة هذه الإسقاطات قارة، على الأقل داخل الأنحاء الخاصة. فالبنسبة للغة العربية، يذهب الفاسي الفهري (1990) إلى أن رتبة المقولات الوظيفية تنتظم على الشكل الآتي:[23]

(19) مصدري> موجه> نفي> وجه> تطابق> زمن–بناء–جهة

وبإغفال إسقاط المصدري، نمثل لهذه الرتبة بالجملة (20أ) التي تأخذ التمثيل الوارد في (20ب):

[23] نأخذ هذه البنية بشيء من التصرف عن الفاسي الفهري (1990: 52–54). وتدل المَطَّة الأفقية الرابطة بين الزمن والبناء والجهة على أن رتبة هذه المقولات غير واضحة بحكم أنها تذوب في بعضها البعض في صورة دوامج تشكل الصورة النغمية التي ترتبط بجذر أو جذع الكلمة.

(20) أ) سوف لن يقتنع بهذا

ب) [موجه-سوف [نفي لن [موجه ـَ [نط مذكر [زمن [-ماض] [بناء [+معلوم][جهة [-تمام]

[م ف يقتنع بهذا]...

وقد أشرنا إلى أن شينكوي (1997) يعُدُّ سلمية الواردة في (8) سلمية قارة الرتبة، وهي رتبة كلية وليست خاصة بلغة بعينها. ويلزم عن هذا أن التوسيط عبر اللغات لا يمكن أن يكون في رتبة المقولات الوظيفية.[24] ويرجع الأساس ، الضمني أو الصريح، الذي تنبني عليه الرتب المقترحة، سواء أكانت كلية أم خاصة، إلى ملاحظة بيكر (1985) Baker التي بينت أن رتبة اللواصق التي ترتبط صرفيا بالرأس الحامل لها تعكس رتبة العمليات

[24] يخالف هذا الزعم زعم أوحلا (1988) القاضي بأن الفرق بين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة الإنجليزية، أي فا ف مف، وبين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة العربية المعيار، أي ف فا مف، يرجع إلى فرق في رتبة المقولات الوظيفية في النمطين المذكورين. ففي العربية يعلو الزمن التطابق، وفي الإنجليزية يحصل العكس بحيث يعلو التطابق الزمن. وقد بين الفاسي الفهري (1997) عدم كفاية مثل هذه الطروحات، التي تلتقي مع طروحات أخرى في أنها تنطلق من تصور خاطئ مفاده أن هناك رتبة أساسية لكل اللغات. غير أن المعطيات تبين أن اللغة الواحدة يمكن أن تحقق رتبا متعددة. فالعربية تملك، مبدئيا كل الرتب: فا ف مف، ف فا مف، ف مف فا، إلخ. لذلك يقترح الفاسي الفهري أن نظرية التنميط التي نحتاج إليها تقوم على ما يسميه بالتنميط المتعدد. وتنبني هذه النظرية على أن النمط الواحد من اللغات يمكنه أن يختار قيما متعددة للوسائط المقترحة، وبذلك يتم تجاوز التصور الأحادي الذي يقوم على أن التوسيط ينحصر في أن اللغة تختار قيمة واحدة من القيمتين (السالبة أو الموجبة) المسندتين إلى الوسيط.

التركيبية التي ينتقل هذا الرأس بموجبها للالتحاق بهذه اللواصق في التركيب. وقد صاغ بيكر هذه الملاحظة في صورة تعميم سماه مبدأ المرآة (Mirror Principle). يقول المبدأ:

(21) مبدأ المرآة

ينبغي أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بشكل مباشر (والعكس صحيح).

وبقدر ما تدعم كثير من اللغات هذا التعميم، نجد أن هناك من الصعوبات التجريبية والنظرية ما يكفي للاستغناء عن (21)، أو على الأقل عدم اعتماده أساسا لترتيب المقولات الوظيفية. فمن الناحية التجريبية، نلاحظ أن التعميم (21) ينطبق فقط على اللواصق التي لها وضع الصرفية المربوطة (bound morpheme)، مثل التطابق في اللغة العربية. وينتج عن هذا أن المقولات الوظيفية الحرة (أي غير المربوطة صرفيا)، مثل المصدريات والنفي وبعض الموجهات، تبقى خارج مجاله. إلى جانب ذلك، نجد أن بعض المقولات الوظيفية تذوب في بعضها البعض في الجذر، كما هو حال الزمن والبناء والجهة في (19)، حيث الترتيب الصرفي لهذه المقولات غير واضح. ومن الناحية النظرية، ينبني التعميم (21) على أن الصرف الصِّرفي تحكمه المبادئ التركيبية، وينبني كذلك على أن اللواصق الصرفية التي تنطبق عليها

العمليات التركيبية مواد معجمية متحققة. غير أن هذه التصور الصرف-تركيبي يصعب الاحتفاظ به في إطار البرنامج الأدنوي، وذلك بسبب أن هذا البرنامج يَعُدُّ العناصر المعجمية التي تدخل العمليات التركيبية عبارة عن حزمة من السمات المجردة. وفي إطار المعجمية القوية التي يتبناها البرنامج الأدنوي، تأتي الكلمات من المعجم تامة التصرف والتكوين، وتخضع السمات الصرفية المجردة، والمكونة لهذه الكلمات، لعمليات فحص مجردة تشكل أساس الاشتقاق التركيبي. وتُسقط السمات المجردة في المقولات الوظيفية الملائمة. فالمقولات الوظيفية إذن لا تتضمن اللواصق الصرفية المتحققة. وعليه، تمسي الحجة الصرفية التي ينبني عليها ترتيب المقولات الوظيفية الخطي حجة غير قائمة. ويمكن الاحتفاظ بصلاحية مبدأ المرآة وإعادة تأويله في إطار البرنامج الأدنوي، بافتراض أن رتبة فحص السمات في التركيب تحترم رتبة العمليات الصرفية التي تربط اللواصق المعبرة عن هذه السمات بالكلمة.[25] غير أن هذا التأويل يثير جملة من المشاكل. فمن الناحية المبدئية، لا شيء يلزمنا نظريا بضرورة هذا الربط بين العمليات الصرفية والعمليات التركيبية، خاصة أن العلاقة بين الصرف والتركيب في البرنامج الأدنوي علاقة غير مباشرة. بالإضافة إلى هذا، يلزم عن هذا التأويل أن العمليات التركيبية تبلغ العمليات الصرفية التي تتم في القالب

[25] انظر شينكوي (1997) في هذا التأويل.

الصرفي، وهذا غير ممكن بحكم أن الحوسبة محلية وقصيرة النظر، فلا ترى إلا ما يقع في مجالها. فإذن، لا يمكن إرجاع ترتيب المقولات الوظيفية الخطي إلى ترتيب اللواصق الصرفية الخطي، خاصة وأن الترتيب الخطي (linear order) أو الزمني داخل الجملة ينطبق، حسب شومسكي (1998)، على خرج المكون الصرفي الذي يأتي بعد التهجية (Spell-Out). فهذا المكون هو المسؤول عن تحديد الرتبة الخطية للعناصر التي تدخل مجال عملياته. والافتراض العام الذي يضبط علاقة التركيب بالصرف يكمن في أن الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، التي يمكن التمثيل لها كالآتي:

تعداد ← حوسبة ← ص م، لا يوجد فيها ترتيب خطي، وبحكم ذلك فإنها لا تبلغ المكون الصرفي. وبناء على هذا الافتراض، فإن المقولات الوظيفية يمكن أن تترتب بشكل حر داخل الجملة وأن تقيم فيما بينها علاقات تحكم مكوني مختلفة سواء داخل لغة معينة أو عبر اللغات.[26] لكن، مع ذلك، هناك مبادئ مستقلة يمكنها أن تفرض رتبة معينة وعلاقة تحكم مكوني كلية قارة بين المقولات الوظيفية عبر اللغات. من هذه المبادئ ما يرتبط بأنساق التصور والقصد. فالمصدري، مثلا، يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية في جميع اللغات، كما أن الحد يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية

[26] انظر الرحالي والسوعلي (1997).

داخل المركبات الاسمية، وذلك بحكم أن المصدري والحد يقعان معا، كما بيَّنا، في مستوى التماس مع الأنساق المذكورة.

وإلى جانب القيود التي تفرضها أنساق الخرج على ترتيب المقولات الوظيفية، نجد أن هناك خصائص أخرى تحدد هذا الترتيب، يمكن إجمالها في علاقتين: علاقة الانتقاء الدلالي (semantic selection) للرؤوس، وعلاقة الحيز (scope relations). ونوضح في الفقرتين المواليتين العلاقتين المذكورتين.

4.1. الانتقاء الدلالي

عندما نتأمل جيدا خصائص المقولات الوظيفية في (19)، نلحظ أن رتب بعضها تحددها الخصائص الانتقائية للرأس الذي يعلوها، في استقلال عن العلاقة الإلصاقية التي تربط اللواصق، المعبر عنها بهذه المقولات الوظيفية، بالفعل الحامل لها. فترتيب المصدري قبل الزمن لا يحدده مبدأ المرآة ولكن يحدده محتوى المصدري المعجمي. وضمن هذا المحتوى، نجد أن المصدري يملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب أن يكون إسقاطُ الزمن الفضلةَ المحققة لهذه الخصائص. بمعنى آخر، ينتقي المصدري الزمن دلاليا،[27] لذلك

[27] نستعمل الانتقاء الدلالي هنا بالمعنى الموجود في شومسكي (1986ب و1998). ويعتمد شومسكي في هذا

يعلوه ويتحكم فيه مكونيا. وقد بينت إنش (1987) Enç، في إطار نظريتها عن شروط تمكين الزمن أن الرتبة الصارمة بين المصدري والزمن، حيث يتحكم الأول مكونيا في الثاني، ترجع إلى أن المصدري يمكن أن يحمل اختياريا قرينة زمنية تدل على الزمن الإحالي للجملة. وإذا أسندت هذه القرينة فعلا إلى المصدري، فإنه ينبغي أن يعمل في الصرفة، أو الزمن داخل الصرفة على الأصح، وهذا يقتضي بالطبع أن يتحكم فيه مكونيا. ويملك هذا الافتراض ما يدعمه في اللغات الطبيعية. ففي العربية المعيار والعربية المغربية نلاحظ أن المصدريات تراقب الزمن الموجود في الصرفة الفعلية، كما يتبين ذلك من الأمثلة التالية:

(22) أ) يجب أن [تقول هذا]

ب) يجب أن *[قال هذا]

المعنى على عمل بزتسكي Pesetsky (1982) الذي ينبني على أفكار معدَّلة موجودة في كريمشو (1979). ومفاد تصور بزتسكي أن الانتقاء المقولي (categorial selection) حشوي ويمكن استخلاصه من الانتقاء الدلالي الذي يتحقق في صورة ما تسميه كريمشو (1981) بالتمثيل البنيوي الاعتيادي (canonical structural representation). ويشير هذا التمثيل إلى المقولة التركيبية التي تتحقق بواسطتها عادة السمة الدلالية المنتقاة. فالانتقاء الدلالي لعنصر مثل "الاستفهام" يتحقق تمثيله البنيوي الاعتيادي في صورة المركب المصدري. وتجدر الإشارة إلى أن كريمشو (1979)، خلافا لبزتسكي، تعتبر أن الانتقاء الدلالي والانتقاء التركيبي ينبغي استيفاؤهما بشكل مستقل.

(23) أ) بْغِيتْ بْلّي [تْكون هنا]

"أردتُ أن تكون هنا"

ب). بْغِيتْ بْلّي *[كُنْتِ هنا]

"*أردت أن كُنتَ هنا"

فالمصدريان *أَنْ* في العربية المعيار و*بْلّي* في العربية المغربية يتطلبان معا أن تكون القيمة المخصصة بها الصرفة الزمنية [-ماض] كما تدل على ذلك الجملتان السليمتان في (22أ) و(23ب)، في مقابل الجملتين اللاحنتين (22أ) و(23ب) اللتين تحمل صرفتهما الزمنية السمة [+ماض]. وتوجد في الإنجليزية بعض المصدريات التي تملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب تحققها في إسقاط الزمن الذي تتحكم فيه مكونيا. فالمصدري *that*، مثلا، يتطلب أن يكون الزمن الذي يسفله متصرفا، كما يتبين ذلك من (24أ) في مقابل (24ب)، في حين أن المصدري *for* يتطلب أن يكون الزمن الذي يسفله غير متصرف، كما يتضح ذلك من المقارنة بين (25أ) و(25ب):

(24) أ) I believe that [John is intelligent]

أنا أعتقد أن جون يكون ذكي

"أعتقد أن جون ذكي"

ب) believe that *[John to be intelligent]

كان [-متصرف]

(25) أ) It was impossible for [John to meet him]

إياه قابل[-متصرف] جون مص مستحيل كان

"كان من المستحيل أن يقابله جون"

ب) It was impossible for *[John met him]

قابل[+متصرف]

علاوة على هذه المعطيات، فقد بينت مجموعة من الدراسات التي اهتمت باللغات الجرمانية (انظر دين بسطن Den Besten (1989) وبلاطزاك (1986) Platzack، وغيرهما) أن المصدري عندما يكون فارغا يملك سمة الزمن، ولذلك ينتقل الفعل من الصرفة إليه.[28]

إن الخصائص الانتقائية كذلك هي التي تجعل بعض المقولات الوظيفية تغير موقعها أو رتبتها التركيبية استجابة للخصائص الانتقائية للرأس الذي ينتقيها. ففي (19)، نلاحظ أن الوجه يكون فضلة للمصدري، كما يتضح ذلك من (26) حيث ينتقي المصدري *إِنْ* الوجه الذي يتحقق في صورة الجزم:

(26) إِنْ تدخُلْ ...

[28] بناء على هذه الخصائص، اعتبر باحثون عديدون أن المصدري يمثل المقولة الجذر (the root) في بنية الجملة الوظيفية. وهذا يدعم افتراض الفاسي الفهري (1982) الذي يقضي بأن الجملة إسقاط للمصدري لا للمركب الصرفي. انظر كذلك الرحالي والسوعلي (1997) وردزي (1997) وشومسكي (1995 و1998).

وقد يكون الوجه فضلة للنفي، كما في (27ب)، حيث ينتقي حرف النفي *لم* مقولة الوجه التي تتحقق في صورة الجزم كذلك:

(27) أ). يدخُلُ

ب) لم يدخلْ

ويقع الزمن أيضا فضلة للنفي، لأنه يخضع لخصائصه الانتقائية. فحرف النفي *لن* الموسوم معجميا بالسمة الزمنية [-ماض]، ينتقي دائما السمة الزمنية [+محايد]،[29] التي يُعبَّر عنها صرفيا بصيغة المضارع، بدليل صحة الجملة (28أ)، في مقابل لحن (28ب) التي ترتبط فيها صيغة الفعل بزمن موسوم هو الماضي:

(28) أ) لَنْ يصمتَ

ب) *لن صَمَتَ

ونفترض أن بنية (28أ) تملك إسقاطين للزمن: زمن جملي أو إحالي يرتبط بالنفي ويعلوه، وزمن محايد غير موسوم يعلو الفعل المضارع. ويراقب الزمن

[29] لمزيد من التفاصيل عن خصائص النفي في اللغة العربية، انظر الفاسي الفهري (1993) الذي بيَّن أن النفي يملك سمات انتقائية، وهذه السمات هي التي تجعله ينتقي المركب الصرفي لا المركب الفعلي. وقد بينت زنوتيني Zanuttini (1990) كذلك أن عامل النفي (Neg operator) يرتبط بعامل الزمن.

الأعلى الزمن الأسفل ويسرب إليه خصائصه في بنية مثل (29):

(29) [م ز [ز [م نفي [نفي لن [م موجه موجه [م وجه وجه [م يصمت]]]]]]]

وينبني التحليل المقدم في (29)، على تحليل الفاسي الفهري (1993)، الذي مفاده أن صيغة الفعل الصرفية في العربية، سواء في الماضي أم في المضارع، تتضمن الزمن والجهة،[30] وليس فقط الجهة كما يذهب إلى ذلك المستشرقون، وبعض اللسانيين التوليديين وغير التوليديين الذين تبنوا أعمالهم. وبناء على هذا، فالفعل المضارع في (29) مخصص بالزمن. ومن الأدلة على وجود الزمن في الفعل (29) وجودُ الموجه الذي يتحكم فيه مكونيا.[31] فمعلوم أن الموجه، كما سنرى في الفقرة الموالية، يحدد قيمة الحدث الصدقية بالنظر إلى عدد من المعاني، ولا يمكن أن يتم هذا إلا إذا تحيز الحدث في زمن محدد.

نعد البنيات التي تضم النفي الموسوم بالزمن مما ثلة للبنيات التي تضم فعلا مساعدا، كما في (30)، وذلك في أنها زمنيا ثنائية الصرفة

[30] لم نهتم في (31) بإسقاط إلا المقولات الوظيفية التي تهمنا.

[31] قد يكون الموجه مجردا، كما في (29)، وقد يكون له مضمون معجمي، كما في (أ):

أ. سوف يصمت

(temporally bi-inflectional)، كما برهن على ذلك الفاسي الفهري (1993):

(30) كان يلعب

وينطبق التحليل المقدم لـ*لَنْ* في (29) على الحرف *لم* في الجملة (27ب)، التي تضم بنيتها الصَّرفية كذلك إسقاطين للزمن: الأول، يعلو النفي ويحمل السمة [+ماض]، والثاني، يعلو الفعل المضارع ويحمل السمة [+محايد]. ونحصل على تأويل الماضي في (27ب) من خلال علاقة الربط القائمة بين الزمن الأعلى والزمن الأسفل الذي يأخذ إحالته الزمنية من سابقه الأعلى.[32] ورغم أن صيغة الفعل *يدخل* في (27ب) تدل على المضارع، الذي يخصص عادة بالسمة [-ماض]، فإن التأويل الزمني الإحالي للجملة هو [+ماض]. وهذا يدعم تحليلنا للجملة (28أ) المقدم في البنية (29) التي قلنا إن الزمن الإحالي فيها هو الزمن الأعلى وليس الأسفل المحايد. ونقصد بحياد الزمن الأسفل أنه زمن عائدي (anaphoric). والذي يؤكد هذا أيضا هو أن *لم*، مثل *لن*، لا تقبل التوارد مع الأزمنة الموسومة مثل الماضي، كما في (31):

(31) * لم دَخَلَ

[32] يمكن اعتبار هذا التحليل جوابا عن السؤال المتعلق بكيفية تفسير تأويل الزمن الماضي في (27ب). وهذا السؤال هو من أحد مراجعي هذا المقال.

في حين أن حروف النفي غير الموسومة زمنيا تقبل التوارد مع الماضي ومع المضارع، كما هو حال الحرف *ما* في (32):

(32) أ) ما فعل هذا أحد

ب) ما يقول بهذا أحد

توضح البنية الواردة في (29) كذلك أن الزمن، مثل الوجه، يمكن أن يتغير موقعه التركيبي الشجري وفاقا للعلاقة الانتقائية التي تربطه بالنفي. فالمعطيات المقدمة أعلاه تؤكد أن خصائص الانتقاء الدلالي للرؤوس تتحكم في رتبة المقولات الوظيفية.[33، 34] ونتفحص في الفقرة الموالية خصائص الحيز التي يبدو أنها تساهم في تحديد رتبة المقولات الوظيفية.

[33] انظر في هذا كذلك الرحالي والسوعلي (1997).

[34] يختلف هذا المفهوم للانتقاء عن الانتقاء الصرفي الذي ينبني على السبق الخطي لبعض اللواصق الصرفية، كما نجد ذلك مستعملا عند أوحلا (1988) الذي يعتبر أن بنية الجملة في اللغة العربية تختلف عن مثيلتها في الإنجليزية في أن الأولى ينتقي فيها الزمن التطابق، في حين أن الثانية ينتقي فيها التطابق الزمن. ومعلوم أن سمات التطابق غير مؤولة، على الأقل بالنسبة للفعل، ولذلك لا يمكن أن يملك التطابق خاصية الانتقاء الدلالي بالمعنى الذي نتبناه.

2.4. الحيز

المقولات الوظيفية لا تملك فقط خصائص صرفية، ولكن بحكم أنها ذات محتوى دلالي،[35] تملك أيضا خصائص دلالية. من هذه الخصائص أنها تتصرف مثل العوامل المنطقية (logical operators) التي تعمل على البنية الحملية للجملة. وتجعلها هذه المنزلة تفرض علاقات حيزية معينة فيما بينها. وفي هذا الإطار، اقترحت أعمال عديدة أن حيز عامل المصدري أعلى من حيز عامل الزمن، بحكم أن زمن الحدث الذي تعبر عنه الجملة يُحسَب انطلاقا زمن الإحالة الموجود في المصدري، كما رأينا عند إنش.[36] والموجهات لها حيز أكبر من حيز الزمن، لأنها هي التي تعبر عن موقف المتكلم من الحدث وتحدد قيمته الصِّدْقية المتعلقة بمجموعة من المعاني، مثل الوجوب والاحتمال والإمكان. وهذا الحساب الذي تفرضه الموجهات لا يمكن أن يتم إلا إذا تَحيَّز الحدث في زمن معين، باعتبار أن الزمن هو الذي يحدد قيمة الحدث الصدقية في استقلال عن أي عناصر وظيفية أخرى ذات محتوى دلالي و/أو منطقي،

[35] نظريا، يمكن أن لا يكون للمقولة الوظيفية محتوى دلالي، فيكون لها محتوى صرف-تركيبي فقط. لكن في هذه الحالة أيضا يجب أن تكون مؤولة وقابلة لأن تقرأ في وجيهة الصوت.

[36] قد لا نتفق مع إنش على أن زمن الإحالة يوجد دائما في المصدري. ففي حالة تخصيص المصدري بسمات غير موسومة، فإننا لا نضطر لإسقاطه بموجب التعميم الموجود في (20)، وفي هذه الحالة سيكون الإسقاط الجملي للزمن، الذي هو أعلى إسقاط زمني، هو الذي يتم فيه حساب زمن الإحالة.

مثل الوجه، والموجه، والجهة، إلخ. فالموجه، إذن، يعلو الزمن بحكم أنه يعمل على حدث متزمن. ولذلك يعلو الزمنَ حرفُ النفي *لن* في (28أ) لأنه يتضمن، إلى جانب سمة الوجه والزمن، سمةَ الموجه التي تدل على عدم تحقق الحدث في المستقبل. وفي (33) يعلو كذلك الزمنَ الموجهُ *لقد* الذي يدل على تأكيد تحقق الحدث في الماضي:

(33) لقد قُضي الأمر

ونفس علاقة التحكم المكوني بين الموجه والزمن الموجودة في العربية المعيار نجدها في العربية المغربية، كما في (34)، حيث يعلو الموجهُ *غادي* الفعلَ المتصرف *يعمل*:

(34) غادي يْعمل شِي حاجَة
سوف يعمل شيئا ما

والجهة، مثل الموجه، حيزها أعلى من حيز الزمن، لأنها تدل على التوزيع الداخلي لحدث عبر الزمن. فهي أيضا عامل يعمل على حدث متزمن. لذلك، فإنها ينبغي أن تأخذ الرتبة التالية: جهة> زمن.[37]

[37] تخالف هذه الرتبة تلك المفترضة في (19)، لأن مضمون الجهة في (19) غيرُ مضمون الجهة التي نقصدها هنا. فهناك فرق بين الجهة بالمعنى الصرفي الموجود في (19) و(20ب)، وهو معنى يرتبط بصيغة الفعل

نستنتج مما سبق أن رتبة المقولات الوظيفية تتأثر بعلاقات الحيز. غير أن هذه العلاقات، رغم تأثيرها، فإنه لا يمكن أخذها مقياسا تركيبيا لترتيب المقولات التركيبية ولترتيب عمليات النسق الحاسوبي، وذلك لأسباب عديدة. فعلاقات الحيز علاقات تأويلية، لذلك فإن حسابها يتم في الصورة المنطقية. وبما أن النسق الحاسوبي ليست له خاصية النظر إلى الأمام، فإنه لا يمكن أن يبني حسابه على الحساب المنطقي. بالإضافة إلى هذا، يعتمد حساب النسق الحاسوبي أساسا على السمات الصرف-تركيبية للمقولات الوظيفية. والملاحظ أن هذه السمات لا تعكس دائما علاقات الحيز، لأن العلاقة بين الخصائص الصرف-تركيبة والخصائص المنطقية علاقة غير مباشرة، حتى وإن حدث التوافق أحيانا بينها، كما هو الحال بالنسبة للمصدري. فقد رأينا أن الجهة بمعناها الدلالي تعلو الزمن، لكن الصرف لا يعكس هذه العلاقة، وهذا ما تبينه السلمية الواردة في (19) حيث لا يملك الزمن والجهة صرفية مستقلة تجعل علاقة التحكم المكوني بين المقولتين واضحة. وقد قلنا في خصوص المثال (28أ) أن الموجه يقع فضلة للنفي ويعلو الزمن، كما يوضح

الصرفية؛ والجهة بالمعنى الدلالي الذي حددناه والذي لا يقيم بالضرورة علاقة مباشرة بالصرف. الجهة التي نقصدها هنا تقع في وجيهة الدلالة المعجمية والتركيب، وهي التي تسمح بالربط بين طرفي الوجيهة. لمزيد من التفاصيل، انظر تيني (Tenny (1994 والأعمال التركيبية العديدة التي تلتها، والتي اهتمت بالتمثيل للبنية الحملية والأدوار الدلالية/الجهية في التركيب.

ذلك تمثيل (29أ) الوارد في (35):

(35) [م نفي [نفي لن [م موجه موجه [م وجه وجه [م ز يصمت]]]]]

فمن خلال (35) يبدو أن النفي يتحكم مكونيا في الموجه، غير أن هذه العلاقة المكونية غير قارة، بحيث يمكن أن يتحكم مكونيا الموجه في النفي، كما في (36ب):[38]

(36) أ) قد لا يخرج

ب) [م موجه [موجه قد [م نفي [نفي لا [م ز يخرج]]]]]

فالمقارنة بين (36ب) و(35) تبين أن موقع الموجه لا تتحكم فيه دائما علاقة الحيز، وتبين كذلك أن وجود الموجه مرتبط بالخصائص الانتقائية للرأس الذي يتحكم فيه مكونيا في استقلال عن أي علاقة أخرى. وبناء على هذا، نعدُّ أن المقياس الأساس لرتبة المقولات الوظيفية يكمن في خصائص الانتقاء الدلالي القائمة بين هذه المقولات. وفي حالة غياب هذه الخصائص التي تفرض علاقة تحكم مكوني معينة، فإن مبادئ الاقتصاد النحوية التي تحكم

[38] لاحظ هنا أن (36ب) لا تتضمن إسقاطا للموجه يَسفُل النفي، كما نجد ذلك في (35)، ويرجع ذلك إلى أن أداة النفي لا لا تملك سمة الموجه، لأنها تنتمي إلى ما يسميه الفاسي الفهري (1993) النفي المحايد. ونفترض أن ما يميز تركيبيا النفي المحايد من النفي الموسوم، مثل لم ولن هو أن الثاني يملك الموجه فضلة له بينما الثاني يملك المركب الزمني فضلة له.

الاشتقاقات التركيبية تتدخل لتغليب رتبة على أخرى. لنأخذ مثلا علاقة الموجه بالنفي. فقد أشرنا إلى أن النفي يمكنه أن ينتقي الموجه، لكن الموجه لا ينتقي دلاليا النفي.[39] وعليه، يمكن أن تأخذ الجملة (37أ) التمثيل الوارد في (37ب) حيث لا شيء، من الناحية الانتقائية، يمنع الموجه سوف من أن يقع أسفل النفي:

(37) أ) سوف لن يموت

ب) [م نفي [نفي لن [م موجه2 موجه [م موجه1 [موجه سوف [م ز يموت]]]]]]

لكن الذي يمنع التمثيل الوارد في (37ب) هو أنه سيجعل الفعل مضطرا للصعود فوق الموجه الأسفل لفحص سمة الموجه الأعلى، وسيؤدي هذا الصعود إلى خرق قيد الربط الأدنوي (Minimal Link Condition).[40] فالذي يغلب الرتبة: موجه1> نفي> موجه2 في (37ب)، هو القيد المذكور، لأن هذه الرتبة تجعل الاشتقاق التركيبي أكثر اقتصادا.

[39] بمعنى أن النفي لا يحقق التمثيل البنيوي الاعتيادي لخصائص الموجه الانتقائية. فبين قد ولا في (32) لا توجد أي علاقة انتقاء.

[40] يقدم شومسكي (1995: 311) الصياغة التالية لهذا القيد:

قيد الربط الأدنوي

ك تجذب أ فقط إذا لم توجد ب، حيث ب أقرب إلى ك من أ، بحيث تقوم ك بجذب ب.

نستنتج من هذه الفقرة أن رتبة المقولات الوظيفية تتفاعل في تحديدها القيود الانتقائية للرؤوس والمبادئ المقيدة للحوسبة، إلى جانب القيود التي تفرضها الأنساق الخارجية في مستوى الصورة المنطقية.

5. خلاصة

لقد بينا في هذا البحث أن المقولات الوظيفية كلية، ليس بمعنى أنها جميعها تتحقق بالضرورة في كل اللغات، ولكن بمعنى أن النحو الكلي يحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية وتختلف اللغات في اختيار بعض هذه المقولات. وهذا السلوك يشبه سلوك المقولات الجوهرية التي تشكل طبقة محدودة، يمكن أن تحققها اللغات جميعها ويمكن أن تختار بعضها فقط. وقد أوضحنا كذلك أن وجود المقولات الوظيفية يخضع لقيد التأويلية الذي يدخل في إطار ما يعرف بقيود المقروئية التي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبينا أيضا أن هذا القيد، إلى جانب قيد التأثير في الخرج والقيد (18) الموضوع على السمات غير الموسومة، يساهم في جعل بنية الجملة الوظيفية مثلى. وأوضحنا في نهاية هذا البحث أن رتبة المقولات الوظيفية تتحكم في تحديدها أساسا خصائص الانتقاء الدلالي لرؤوسها، إلى جانب قيود الاقتصاد الموضوعة على الحوسبة. وتماثل في هذا أيضا المقولات الوظيفيةُ المقولاتِ الجوهرية التي تخضع رتبتها أيضا للانتقاء الدلالي. فالفعل

يتحكم مكونيا في المفعول، لأنه ينتقيه دلاليا. ويدل على هذا أن المقـــولات الوظيفية والمقولات الجوهرية تشتركان في جملة من الخصائص الهامة.[41]

[41] خلافا لما ساد في بعض الأعمال التي حاولت أن تبرز السمات الفاصلة بين المقولات الوظيفية والمقـــولات الجوهرية (انظر أوحلا 1991، مثلا)، فإننا حاولنا أن نبرز في هذه الخلاصة نقط الالتقاء بين الطبقتين. ومن نقط التشابه الأخرى بين الطبقتين أن المقولات الوظيفية، مثل المقولات الجوهرية، تملك أيضـــا خاصيـــة الوســـم المحوري. فقد بيّن الفاسي الفهري (1993) أن مقولة المالك الوظيفية تقوم بالوسم المحـــوري داخـــل بنيـــات الإضافة.

المراجع

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، *البناء الموازي*، دار توبقال للنشر، الـــدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1997أ، *المعجمة والتوسيط*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

Baker, M. C.: 1985, *The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation*. Linguistic Inquiry **16**:3, 373-417.

Chomsky, N.: 1981, *Government and Binding Theory*. Dordrecht: Foris.

Chomsky, N: 1986 a, *Barriers*. Cambridge. Mass: MIT Press.

Chomsky, N.: 1986 b, *Knowledge of Language*. New York: Praeger.

Chomsky, N.: 1988, Some Notes on Economy of Derivations and Representation. In Chomsky 1995.

Chomsky, N.: 1992, A Minimalist Program for Linguistic Theory. *MIT Occasional Papers in Linguistics* **1**.

Chomsky, N.: 1995. *The Minimalist Program*. Cambridge, Mass.: MIT Press .

Chomsky, N.: 1998. Minimalist Inquiries Framework. *MIT Occasional Papers in Linguistics* **15**.

Cinque, G.: 1997, *Adverbs and Functional Heads*. Oxford University Press

Collins, C.: 1997, *Local Economy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Den Besten, H. 1989, *Studies in West Germanic Syntax*. Doctoral dissertation, University of Tilburg.

Enç, M.: 1991, Anchoring Conditions for Tense. *Linguistic Inquiry* **22:1**, 1-25.

Fassi Fehri, A.: 1981, *Linguistique arabe forme et interprétation*. Publications of the Faculty of Letters, Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1987, Case, Inflection, VS Word Order, and X' Theory. *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. 1, Oukad Publishers, Rabat, pp. 189-221.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic Adverbs and their Case. *Linguistic Research* **3:1**, 1- 25

Grimshaw, J.: 1979, Complement Selection and the Lexicon, *Linguistic Inquiry* **16**, 595-621.

Grimshaw, J.: 1981, Form, Function and the Language Acquisition. In C. L. Baker and John McCarthy (eds.), *The Logical Problem of Language Acquisition*. Cambridge, Mass.: MIT Press, pp. 165-182.

Grimshaw, J.: 1993, Minimal Projection, Heads, and Optimality. Ms. Rutgers

Iatridou, S.: 1990, About AgrP. *Linguistic Inquiry* **21**: 4. 551-576.

Ouhalla, J.: 1988, *The syntax of head movement: a study of Berber*. Doctoral dissertation, University College London.

Ouhalla, J.: 1991. *Functional Categories and Parametric Variation*. London: Routledge.

Pesetsky, D.: 1982, *Paths and Categories*. Ph.D. dissertation, MIT.

Pollock, J-V.: 1989, Verb Movement, Universal Grammar and the Structure of IP. *Linguistic Inquiry* **20:3**, 365-424.

Platzack, C.: 1986, COMP, INFL, and Germanic Word Order. In L. Hellen & K. Christensen (eds.), *Topics in Scandinavian Syntax*. Dordrecht: Reidel, pp. 185-234.

Rahhali, M. and Soûali H.: 1997, A Minimalist Approach to Verb Movement in Standard Arabic. *Studia Linguistica* **51:3**, 317-338

Rizzi, L.: 1997, The Fine Structure and the Left Periphery. In L. Haegman (ed.) *Elements of Grammar*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, pp. 281-338.

Speas, M.: 1994, Null Arguments in a Theory of Eeonomy of Projections. In E. Benedicto & J. Runnen (eds.), *Functional projections*. *UMOP* **17**, 179-208.

Thrainsson, H.: 1996. On the (Non-)Universality of Functional Categories. In W. Abraham et al. (eds.) *Minimal Ideas*. Amsterdam: John Benjamin Publishing Company.

Tenny, C.: 1994. *Aspectual Roles and the Syntax-Semantics Interface*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Zanuttini, R.: 1991. *Syntactic Properties of Sentential Negation : A Comparative Study of Romance Languages*. Ph.D. dissertation, University of Pennnsylvania.

دلالة الجهة

أحمد الباهي

كليةالآداب، الجديدة

الحاضر المكتمل في العربية*

يتعلق هذا العرض بالتأويل الزمني والجهي الذي يمكن أن تتلقاه بنية "قـــد فَعل" وبنيات اسم الفاعل. حيث سنعتبر أن هذين النوعين من البنيات يدخلان في تكوين الأزمنة المركبة، وبالتحديد الحاضر المكتمل.[1] العرض منظم، كالتالي: نتنـــاول في البداية جدوى اعتمـــاد نســـق ريشـــنباخ Reichenbach (1947) في التمثيل لبنية الزمن. ونقدم في الفقرة الثانية، وصفـــا للخصـــائص الـــتي تظهرها بنية "قد فعل"، وكيف نرصد تأويلها وتأويل بنياتها الزمنية المشـــتقة. وفي الفقرة الأخيرة، ننظر في التـــأويلات الزمانية التي تتعاقب علـــى اســـم الفاعل، باعتماد الأبعاد الثلاثة: الزمن، الجهة والوجه.

---

* نشكر للقارئين المجهولين لهذا المقال ملاحظاتهما القيمة. ونشكر أيضا الزملاء أحمد بريسول وعبـــد المجيـــد جحفة وأحمد الزحاف مناقشتهم بعض جوانب هذا المقال.

[1] نستعمل، تبعا للفاسي الفهري مصطلح "مكتمل" للإحالة على المقابل الأجنبي "Perfect". انظـــر الفاســـي الفهري: *عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية* ضمن هذه الوقائع.

1. نموذج ريشنباخ

يكمن جديد ريشنباخ (1947) في كونه أدرج عنصرا ثالثا في تمثيله للأزمنة بعدما كان يضم عنصرين فقط: زمان التلفظ (= فظ) وزمان الحدث (= حد). حيث يفترض أن العلاقة بين فظ وحد تتوسطهما نقطة زمانية أخرى تدعى زمان الإحالة (= إحا). ويكون زمان الإحالة في الغالب مخصصا إما بظرف أو يفهم من السياق. وتشكل العلاقة بين فظ وإحا، حسب ريشنباخ، العلاقة الزمنية الأولى (primary tense relation). أما الربط بين فظ وحد فيشتق تبعا للعلاقة بين فظ وإحا وللعلاقة بين إحا وحد. وتوجد عمليتان أساسيتان لتحديد العلاقات الزمانية التي تتم بين النقط الثلاث: علاقة السبق (anteriority)؛ حيث نمثل لنقطة سابقة لنقطة أخرى بالخط (ـــ)،وعلاقة التواقت (simmultaneity) أوالترابط (assosiativity)؛ حيث نمثل لنقطتين متواقتين بالفاصلة (،). وهكذا نمثل للأزمنة الثلاثة البسيطة،كما في (1):

(1) أ) حد ، إحا ـــ فظ

ب) فظ ، حد ، إحا

ج) فظ ـــ حد، إحا

وما يلاحظ على تأويل إحا، بخلاف فظ وحد، أنه ليس مرئيا (visible) في عدد من الأزمنة،كما يظهر من التمثيلات في (1). حيث تؤول حد وإحا، هنا، باعتبارهما متواقتين. إلا أن وجود إحا لايؤثر على التخصيص الزماني للحدث. ذلك أن العلاقة بين فظ وحد تبقى كما هي سواء كانت النقطة إحا موجودة أم غير موجودة.

وقد استدل ريشنباخ على أن آثار إحا تصبح نشيطة ومرئية في الأزمنة المركبة، كما في الأمثلة التالية:

(2) سيكون (قد) ذهب في الثالثة

(3) لما دخلت في الثالثة كان زيد (قد) ذهب

(4) قد ذهب زيد

إن التأويل الطبيعي الذي تتوفر عليه (2) يضع حدث الذهاب في زمن مستقبل بالنظر إلى لحظة التلفظ، لكن قبل الساعة الثالثة. ونمثل للبنية الزمنية (2) كما في (5)، حيث تقع حد بين لحظة التلفظ فظ ونقطة الإحالة إحا.

(5) فظ ـــ حد ـــ إحا

نلاحظ نفس الشيء بالنسبة لمثال الماضي المكتمل في (3)؛ ذلك أن التأويل الطبيعي يقتضي أن الذهاب تم قبل الساعة الثالثة. ونمثل لبنية الزمن

الماضي المكتمل في (6)، حيث ينبني التخصيص الزماني للنقطة حد على التخصيص الزماني للنقطة إحا.

(6) حد ـــ إحا ـــ فظ

وهكذا فما يميز الأزمنة المركبة هو أن إحا وحد ليسا متواقتين، وأن إدراج إحا ليس حشويا لتخصيص موضعة حد. ومهما يكن. فإن ريشنباخ يفترض أن إحا جزء من كل تمثيل زمني ولايقتصر وجوده على الأزمنة المركبة.

تتوافر في العربية ستة أزمنة قاعدية نسند لها البنيات (7).

(7) فظ ، إحا ، حد الحاضر

حد ، إحا ـ فظ الماضي

فظ ـ إحا ، حد المستقبل

حد ـ فظ ، إحا الحاضر المكتمل

حد ـ إحا ـ فظ الماضي المكتمل

فظ ـ حد ـ إحا المستقبل المكتمل

تمثل البنيات في (7) الأزمنة القاعدية في العربية. وتشكل الظروف الزمانية وسيلة لتكوين الأزمنة المشتقة. وقد صاغ هورنشتاين (1993) Hornstein قيدا على اشتقاق بنيات الأزمنة المشتقة مفاده أن اشتقاق الأزمنة يجب أن يحافظ

على بعض مظاهر بنية الزمن القاعدي. ويمكن صياغة هذا القيد، كما في (8).

(8) قيد البنية الزمنية المشتقة

يجب أن تحافظ البنية الزمنية المشتقة على البنية الزمنية القاعدية. وتتم المحافظة على بنيات الأزمنة القاعدية إذا وفقط إذا:

أ. لا تربط نقطة ما في البنية الزمنية المشتقة إذا لم تكن مرتبطة في بنية الزمن القاعدي.

ب. يجب أن تكون الرتبة الخطية للنقط في البنية الزمنية المشتقة مطابقة للرتبة الخطية للنقط في البنية الزمنية القاعدية.

وبافتراض أن ظروف الزمان تنعت فقط النقطتين إحا و/أوحد في زمن قاعدي، فإن كل ظرف زماني يجب أن يربط على الأقل بنقطة واحدة من النقطتين إحا وحد.[2]

[2] يشبه هذا القيد، إلى حدما، القيد على الأسوار الفارغة؛ أي غير المربوطة. ذلك أن العنصر اللغوي لايمكن أن يحل بشكل اعتباطي في جملة ما. وإنما يجب تأويله. وبالتالي، إذا وجد سور داخل جملة فينبغي ربطه بمتغير ما. ونفس الشيئ بالنسبة للظرف، حيث يحتاج دائما إلى أن يقيد. انظر" مبدأ التأويل التام" في تشومسكي (1986).

تغير الظروف الزمانية في بنية الزمن القاعدي بإعادة ترتيب نقطتي إحا وحد خطيا تبعا للمعنى الخاص بكل ظرف. غير أن بعض النعوت (modification) غيرمسموح بها بسبب القيد على البنية الزمنية المشتقة؛ ذلك أن البنية الزمنية المشتقة لاتتوفر على تأويل زماني مقبول إلا إذا تمت المحافظة على البنية الزمنية القاعدية.

فبالرجوع إلى قيد البنية الزمنية المشتقة يمكن تفسير سلوك الأحكام المسندة إلى الجمل في(9):

(9) أ) ذهب زيد أمس

ب) *ذهب زيد في هذه اللحظة /الآن[3]

ج) *ذ هب زيد غدا

نمثل لبنية الزمن القاعدي للأمثلة (9) في (10) ولبنياتها الزمنية المشتقة في (11)

(10) حد ، إحا ـــــ فظ

البارحة

(11) أ. حد ، إحا ـ فظ ـــــ حد ، إحا ـ فظ

البارحة

[3] نعتقد أن النعت بالظرف" الآن" في مثل هذه المعطيات يخرج باعتبار زمن الحكي وليس باعتبار الزمن الإشاري. انظر المعطى رقم (28)، هنا.

الآن

ب. حد ، إحا ـــ فظ ـــــ حد ، إحا ، فظ

الآن

غدا

ج. حد ، إحا ـــ فظ ـــــ فظ ـ إحا ، حد

غدا

يمكن للظرف البارحة في (11أ) أن ينعت إما حد أو إحا، بما أن النقطتين مرتبطتان، دون خرق قيد البنية الزمنية المشتقة؛ ذلك أن نعت أحدهما لايمس البنية الزمنية القاعدية. وبالتالي، فالبنية الزمنية المشتقة جيدة التكوين. وهكذا يؤول حدث الذهاب في (11أ) في الماضي بالنظر إلى لحظة التلفظ، وأن هذه اللحظة السابقة هي البارحة. أما الجملتان (9ب) و(9ج) فليس لهما تأويل لأن بنيتهما الزمنية المشتقة سيئة التكوين بسبب خرقهما قيد البنية الزمنية المشتقة.

من آثار نعت بنية الزمن القاعدي في (10) بالظرف الآن، الذي يحيل على لحظة التلفظ، أنه ينقل النقطتين حد وإحا إلى فظ. ولذلك فإن البنية الزمنية المشتقة (11ب) تخرق الجزء الأول من قيد البنية الزمنية المشتقة؛ حيث تم ربط النقطتين حد و إحا بالنقطة فظ في البنية الزمنية المشتقة. والحال أنهما غيرمرتبطتين معها في البنية الزمنية القاعدية. أما في (11ج)، فإن الظرف

غدا، الذي يشير إلى زمان بعد لحظة التلفظ، ينقل النقطتين إحـــا وحـــد إلى يســـار فظ في البنية الزمنية المشتقة. وبالتالي لم تتم المحافظة على الرتبة الخطيـــة التي كانت عليها النقط فظ إحا حد في البنية الزمنية القاعدية. وهذا يخـــرق الجزء الثاني من قيد البنية الزمنية المشتقة.

و ينسحب نفس التحليـــل على الأزمنة المكتملة (perfect tenses)، بالرغم مـــن أن تفاعل الظروف والزمن في هذه الحالة له انعكاسات تجريبية غنية.[4]

2. خصائص الحاضر المكتمل

لمعرفة كيف يتصرف الحاضر المكتمل[5] عند نعته بظروف الزمان، نحتـــاج أولا، إلى تحديد المعطيات التي تمثله، وكذا الكشف عن خصائصها.

[4] انظر هورنشتاين(1993).

[5] إن المقصود بمصطلح "المكتمل" (Perfect)، هنا، لاعلاقـــة لـــه بالثنائيـــة الجهيـــة التمـــام/غـــير التمـــام (Perfective/imperfective)، التي تتعلق بمنظور المتكلم حول الوضع الموصوف. وإنـــما يربط حالـــة (State) بوضع ســـابق؛ ذلك أنه يعبر عن علاقة بين نقطتين زمانيتين: يعبر ، من جهة، عن زمـــان الحالـــة الناتجـــة (State resulting) عن وضع سابق، ويعبر من جهة أخرى، على زمان هذا الوضع الســـابق. انظـــر كمـــري Comrie (1976).

1.2. قد فَعَل

يعتبر جل النحـــاة القدامى، وكذلك ممن تبعهم من المحدثـــين، أن صيغـــة "فَعَل" حين ترد مسبوقة ب "قد" تشير إلى الزمن الـــحاضر. غير أننا سندافع، هنا، عن اعتبار هذه البنية تشير إلى الحاضر المكتمل، حيث زمان الحدث يسبق زمان الإحالة وزمان التلفظ المتواقتين.

إن الفرق بين الحـــاضر المكتمل في العربية والحاضر المكتمل في الأنجليزيـــة من جهة والفرق بين الـــحاضر المكتمل والماضي والمستقبل المكتملين من جهة ثانية، أن الـــحاضر المكتمل في العربية لايعبر عنه بفعل الرابطة أوالكينونـــة، وإنما بسابقة صرفية/معجمية تتمثل في "قد" متلوة بصيغة فَعَل. وهذا راجع إلى الوضع الخاص لفعل الرابطة "كان" في العربية، ذلك أنها عنصر زمني فقـــط. والزمن المكتمل "كان" ينقل الجملة إلى الزمان الماضي، بينما غـــير المكتمـــل "يكون" ، الذي غالبا مايرد مع أداة التسويف، له علاقة بالوجـــه وبالطبقـــة الجهية للوضع.[6]

(12) أ) يعرف ذلك

ب) كان يعرف ذلك

[6] انظر الفاسي الفهري (1993)، الفصل الرابع.

(13) أ) ذلك حسن

ب) سيكون ذلك حسنا

(14) أ) قد جاء

ب) كان(قد) جاء

ج) سيكون(قد) جاء

وهكذا، فالتحقق الصوتي للرابطة له علاقة بالزمن، حيث يجعل الماضي الرابطة مرئية، بينما لايجعلها الزمن الحاضر كذلك. ولهذا الغرض صاغ الفاسي الفهري (1993) قاعدة تهجية الرابطة، كالتالي:[7]

(15) تهج الرابطة كون حين يتم تخصيص الوجه، الجهة و/ أوالزمن. وإلا فتهجاها عنصرا فارغا.

والفرق الثاني بين الماضي والمستقبل المكتملين في العربية والحاضر المكتمل أن هذا السابق قد يدخل في تشكيل المجموعة الأولى أو لايدخل؛ فهو اختياري كما يظهر من (14ب) و(14ج). أما بالنسبة للحاضر المكتمل فوجوده إجباري لإفادة معنى الحاضر المكتمل، كما في (14أ).

نعتقد أن الخصائص التالية تعد شرطا كافيا وضروريا لتخصيص بنية الحاضر المكتمل في العربية:

[7] الفاسي الفهري (1993)، ص. 156.

أ- يمكنه أن ينعت فقط بظرف يحيل على الزمن الحاضر، ولايمكنه أن ينعت بظرف يدل على الماضي:

(16) أ) قد خرج الآن

ب)*قد خرج أمس

ج)*قد خرج غدا

ب- لايقبل أن يربط بجملة أخرى زمنية، كما يبين فساد الجمل التي من نحو(17):

(17) أ)*بينما قد لعبت دخل زيد

ب)*لما وصلت إلى الكلية قد غادر الطلبة الفصل

في مقابل نحوية الجمل في (25)، ممايدل على أنه ليس حاضرا بسيطا ولازمنا ماضيا بسيطا:

(18) أ) بينما ألعب دخل زيد

ب) لما وصلت غادر الطلبة الفصل

ج) لما وصلت كان الطلبة قد غادروا الكلية

ج- لايمكن أن يعطف على جملة أخرى:

(19) أ) *قد دخل زيد وقد خرجت هند

ب) *دخل زيد وقد خرجت هند (فاسدة بتأويل العطف)

ج) *قد دخل زيد وخرجت هند

د- يمكن أن نستعمل في اللغة العربية رائز الاستفهام؛ باستعمال الأداتين "هل" والهمزة. نعرف أن "هل" للتصديق، ولذلك يكون الجواب بنعم أولا. أما الهمزة فللتصديق والتصور حسب دخولها على الفعل أو الاسم. وبالتالي إذا كان إدراج "قد" مع الماضي يعني حصول الحدث، أي أن الحدث مقتضى ذريعيا، فإننا لانتظر أن تدخل "هل" على "قد" ولا أن تدخل الهمزة على "قد" كذلك، وبتعبير فلاسفة اللغة لايصدق على هذه البنية رائز الصدق والكذب.

(20) أ) هل جاء زيد؟

ب) *هل قد جاء زيد؟

(21) أ) أجاء زيد /أزيد جاء؟

ب) *أ قد جاء زيد؟

ج) أزيد قد جاء (أم عمرو)؟

ه- إن استعمال "قد" مع صيغة المكتمل مقيد في الجمل المثبتة، ذلك أنه لايوجد في النفي:

(22) (قد) ما/ليس (قد) خرج

فلنفي جملة في الحاضر المكتمل تلجأ العربية إلى أداة نفي خاصة بالحاضر المكتمل. أوبعبارة أخرى تفيد الأداة في حد ذاتها، معنى الحاضر المكتمل.

وهذه الأداة هي "لما" في السياق الذي تكون فيه متلوة بصيغة غير المكتمل، نحو:

(23) أ) لما يخرج (الآن)

ب) *لما يخرج أمس

ج) * لما يقم زيد في العام الماضي

والملاحظ أن مايصدق على "قد" الداخلة على المكتمل يصدق على البنية أعلاه المنفية. فقد جعل سيبويه وجل النحاة، "لما يفعل" نفيا ل"قد فعل" من حيث إنهما "لقوم ينتظرون شيئا".[8] وجعل الأشموني النفي ب "لما" فضلا عن كونه نفيا لما يتوقع ــ نفيا "يتوقع ثبوته".[9] وهكذا فلأنها تنفي ما هو متوقع، قريب من الحال لاتجوز (23ب وج).

كيف نضبط سلوك الحاضر المكتمل باعتماد نموذج ريشنباخ وقيد البنية الزمنية المشتقة؟

(24) أ) قد خرجت هذا الصباح

ب) قد أنهيت الرقن الآن / في هذه اللحظة

ج) *قد رجع زيد أمس

[8] الكتاب، ج. 3، ص. 115.

[9] شرح الأشموني، ج. 3، ص. 577.

اقترح بينيك Binnick (1991) رصد لحن الجملة (24ج) كالتالي. بما أن زمان الإحالة بالنسبة للحاضر المكتمل هو الحاضر، وبما أن زمان الإحالة هو زمان إحالة الظرف، فإن إحالة الزمن الماضي التي يشير إليها الظرف أمس تكون مقصاة لأن هذا الظرف لايصف إحا.

غير أن الأساس الذي بني عليه هذا الحل، يمكن رده؛ ذلك أن زمان الإحالة ليس هو الزمان الوحيد لإحالة الظرف في الأزمنة المكتملة، كما يظهر مع معطيات الماضي المكتمل:

(25)كان قد خرج في الثالثة

فالماضي المكتمل ملتبس هنا بين إذا ما كان الظرف ينعت حد أو إحا. ففي (25) يمكن أن يصف الظرف في الثالثة إحا، كما يمكنه أن ينعت حد. وبالتالي ليس هناك مايمنع الحاضر المكتمل، الذي يشبه من الناحية الشكلية الماضي المكتمل، من أن ينعت حد.

تشير الجمل في (24) إلى زمن الحاضر المكتمل الذي نسند له البنية الزمنية القاعدية (26). أمابنياتها الزمنية المشتقة فنضعها، بالتوالي، في (27).

(26)حد ـــــ فظ ، إحا

هذا الصباح

(27) أ. حد ـــ فظ ، إحا ـــــ حد ـــ فظ ، إحا

هذا الصباح

الآن/ هذه اللحظة

ب. حد ـــ فظ ، إحا ـــــ حد ـــ فظ ، إحا

الآن/ هذه اللحظة

أمس

ج. حد ـــ فظ ، إحا ـــــ حد ـــ إحا ـــ فظ

أمس

ينتقي الظرف باكرا هذا الصباح، في (24أ) لحظة زمانية قبل لحظة التلفظ، وبالتالي يمكنه أن يقيد النقطة حد في البنية الزمنية المشتقة (27أ). وينتقي الظرفان "الآن" و"هذه اللحظة" في (24ب) زمان التلفظ، ويمكنهما، بالتالي، أن يقيدا إحا في (27ب)، مادامت إحا ترتبط بالنقطة فظ. وتعتبر الجملة (24ج) لاحنة لأن بنيتها الزمنية المشتقة خرقت قيد الرتبة الخطية، حيث تغيرت رتبة إحا وفظ.

ماذا عن البنيات التي لها الصورة "فَعَل الآن"، كما في:

(28) ذهب الآن

حيث، خلافا لما قلناه سابقا، ينعت الظرف" الآن" الفعل" فعل" الموسوم للزمن الماضي. فمثل هذه البنيات تهدد كفاية قاعدة تكوين الأزمنة المشتقة. ذلك أن النعت بالظرف"الآن" يجعل النقطتين إحا وفظ، وبطريقة عبورية حد وفظ،

مرتبطتين. إذا افترضنا أن مثل هذه البنيات تخرج على تأويل الحاضر المكتمل، فإن صيغة " فَعَل" تصبح غير موسومة زمانيا؛ مثلها مثل "يفعل" التي هي موسومة للجهة والوجه دون الزمن. وأكثر من ذلك، كيف نضبط تناوب الظرف الدال على الحاضر"الآن" و الظرف الدال على المضي" أمس" على نفس الصيغة؟

(29) أ) خرجت الآن

ب) خرجت أمس

هل يتعلق الأمر بماض بعيد أم بماض قريب؟ لايمكن قبول هذا التمييز؛ فحتى في الماضي المكتمل ليس هناك ما يدل على البعد، كما في:

(30) كنت قد خرجت بعد قليل

إذا كان صحيحا أن بنية "قد فعل" تدل على الحاضر المكتمل في العربية، أمكن تفسير لماذا نجد هذا التركيب يدخل في تكوين الماضي والمستقبل المكتملين. أما عدم مجيء الرابطة مع الحاضر المكتمل بخلاف الماضي والمستقبل المكتملين فمبرر، بما أن منظورية الرابطة تتعلق بسيرورة عامة وهي أنها لاتظهر حين يكون الزمن [+حاضر]. أما " قد" فحضورها ليس ضروريا في غير الحاضر المكتمل، بما أن الرابطة تموقع الحدث.

إن الحل يكمن في اعتبار الظرف"الآن" مع صيغة "فَعَل" غير محيل على زمان الإحالة أو زمان التلفظ، وإنما هو يحيل على زمان الحكي. والدليل على

هذا، أننا نجد هذا الظرف ينعت أحداثا لايمكن أن تتوافق جهتها ودلالة الزمن الحاضر، كما في الأمثلة الموالية:

(31) أ) يجد زيد أخاه الآن

ب) يقذف اللاعب الكرة الآن

ج) تنفجر القنبلة الآن

2.2. معاني بنية "قد فعل"

يذكر أغلب اللغويين القدامى، عند دخول "قد" على صيغة الماضي، المعاني التالية: التوقع، تقريب الماضي من الحال، التحقيق. يقول ابن هشام في معانيها "أحدها **التوقع**... أثبته الأكثرون. قال الخليل يقال "قد فعل" لقوم ينتظرون الخبر. ومنه قول المؤذن "قد قامت الصلاة"، لأن الجماعة منتظرون لذلك. وقال بعضهم تقول" قد ركب الأمير" لمن ينتظر ركوبه... وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي. وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعا، لا إنه الآن متوقع، والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لاتفيد التوقع أصلا... وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع، و لم يقل إنها تفيد التوقع. [والمعنى

الثاني] **تقريب الماضي من الحال.** تقول" قام زيد" فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت" قد قام" اختص بالقريب... [والمعنى الثالث] **التحقيق**؛ نحو ﴿ قد أفلح من زكاها﴾ وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾. قال الزمخشري دخلت لتوكيد العلم. ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا﴾: "قد" في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل "إن" في الجملة الاسمية المجاب بها إفادة التوكيد...".[10]

نحتاج إلى التدقيق في هذه المعاني، وروز مدى إجرائيتها والبحث في مسوغاتها وعلاقتها بالتأويلات الجهية المسندة في الأدبيات الغربية للحاضر المكتمل، من نحو الناتج، الوجودي، الاستمراري، القريب من الحاضر... الخ . فمنذ ماكولي (1971) McCawley، ركزت التحاليل التي تبحث في دلالات الحاضر المكتمل على السؤال التالي: هل هذه القراءات عبارة عن معان مختلفة أم هي ناتجة عن سياقات تواصلية خاصة؟ ومن هؤلاء الذين اهتموا بهذا السؤال برينتون (1988) Brinton، كلاين (1992) Klein ولورا (1994) Laura. وقد أجاب كل هؤلاء وآخرون بأن الحاضر المكتمل لاينبغي أن نسند له تمثيلات دلالية تحتية مختلفة، وإنما هذه التأويلات المختلفة التي يتلقاها تحسب من خلال سمات السياق اللغوي والسياق خارج اللغوي. فكلاين (1992)، مثلا، يعتبر

[10] المغني، ج. 1، ص. 186-190.

أن الحاضر المكتمل مائع بالنظر إلى تردد frequency الحدث الموصوف، وبالنظر إلى المسافة الفاصلة بين زمان الحدث وزمان التلفظ. ولهذا نجد القراءة الوجودية، والقراءة الناتجة وقراءات أخرى. إن الحاضر المكتمل الوجودي، في نظر كلاين، يحيل عادة على أحداث متكررة. وهكذا يتم حساب القراءة الوجودية حين تتضمن جملة الحاضر المكتمل ظرفا ترديديا، كما في:

(32) قد زرت فاس مرتين

بل إن القراءة الوجودية تعتبر كامنة الورود حتى في غياب وجود مايدل على أن الحدث متعدد، كما في الجملة التالية:

(33) قد زرت فاس من قبل

يبين المثال أعلاه، أن الحاضر المكتمل الوجودي قد يشير فقط إلى حدث واحد؛ أي أن المؤول لهذه الجملة يمكن أن يفهمها باعتبارها وجودية، بالرغم من أنه يعرف أن هناك حدثا واحدا غيرمتكرر.

أما القراءة الناتجة، حسب كلاين، فتابعة لاستنتاج المتكلم بأن الحدث قريب من الحال. ومهما يكن، فإننا نحتاج إلى تعميق البحث حول هذه المعاني.

3. اسم الفاعل

بين الفاسي الفهري (1990) و(1993)، بخلاف جل الدراسات السابقة، أن صيغة اسم الفاعل تختلف عن صيغة الفعل غير المكتمل المصرف في الحاضر. فعلاقة التواقت التي تعتبر العلاقة الأساسية التي تعبرعنها صيغة الحاضر لايعبرعنها اسم الفاعل. فضلا على أن بعض القيم الجهية التي تأخذها صيغة يفعل من نحو العادة والجنس والتكرار غير واردة بالنسبة لاسم الفاعل، الذي يدل، حسب الفاسي على التدرج فقط. وهذا الاختلاف مبني على كون لاصقة الصيغة الفعلية تحمل قيمة زمنية وجهية، بينما تحمل لاصقة اسم الفاعل قيمة جهية فقط.

نتفق مع الفاسي الفهري في كون اسم الفاعل لايدل على التواقت، ولايحمل القيم الجهية الدالة على العادة والجنس والتكرار، بالإضافة إلى جهة الشروع والمقاربة،كما تبين، بالتوالي، الأمثلة تحته:

(34) أ) كان الرجل يفتح فاه كل مرة (الفاسي‌الفهري (1993)، مثال (115أ))

ب) كان الرجل فاتحا فاه/* كل مرة (مثال115ب)

(35) أ) يُشرب الشاي بدون سكر (مثال117)

ب) الشاي مشروب بدون سكر (116)

ففي (35أ) تعبر صيغة الحاضر المبنية لغير الفاعل على معنى الوسيط الجنسي، بينما المشارك المبني لغير الفاعل في (35ب) يمكن أن تتوفر فقط على تأويل غير جنسي.

(36) أ) ظل زيد يسعل (التكرار)

ب) *ظل زيد ساعلا

(37) أ) بدأ زيد يأكل تفاحة (الشروع)

ب) *بدأ زيد آكلا تفاحة

(38) أ) كاد زيد يضرب عمروا (القرب)

ب) *كاد زيد ضاربا عمروا

وبخلاف ما افترضه الفاسي (1990) و(1993) سنبين أن اسم الفاعل لايحمل، بالإضافة إلى القيم الجهية أعلاه، القيمة الجهية التدرج، وإنما يعبر عن حالة ناتجة.

1.3. الخصائص الزمنية والجهية لاسم الفاعل

تبين الأمثلة تحته، (39) و(40) و(41)، أن اسم الفاعل وصيغة الفعل المضارع يقبلان، دائما، أن ينعتا بالظرف" الآن" الدال على الحاضر، ولايقبلان إطلاقا النعت بظرف دال على الماضي أمس. أما النعت بظرف

الاستقبال فإمـــا يقبلانه معـــا أولايقبلانه، وذلك راجع إلى نمط الوضع الذي تصفه مادة الجذر؛ هل يدل على عمل أم سكون؟

(39) أ) يأكل زيد تفاحة الآن/غدا/*أمس

ب) زيد آكل تفاحة الآن/غدا/* أمس

(40) أ) يسافر زيد الآن/غدا/ *أمس

ب) زيد مسافر الآن /غدا/ *أمس

(41) أ) يعرف زيد الجواب الآن/*غدا/* أمس

ب) زيد عارف الجواب الآن/ *غدا/*أمس

لنترك الإحالة على المستقبل جانبا، ولنرى ماذا يفيد النعت بـــالظرف الآن في اسم الفاعل. هل يفيد الزمن الحاضر؛ أي التواقت؟ وهل يفيـــد التـــدرج في الحدث؟

لمعرفة سلوك اسم الفاعل إزاء التواقت والتدرج ننظر في البنيات التالية:

(42) أ) ظل زيد يبني منزلا

ب) *ظل زيد بانيا منزلا

(43) أ) لما دخلت كان زيد يضرب عمروا

ب) لما دخلت كان زيد ضاربا عمروا

(44) أ) لما دخلت كان زيد يركب سيارة

ب) لما دخلت كان زيد راكبا سيارة

يؤول حدث البنـــاء في (42أ) باعتباره متدرجـــا، أمـــــا في (42ب)، فهـــذا التأويل غير ممكن كما يدل على ذلك فساد البنية. أمـــــا في (43أ) فتـــؤول الجملة الدامجة (كان زيد يضرب عمروا) باعتبارها تتدرج في الماضي؛ ذلك أن الفسحة الزمانية التي يستغرقها حدث تتالي الضرب أوسع من فسحة الجملـــة المدمجة (أي، حدث الدخول). وهذا التأويل غير ممكن مـــع البنيـــة (43ب). فالقراءة الوحيدة الممكنة، هي أن حدث الضرب حصل قبل وضع الدخـــول. أمـــا الجملة (44أ) فملتبسة بين قرائتين، بخـــلاف الجملـــة (44ب). فتـــأويل (44ب) هو أن زيدا كان في حالة الركوب قبل الدخول. أمـــا الجملـــة (44أ) فيمكن أن تتوفر على هذه القراءة، فضلا عن قراءة التواقت؛ أي أن حـــدث الركوب تم خلال المدة أوالفسحة الزمـــانية لحدث الدخول. وهذا التـــأويل غير ممكن في الجملة (44ب). ولهذا فالجملتان (43ب) و(44ب) يمكنهمـــا أن تردا شارحتين للجملتين (45أ) و(45ب)، بالتوالي. بينما هذا غير ممكـــن مـــع الجمل التي من نحو (43أ):

(45) أ) لما دخلت كان زيد قد ضرب عمرا

ب) لما دخلت كان زيد قد ركب سيارة

وهذا التأويل ذهب إليه الاستراباذي في أثناء مناقشته لما يجب أن يكون عليه خبر أفعال الشروع. يقول" إن المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهر في الحال... فهو يدل على الحدوث دون الاسم [يقصداسمالفاعل] بدليل أنك إذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت".[11]

ولكي تتضح دلالة اسم الفاعل الزمنية والجهية، بشكل بارز، ننظر في نص للجرجاني يناقش فيه الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم، وإذا كان بالفعل، وأمثلتهما. يقول: "وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء. فإذا قلت زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه، كالمعنى في قولك زيد طويل و عمرو قصير...وإذا أردت أن تعتبره حيث لايخفى أن أحدهما لايصلح في موضع صاحبه، فانظر إلى قوله تعالى ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾، فإن أحدا لايشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا كلبهم يبسط ذراعيه لايؤدي الغرض. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي

[11] شرح الكافية، ج. 2، ص. 305.

الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئا فشيئا".[12]

إن الفكرة التي نحاول الدفاع عنها، هنا، هي أن اسم الفاعل حين يكون مسبوقا ب "كان" الدالة على الماضي، فإنه لايدل على الماضي البسيط، وإنما يدل على الماضي المكتمل (ماضي الماضي)، وحين يكون غير مسبوق ب "كان" فإنه يدل على الحاضر المكتمل. والدليل على هذا التوازي، أن الخصائص التي رأيناها سابقا مع بنية "قد فعل" تنسحب على بنية اسم الفاعل فهو:

أ- يقبل أن ينعت بظرف دال على الحاضر (الآن، اليوم، حالا...)

ب- لايقبل أن يقيد بظرف دال على الماضي (أمس...)

ج- لايقبل أن يربط بجملة أخرى:

(46) أ) *لما دخلت زيد جالس

ب) *لما دخلت قد جلس زيد

في مقابل(47):

(47) أ) لما دخلت كان زيد جالسا

ب) لما دخلت كان قد جلس زيد

د- لايقبل أن يعطف على جملة أخرى:

[12] دلائل الإعجاز، ص. 174-175.

(48) أ) *دخلت وزيد جالس (غير جيدة بتأويل العطف)

ب) *دخلت ثم زيد جالس

ج) *دخلت وقد خرج زيد (غير جيدة بتأويل العطف)

د) *دخلت ثم قد خرج زيد

إذا كانت الخصائص، أعلاه، تعد شرطا ضروريا وكافيا للعضوية في بنية الحاضر المكتمل، وإذا كان ماقلناه صحيحا عن جهة الحاضر المكتمل؛ وهي الدلالة على حالة ناتجة، أمكن أن نفسر التناوب والتعالق الذي لاحظه النحاة بين اسم الفاعل وبنية "قد فعل" في أثناء مناقشتهم لباب الحال، وأمكن، كذلك، مراجعة باب الحال على ضوء الاعتبارات الجهية. يقول الجرجاني عن مجيء الماضي المقرون ب "قد" حالا بالواو وغير الواو "ومما يجيء بالواو وغير الواو الماضي، وهو لايقع حالا إلا مع "قد" مظهرة أو مقدرة. أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع، كقولك أتاني وقد جهده السير ،وأما بغير الواو فكقوله:

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل

لأنه في معنى متى أرى الصبح باديا لائحا بينا متجليا. وعلى هذا القياس أبدا".[13]

[13] دلائل الإعجاز، ص. 209-210.

كما أن معطيات الحال تقدم دعما إضافيا لتحليل الفاسي (1993) في تفسير الثغرات والفروق التوزيعية بين صيغة اسم الفاعل والصفة المشبهة، وجعلها مطردة. إن الحديث عن الحال، كما يدل عليه لفظه، هو من صميم الجهة، وعلى وجه التدقيق الحالة الناتجة. إذا كانت القيمة الجهية الحالة الناتجة تقتضي انتقال وضع من حالة إلى أخرى، أدركنا لماذا اشترط النحاة في الحال القياسية أن تكون دالة على "الانتقال"، ولماذا حصروا الدلالة في الانتقال في اسم الفاعل دون الصفة المشبهة، مثلا، كما تبين المعطيات تحته:

(49) أقبل زيد ضاحكا

(50) أ) *جاء زيد طويلا

ب) *جاء زيد أحول/أحمر

ج) جاء زيد متحاولا

فالجملة (49) جيدة لأن اسم الفاعل "ضاحك" يدل على معنى ينقطع، ذلك أن الضحك لايصاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها. أما الجملتان (50أ) و(50ب) فغير جيدتين لأنهما تدلان على هيئة شيء تلازمانه ولاتفارقانه. أما الجملة (50ج) فجيدة لأن "متحاولا" تعبر عن الانتقال من حالة إلى أخرى، ولايعبر عن خلقة دائمة.

أما مجيء الحال ثابتة، كما في الجملة التالية:

(51) خليل أبوك رحيما

حيث "رحيما" صفة مشبهة حال من "أب" الذي هو صاحبها الملازمة لـــه، فمقيد؛ ذلك أن الجملة التي قبلها يشترط فيها أن تكون اسميـــة وأن يكـــون طرفاها (أي، المبتدأ والخبر) معرفتين جامدتين. وهذا القيد ضـــروري حتـــى تنسجم دلالة الجملة الاسمية التي تدل في هذه الحالة على مطلق الزمـــان مـــع دلالة الصفة المشبهة التي تدل بدورها على شيء مطلق ودائم.

2.3. دلالة اسم الفاعل على المستقبل/الوجه

تبين المعطيات في (39)، (40) و(41) أن اسم الفـــاعل يقبـــل أن ينعـــت بالظرف الدال على الـــحاضر ولايقبل أن ينعت بظرف دال على المضـــي. وبينما تقبل بعض أسماء الفاعلين الظروف الدالة على الاستقبال، فإن بعضـــا منها لاتقبله. لماذا هذا التنوع في السلوك؟

إن اعتبار زمان إحالة المستقبل زمنا أووجها يعد مشكلا تجريبيا لايمكن الإجابة عنه إلا بالكشف عن التعابير النحوية لإحالة زمن المستقبل في اللغات. إنـــه يصعب أن نعتبر المستقبل زمنا، حيث، على الأقل، يمكن الاستدلال علـــى أن المستقبل ليس زمنـــا، في حين يصعب الدفاع عن العكس. وكيفمـــا كـــان الحال، فهناك مايبرر عدم وجود الزمن المستقبل في عدد من اللغات، بما فيهـــا

اللغات التي تؤشر لتأويل المستقبل بصرفيات خاصة.[14] ومن جـــانب آخـــر، فحرفا التنفيس السين وسوف، و"قد" و"لن" وغيرها من الأدوات التي تعـــبر عن الاستقبال، يمكن اعتبارها موجهات وليس زمنا.

يؤول المحول في (41) بالضرورة على أنه يحل في الحاضر، ذلـــك أن الوضـــع الموصوف، لايمكن أن يحل في المستقبل. وهذا يؤكده كون المحمـــول، هنـــا، لايتركب والظرف الزماني "غدا" الدال على الاستقبال. وفي المقابل، يقبـــل اسم الفـــاعل الدال على عمل في (40) قراءة الحاضر والمستقبل. كمـــا أنـــه يتلاءم مع ظروف الاستقبـــال. فهذه المعطيات تشير إلى أن معنى المســـتقبل حساس للجهة المعجمية ولقراءة الوجه.[15] فلكي تتم قراءة المستقبل مع الأفعال الساكنة، لابد من إدراج موجه،كما في (52):

(52) أ) سأعرف مصدر الخبر غدا

ب) قد نعرف مصدر الخبر غدا

ج) لن تعرف مصدر الخبر غدا

نفترض، اعتمادا على بيستوفســـكي Pustejovsky (1991) وغريمشـــاو (1990) Grimshaw وآخرين، أن أســـماء الفـــاعلين الـــتي يمكـــن أن تركـــب مـــع الظرف"غدا"، تتـــوفر على بنية حدثية شبيهة ببنية الانتقـــالات (transitions)،

---

[14] انظر لاينز Lyons (1977).

[15] انظر الفاسي الفهري (1993)، الفصل الرابع الفقرة (5.1).

التي نمثل لها، كما في(53). وما يميز الانتقالات أنها تتركب من حدثين فرعيين: يدل الأول على النشاط ويدل الثاني على الحالة الناتجة.

(53)

والتمييز الوحيد الممكن اعتباره دالا بين النعت بالظرف "الآن" والظرف "غدا" يتعلق بالمنفذية. فمع قراءة المستقبل / الوجه، تتم الإحالة على المنفذية عن طريق معاينة النشاط (الجزء الفرعي الأول من بنية الحدث، في الرسم أعلاه) الذي ينخرط فيه المنفذ "زيد". وعند النعت بالظرف "الآن" تتم معاينة الحالة الناتجة (الجزء الفرعي الثاني من بنية الحدث) التي يتسبب فيها النشاط. أما في حالة أسماء الفاعلين التي لاتقبل التركب مع ظروف الاستقبال وكذا الصفات المشبهة، بما أنها أيضا لاتقبل النعت بظروف الاستقبال، فلا يتوافر في بنية الحدث الموصوف الجزء الفرعي النشاط، وإنما نجد حالة ناتجة فقط، أي إنه حدث غير انتقالي. وإنما هو حدث مفرد، لايتم تقييمه بالنظر إلى حدث آخر. ويكون تمثيله البنيوي،كما في (54):

(54)

فالحدث يحيل على الحالة الناتجة، ولذلك يقبل الروائز التقليدية للسكون؛ من ذلك أنه لايقبل أن ينعت بالظرف الدال على المنفذية "عمدا"، كما تبين البنية(55أ):

(55) أ) * أنا عارف الجواب عمدا

ب) أنا مسافر عمدا

خاتمة

إن بنيات "قد فَعَل" لاتدل على الحاضر البسيط ولاعلى الماضي البسيط، وإنما تدل على زمن مركب. وهو الحاضر المكتمل، الذي يملك البنية الزمنية حد ــ إحا ، فظ؛ حيث يحيل الحدث قبل زمان الإحالة الذي يتواقت ولحظة التلفظ. ولهذا فالقيمة الجهية الممكن إسنادها إلى هذا النوع من البنيات، هي الناتج. ونفسر التحليل ينسحب على اسم الفاعل، والفرق الوحيد بينه وبين بنية "قد فعل" أنه يمكن، حسب الوضع الذي يصفه، أن يدل بالإضافة إلى القيمة الرمزية و جهية، على قيمة الوجه، التي تتراكب والمستقبل.

المراجع

ابن هشـــام، *مغني اللبيب*. تحقيق مازن المبارك ومحمد علـــي حمـــد الله. دار الفكر 1969، (ط.2).

ابن يعيش، *شرح المفصل*. عالم الكتب، بيروت.

الأستراباذي رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب. دار الكتـــب العلميـــة، بيروت 1979، (ط2).

الأشموني، *شرح ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد محيي الدين عبـــد الحميـــد. دار الكتاب العربي بيروت 1955، (ط1).

الجرجاني عبد القاهر، *دلائل الإعجاز*. تحقيق محمود محمد شـــاكر. مكتبـــة الخانجي بالقاهرة 1989 (ط2).

سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون. عالم الكتـــب 1983، (ط3).

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، *البناء الموازي: نظرية في بنـــاء الكلمـــة والجملة*، دار توبقال، البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 2000، *عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لمـــاذا ليست العربية لغة جهية*.

Binnick, R.: 1991, *Time and the verb*. Oxford: Oxford University Press.

Chomsky, N.: 1986, *Knowledge of linguage*. Praeger.

Comrie,B.: 1976, *Aspect*. Cambridge: Cambridge University Press.

Comrie, B.: 1985, *Tense*. Cambridge: Cambridge University Press.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic Publishers Group, Dordrecht, The Netherlands.

Grimshaw, J.: 1990, *Argument structure*. MIT Press, Cambridge, MA.

Hornstein, N.: 1990, *As time goes by*: *Tense and Universal Grammar*. MIT Press, Cambridge MA .

Klein, W.: 1992, The present -perfect puzzle. *Language* **68**. 525-552.

Laura, M.: 1994, The ambiguity of the English present perfect. J. *Linguistics* **30**, 111-157.

Lyons, J.: 1977, *Semantics*. Cambridge: Cambridge University Press.

McCawley, J.: 1971, Tense and Time reference in English. in Fillmore,C.& Langendoen,D.T.(eds) *Studies in linguistic semantics*. New York: Holt Rinehart.97-113

Pustejovsky, J.: 1991, The syntax of Event structure. *Cognition* **41**,47-81.

سعاد الصغير

كلية الآداب، الرباط

الأنماط الجهية في صورة "فَعَل"

لم تحظ الجهة باهتمام كبير من قبل الدراسات العربية، اللّهم إذا استثنينا بعض الأعمال، التي نجملها في الفاسي (1990–1993 و1999)، والتوكاني (1989)، وبريسول (1994). وهذه الثغرة ينتج عنها كثير من الخلط وعدم الوضوح في تعريف مفهوم الجهة. فهناك من يربطها بمفهوم الزمن، لكونهما يتفاعلان بصور متباينة في تحديد العلاقات الزمنية وتنوع الأنساق الفعلية في اللغات الطبيعية. وعلى الرغم من هذا التداخل، يشير الدارسون إلى ضرورة التمييز بينهما. فالزمن مقولة إحالية أو إشارية، تربط زمن الحدث بزمن التلفظ. أما الجهة فهي مقولة غير إشارية، بل تحدد الطرق المختلفة لتقديم التكوين الداخلي للحدث. وقد ميز اللغويون بين نوعين من الجهة:

1) جهة معجمية (جهة الوضع)

2) جهة نحوية (جهة البناء)

تصف الأولى الخصائص الداخلية للأوضاع التي تصنّف بحسبها الأفعال. أما الثانية فتتصل بالتحقيق النحوي لثنائية تام/غير تام. وتندرج ضمن الجهة المعجمية الأنماط الجهية الفندليرية الأربعة المعروفة:

حالات وسيرورات وإتمامات وإنجازات.

إذا نظرنا إلى هذه الأنماط نجدها تقوم على ثلاث خصائص جهية أساسية:[1]
[±تغيير]، [±امتداد زمني]، [±محدودية].
غير أن تحديد هذه الخصائص الجهية لايرتكز على الفعل فقط،كما يزعم فندلر، بل يقوم أساسا على كل مكونات الجملة. من هنا جاء التمييز بين نمطين من المحمولات: المحمولات الدالة على الحالات والمحمولات الدالة على غير الحالات. ونميز داخل النمط الثاني بين أحداث محدودة وأحداث غير محدودة.

سنعالج في هذه المساهمة الأنماط الجهية في صورة "فَعَل"، وذلك نظرا لأهمية الصيغ في اللغة العربية من جهة، وللإشكالات التي تطرحها من جهة ثانية وبما أن "فَعَل" تشغل حيزا كبيرا في المعجم العربي، وتنقسم إلى طبقات متفاوتة بالنظر إلى توزيعها وخصائصها، فإننا سنركز على "فَعَل" المتعدية أصلا. وسنبين أن "فَعَل" تطاوع هذه الأنماط بحسب طبيعة

[1] الحالات: [-تغيري]،[+امتداد زمني]، [-محدودية].
السيرورات: [+تغير]، [+امتداد زمني]، [-محدودية].
الإتمامات: [+تغير]،[-امتداد زمني]، [+محدودية].
الإنجازات: [+تغير]، [+امتداد زمني]، [+محدودية].

الموضوعات التي تتفاعل معها. كما سنبين أيضا طبيعة هذه الموضوعات باعتبارها مقياسا زمنيا للحدث، وذلك لتوضيح إلى أي حد تساهم في تحديد الأنماط الجهية لصورة "فَعَل"، ثم سنحدد الضوابط التي تخضع لها لكي تكون محددة لبنية الحدث الزمنية في هذه الصورة. ونشير إلى أننا سنعتمد في تحليلنا لهذه الإشكالات على دراسات كل من كمري (1976) Comrie، والتوكاني (1989) وداوتي (1991)، والفاسي الفهري (1993–1997)، وبريسول (1993)، وتيني (1994) Tenny.

الورقة منظمة على الشكل التالي: في الفقرة الأولى، نقدم تعريفا للمحدودية نظرا للأهمية التي تشكلها بالنسبة لهذا الموضوع، وذلك لنقارن بين "فَعَل" المحدودة و"فَعَل" غير المحدودة. وفي الفقرة الثانية، نتحدث عن الأنماط الجهية، ونفترض أن هناك ترتيبا ينتظم على أساسه الامتداد الزمني ودرجة المحدودية، باعتبارهما الاختلاف الوحيد الذي يميز هذه الأنماط. ونرى كيف ترد "فَعَل" في مختلف هذه الأنماط، وكيف تتحول من نمط إلى آخر. وفي الفقرة الثالثة، نتناول طبيعة الموضوعات أوالملحقات التي تؤثر في تصنيف المقولات الجهية، والتي تعتبر مقياسا زمنيا للحدث. ونبين متى تكون مقيسة، ومتى تكون محددة، ومتى تكون مقيسة ومحددة معا.

1.صورة "فعل" بين المحدودية وعدم المحدودية

نعرف المحدوديـــة (telicity or delimitedness)، تبعـا للفاسـي الفهـري (1990) و(1997)، بكونها خاصية حدث ما، له نقطة نهاية محددة في الزمـن، تكون هي أحد موضوعـات الحمل.[2] وللتمييـز بـين المحدوديـة وعـدم المحدودية في صورة "فَعَل"نأخذ المثالين (1) و(2):

(1) أ) أكل زيد تفاحة

ب) أكل زيد (مثال وارد في محاضرات الفاسي الفهري)

(2) أ) كتب الطالب المحاضرة

ب) كتب الطالب

تصف الجملة (1أ) محدوديـة في زمن الحدث، لأن حدث الأكـل يتطلـب بعض الوقت، وينتهي بانتهاء أكل التفاحة. وليس الأمـر كذلـك في (1ب) لأن حدث الأكل يمكن أن يستغـرق فترة لامحدودة من الزمـن. وبنفـس الكيفية نميز بين (2أ) و(2ب). وإذا أردنا المقـارنة بـين "أكـل" المحـدودة و"أكل" غير المحدودة من الناحيـة الزمنية، نجد أن مسـار الأولى مغلـق، في

[2] الفاسي الفهري (1990)، ص. 153، و(1997أ)، ص. 164. ويروز كمري المحدوديـة وعـدم المحدوديـة في الأوضاع بمقولتي التمـام واللاتمام (للمزيدمن التفاصيل حول هـذا الموضـوع انظـر كمـري (1976) ص. (44 –45).

حين أن مسار الثانية مفتوح. وهذه المقارنة تبين أن هناك تنوعـا في التـأويل الجهي لصورة "فَعَل"، وأن تصنيـفها في الأنمـاط الجهية ليس تصنيفا قـارا، ولا يتوقف فقط على "فَعَل"، بل يتضمن كل مكونات الجملة.

إذا تأملنا الأنماط الجهية، وخاصة الدالة على غير الحالات، نجدها تتداخـل فيما بينها. ويبقى الاختلاف الوحيد الذي يميزها هو الامتداد الزمني ودرجـة المحدودية. ولهذا نفترض ترتيبا ينتظم على أساسه الامتداد الزمـني في هـذه الأنماط، ونمثل له في(3):

(3) أ) حالات > غير حالات

ب) حالات > سيرورات > أحداث

ج) حالات > سيرورات > إنجازات > إتمامات

يبدو من خلال هذا الترتيب أن المحمولات الحالات تتميز بـالامتداد الزمـني وعدم المحدودية. أما المحمولات غير الحالات فيمكن أن تتمـيز بالامتـداد الزمني وعدم المحدوديـة وتمثلـها السـيرورات، كمـا يمكنهـا أن تتمـيز بالمحدودية مع اختلاف في الامتداد الزمني، ولهذا نميز فيها بين طبقتين:

– أحداث لها امتداد زمني داخلي، وهي ما سمي بالإنجازات (عند فندلر(1967))

– أحداث ليس لها امتداد زمني داخلـي، وهـي مـا سمـي بالإتمامـات (عند فندلر (1967))

لنلاحظ كيف تنتقل "فَعَل" في هذه الأنماط الجهية من خلال الأمثلة (4-7):

(4) أ) عرف الرجل الخبر

ب) عطفت الأم على ابنها

(5) أ) خرج الرجل (إلى المقهى)

ب) جرى العداء (ميلا)

(6) أ) رسم الفنان لوحة

ب) كتب زيد رسالة

(7) أ) نال الفائز جائزة

ب) وصل المسافر

نلاحظ أن "فَعَل" في (4) تدل على حالات تؤول على الامتداد لكونها تفتقر إلى نقطتي البداية والنهاية. أما "فَعَل" في (5) فتدل على سيرورات ينعدم فيها حد النهاية الذي يحدد اتجاه الخروج في (5أ) أو يحدد مسافة الجري في (5ب) بمعنى أن هناك خروجا أو جريا دون الاكتراث بزمن النهاية. من هنا نقول إن الحالات والسيرورات تشتركان في كونهما تملكان الامتداد الزمني وعدم المحدودية. وهذا لا يمنع إدراج السيرورات في نمط جهي آخر إذا تغيرت خصائص الموضوع الذي يأتلف معها."فعل" في (5أ) مثلا، يمكن أن تدل على إنجاز إذا وردت مع موضوع يجعل منها حدثا محدودا، كما في قولنا *خرج الرجل إلى المقهى*. وبنفس الكيفية تنتقل "فعل"في (6) من الدلالة على الإنجاز إلى الدلالة على السيرورة إذا حذف

الموضوع المحدد لبنية الحدث، فنقول في (6أ) *رسم الفنان*، بمعنى أنه قام بنشاط. بالإضافة إلى هذا، يمكن أن تنتقل "فعل" من الدلالة على الإتمام إلى الدلالة على نمط جهي آخر إذا تحقق الامتداد الزمني. وهكذا يمكن لصورة "فعل" أن ترد في مختلف الأنماط الجهية. وإذا استثنينا طبقة الحالات نجد أن نفس الصورة يمكن أن تدل على أنماط أخرى، وذلك حسب خصائص الموضوع الذي يتفاعل معها.

2. صورة "فعل" والموضوعات الداخلية

في إطار تحديد الموضوعات، نجد تيني Tenny (1994) تقول: "إن الموضوع الداخلي المباشر هو الموضوع الوحيد الذي يمكنه أن يقيس زمن الحدث".[3] ولروز هذا الافتراض نعتمد ما جاء في الفاسي الفهري (1997) بالنسبة لطبقة الأفعال التي تكون فيها المفعولات المباشرة مقيسة ومحددة لبنية الحدث وهي:

- أفعال الاستهلاك
- أفعال الخلق
- أفعال التغيير

[3] تيني (1994)، ص. 10.

- الأفعال اللامنصوبة.[4]

ونمثل لها بالأمثلة (8-11) على التوالي:

(8) أكل الطفل الجبنة

(9) حفر الرجل البئر

(10) سلخ الجزار الخروف

(11) جبرت اليد

إذا نظرنا في (8) مثلا، نجد أن حدث الأكل في تدرج بسبب الموضوع الداخلي (الجبنة) الذي يمكنه أن يحد الحدث عندما يتم أكل آخر جزء من الجبنة. بمعنى أن الأكل محدود بمحدودية الجبنة، فالموضوع هنا بمثابة مقياس زمني للحمل. وإذا كانت الموضوعات الداخلية المباشرة تقيس وتحد الحدث، فإن الموضوعات الداخلية غير المباشرة لا يتأتى لها كل ذلك، ويتضح ذلك من خلال المثال (12):

(12) أ) منح الأستاذ الفائز جائزة

ب) منح الأستاذ جائزة

يبدو أن الموضوع المباشر هنا يمكنه أن يقيس ويحد بنية الحدث، بدليل أن الجملة (12ب) جملة تامة ومحدودة. وهذا الطرح يرتبط بما تقوله تيني (1994) Tenny في تمييزها بين الدورين الجهيين القياس والحد. فهي تقول: "إن الدور الجهي

[4] الفاسي الفهري (1997أ)، ص. 165-166.

القياس يجب أن يسند الى الموضوع الداخلي المباشر، أما الدور الجهي الحد فيجب أن يسند الى موضوع داخلي سواء كان مباشرا أوغير مباشر".[5]

لنبين كيف تؤثر الموضوعات الداخلية في تحديد جهة الحدث في صورة "فَعَل"، من خلال الأمثلة (13):

(13) أ) رسم الفنان (أمثلة واردة في محاضرات الفاسي الفهري)

ب) رسم الفنان لوحة

ج) رسم الفنان لوحات

د) رسم الفنان ثلاث لوحات

تؤول الجملة (13أ) على نشاط ممتد وغير محدود، بخلاف (13ب) التي تصف وضعا ممتدا ومنتهيا بانتهاء رسم اللوحة. وهذا التناوب بين الطبقتين الجهيتين سببه الموضوع الداخلي (لوحة) الذي يمكنه أن يحد الفعل ويقيسه زمنيا. وإذا نظرنا إلى (13ج) نجد أن "فعل" لم تتغير وإنما تغير التأويل الجهي، لأن الموضوع الداخلي جاء في صورة الجمع، و هذا يعطي للحدث الامتداد في الزمن. لكن إذا اقترنت نفس الصورة بموضوع دال على جمع معدود كما في (13د)، فإن الحدث يصبح محدودا.[6] وهذا ينسجم مع افتراض فركويل

[5] تيني (1994)، ص. 96.

[6] التوكاني (1989)، ص.24، وبريسول (1993)، ص. 217.

Verkuyl (1972) الذي يقول إن نفس الفعل يمكنه أن يصنف ضمن طبقة الإنجازات عندما يكون مفعول الفعل مفردا، سواء جاء نكرة أو معرفة، ويمكنه أن يصنف ضمن السيرورات عندما يكون جمعا.[7] ونجد هذا واضحا في لغة مثل الفرنسية التي نمثل لها ب (14) و (15):

(14) أ) Il a bu le vin bèlge

(شرب الخمر البلجيكي)

ب) Il a bu un vin bèlge

(شرب خمرا بلجيكيا)

(15) أ) Il a bu du vin

(شرب الخمر)

ب) Il a bu un vin

(شرب خمرا)

ج) Il a bu des vins

(شرب خمورا)

تدل الجملتان في (14) على أن الخمر قد شرب تماما، وأن الحدث في الفعل محدود بنوعية الخمر المشروب، لأن الاسم عندما يوصف يخصص، وبالتالي تكون جهة الحدث دالة على محدودية. لكن الأمر يختلف في (15ج) التي

[7] كيرون Guéron (1993)، ص. 6.

تدل على ما ليس معدودا، أي ما يزيد على خمر واحد. أما الجملتان (15أ) و(15ب) فهما ملتبستان بين تأويل الكم، بمعنى شرب شيئا من الخمر، وبين تأويل المفرد، أي شرب خمرا واحدا وليس أكثر.

واضح إذن أنه كلما حدث تغير في الموضوع كان له تأثير في بنية الحدث الزمنية. وأن مفهوم المحدودية يتحقق في الوضع الموصوف إذا وفقط إذا كان الموضوع الداخلي يتميز بالخاصية [+معدود].

3. صورة "فعل" والموضوعات الخارجية

إذا نظرنا إلى بعض المعطيات في اللغة العربية، نجد أن تحديد الجهة لا يقتصر على الموضوعات الداخلية (المفعولات)، بل هناك عناصر أخرى يمكنها أن تحد الحدث بتفاعلها مع الفعل. ولهذا يفترض داوتي Dowty (1991-1986) والفاسي الفهري (1990-1997) أن الجهة هي خاصية كل مكونات الجملة، وأن بنية الحدث تحدد مكونيا بواسطة البنية الجهية للمركب الفعلي في تأليفه مع العوامل الخارجية لهذا المركب (الظروف، الزمن، الوجه، النفي). ومن بين هذه العناصر، الموضوعات الخارجية (الفواعل) للأفعال، خاصة الأفعال اللحظية اللازمة، ونمثل لبعضها في(16):

(16) حضر، عاد، رجع، جاء، وصل،إلخ.

فإذا نظرنا في (17) مثلا:

(17) أ) جاء الرجل

ب) جاء ثلاثة رجال

ج) جاء الرجال

نلاحظ أن جهة الحدث تتغير بحسب المركب الاسمي الفاعل، فهي محدودة مع الفاعل المعدود كما في (17أ وب)، ولو أنها ليست بنفس الكيفية، لأن المحدودية في (17ب) تتحقق بمجيء آخر رجل من الرجال الثلاثة. أما جهة الحدث في (17ج) فليست محدودة لأن الفاعل غير معدود. إلا أن هناك بعض البنى ملتبسة بين المحدودية وعدم المحدودية، كما نجد في (18):

(18) رسم الفنانون لوحة

تحمل الجملة (18) تأويلين، فهي إما أن كل الفنانين اشتركوا في رسم لوحة، وتكون جهة الحدث غير محدودة، وإما أن كل فنان رسم لوحة، وبالتالي تكون البنية الزمنية للحدث مع القراءة التوزيعية محدودة، لأن البنية هنا تتصرف تصرف بنية المفرد.[8] وبناء على ما سبق، يمكن القول إن الموضوع

[8] المقصود بالقراءة التوزيعية التجزيء والتعداد، فهي قراءة تعطي تكرارية في الحدث لأننا يمكن أن نتصورأن الحدث صدر أكثر من مرة، وتقابلها القراءة الجمعية. و نشير هنا إلى أن القراءتين التوزيعية و الجمعية تلعبان دورا أساسيا في التمييز بين محدودية وعدم محدودية الحدث. ونميز تبعا، للفاسي الفهري، في القراءة التوزيعيةبين التوزيعية التامة التي تدل على المحدودية، و بين التوزيعية الجزئية.التي تدل على عدم المحدودية.

الخارجي (الفاعل) يؤثر بنفس الكيفية التي يؤثر بها الموضوع الداخلي (المفعول) في جهة الحدث. فما نستنتجه إذن، هو وجود علاقة بين مفهوم المحدودية في "فعل"وبين الخاصية [+معدود] في الموضوعات الداخلية أوالخارجية التي تتفاعل معها.

بالإضافة إلى هذا، يمكن أن نروز، تبعا للفاسي الفهري (1997)، إسناد الموضوعات لدور محدودية الحدث بواسطة الجعلية والإرادة، باعتبارهما خاصيتين محوريتين أساسيتين في دور المنفذ،[9] ونمثل لهذا بما يلي:

(19) أ) قتل الرجل (مأخوذ عن الفاسي (1997)،ص. 160)

ب) قتل الرجل الولد

ج) قتل السم الولد

د)*قتل السم

تدل الجملة (19أ) على أن المنفذ قام بنشاط، لأن هناك سيرورة لها نقطة نهاية غير محددة. وبالتالي يكون المنفذ مستهلا للحدث، الذي يحتاج إلى موضوع يتولى محدوديته. أما الحدث في (19ب) فيتضمن سيرورة وانتقالا إلى حالة، مما يعطي محدودية في البنية الزمنية الداخلية للحدث. إلا أن هذه المحدودية يمكن أن تتم بطريقتين، لأن الفعل "قتل" يلتبس بين فعل منفذي وبين

[9] الفاسي الفهري (1997أ)، ص. 168-169.

فعل جعلي. ولتحليل مثل هذه الأفعال نعتمد الخطاطة التي اقترحها الفاسي الفهري (1986)، والتي نعيدها فيما يلي:[10]

(20) أ) عالج (منفذ، ضحية)

ب) أحدث (مسبب، أثر)

ج) أحدث (منفذ، أثر)

فإما أن هناك منفذا (ذا إرادة) وضحية، والضحية هنا هو الذي يحد الحدث. وإما أن هناك حدثا يقوم به المسبب بإحداث أثر أو نتيجة، وهنا المسبب هو الذي يحد الحدث. وبما أن الفعل "قتل" يجمع بين المنفذية والجعلية كما في (20ج)، فإن الموضوع الخارجي يمكنه أن يكون مستهلا للحدث، كما يمكنه أن يكون منهيا له، وذلك حسب التأويل الدلالي. أما الجملة (19ج) فتصف حدثا يقوم به المسبب، والمنفذ فيه غير صريح. وهذا يبرر لحن الجملة (19د) لأن "السم" لايمكنه أن يكون منفذا صريحا لكونه لا يمكن أن يفعل شيئا. من هنا، يكون الموضوع الخرجي في البنى التي تدل على الجعل المحض منهيا للحدث.

[10] الفاسي الفهري (1986)، ص. 159.

4. صورة "فعل" والظروف الزمنية

إذا نظرنا إلى الأفعال في علاقتها بالظروف الزمنية، نجد أن هناك علاقة احتواء بين زمن الفعل وزمن الظرف. فزمن الفعل مقولة تعرف بمجموعة من الدلالات، أما زمن الظرف فيكون أكثر تحديدا من زمن الفعل، والجملة (21) توضح ذلك:

(21) جاءت هند البارحة

تحيل هذه الجملة على الزمن بكيفيتين مختلفين: الزمن الذي وقع فيه الحدث، وهو الزمن الماضي والظرف الزمني "البارحة"، وهو أكثر تخصيصا لليوم الذي تم فيه مجيء هند. ونميز في الظروف الزمنية بين نوعين: ظروف زمنية محدودة وظروف زمنية غير محدودة، نمثل لهما بما يلي:

(22) أ) كتب المؤلف الرواية في شهر

ب) كتب المؤلف الروايات لمدة شهر

ج)*كتب المؤلف الروايات في شهر

فالظرف الزمني "في شهر" ظرف محدود، وهو يلائم كتابة الرواية، لأن هذا الحدث محدود أيضا. أما الظرف الزمني "مدة شهر" فغير محدود، وهو يلائم حدث كتابة الروايات غير المحدود، وهذا ما يبرر لحن البنية (22ج). إلا أن هناك حالات يتعذر فيها التمييز بين المحدودية وعدم المحدودية لكونها

ملتبسة. ولهذا نستعمل فيها نوعين من الظروف الزمنية، كما نجد في الجملة التالية:

(23) سلخ الجزار الخروف في ساعة / لمدة ساعة

فإذا كان المقصود بالخروف ما هو مفرد، فإن جهة الحدث محدودة وتنسجم مع الظرف الزمني المحدود "في ساعة". أما إذا كان المقصود بالخروف الدلالة على الجنس، فإنها ترد مع الظرف الزمني غير المحدود "لمدة ساعة".وهذا يبين إمكان تناوب "فعل"، التي ترد في نفس السياق، بين حدث محدود وحدث غير محدود.

إذا كانت الظروف الزمنية في (21-23) تمكن من قياس محدودية أو عدم محدودية الحدث، فيمكنها أن تتولى محدوديته أيضا،كما نجد في (24ب):

(24) أ) خرجت مريم

ب) خرجت مريم في الثالثة

تصف الجملة (24أ) حدثا متدرجا في الزمن وغير محدود، أما في (24ب) فتصف حدثا محدودا بسبب الظرف الزمني "في الثالثة" الذي نقل الجملة من الدلالة على السيرورة إلى الدلالة على الإتمام.

5. صورة "فعل" و المركبات الحرفية

إذا تأملنا المركبات الحرفية نجدها تنقسم إلى قسمين:[11]

- مركبات حرفية تشارك في البنية الداخلية للحدث
- مركبات حرفية لا تشارك لكونها خارجة عن الحدث

ونمثل لهما ب (25ب) و(26ب) على التوالي:

(25) أ) خرج الرجل

ب) خرج الرجل إلى المقهى

(26) أ) رسم الفنان اللوحة

ب) رسم الفنان اللوحة في الطبيعة

نلاحظ أن المركب الحرفي "إلى المقهى" نقل "فعل" من الدلالة على عدم المحدودية في (25أ) إلى الدلالة على المحدودية في (25ب). أما المركب الحرفي "في الطبيعة" فلم يضف أي شيء إلى بنية الحدث سوى أنه أشار إلى المكان الذي وقع فيه رسم اللوحة. وما يبرر هذا، أن الوضع في الجملتين (26أ) و(26ب) يدل على إنجاز، في حين أنه يتناوب في (25أ) و(25ب) بين السيرورة والإنجاز. ما يهمنا هنا هو النوع الذي يساهم في التأويل الجهي للحدث.

[11] جحفة (1996)، ص. 109.

ولهذا سنبين مدى إسهام هذه المركبات في تحديد البنية الزمنية الداخلية، وذلك حسب الأدوار الدلالية التي تسند لها من خلال الأمثلة (27–30):

(27) أ) قبض الرجل على اللص

ب) عثر محمد على الدرهم

(28) أ) جرى العداء للفوز بالجائزة الكبرى

ب) وصل المهاجم إلى شباك الخصم

(29) أ) ذهب الطالب إلى الكلية

ب) وقع النزاع في المنزل

(30) أ) صدرت الكتب عن دار توبقال

ب) خرج الطلبة من الكلية

يبدو أن المركبات الحرفية في (27أ–ب) تمثل موضوعات مباشرة لـ "فعل"، فلا يمكن أن نجد تراكيب مثل (قبض الرجل) و(عثر محمد). فالمركبات الحرفية هنا تحمل الدور الدلالي المحور؛ وتفيد أن الحدث قد وصل إلى نهاية. بينما الموضوع المحور هو الذي يتولى محدودية الوضع. وإذا نظرنا إلى المركبات الحرفية في (28) نجدها تختلف بين (أ) و(ب)، ويعود هذا الاختلاف الى أن "وصل" يصف وضعا محدودا في علاقته بفاعله، وليس الأمر كذلك في "جرى" لكونه يصف وضعا لا محدودا مع الموضوع الخارجي، مما يجعل المركب الحرفي هنا يتولى دور المحدودية في الحدث. أما المركب الحرفي في

(28ب) فيخصص فقط نقطة نهاية الحدث. ويبدو من خلال (28أ) و(28ب) أن المركب الحرفي "الهدف" يمكن أن يقوم بدورين مختلفين: فهو إما يحد نهاية الوضع عندما يتعذر الأمر عن المركب الاسمي الفاعل، وإما يقوم بتخصيص محدودية الحدث عندما يرد مع موضوع يتولى هذه المحدودية.

ونميز في المركب الحرفي الحامل للدور الدلالي " المكان" بين نوعين، نمثل لهما ب (29أ) و(29ب). فالمكان الذي يدل على اتجاه حركي يمثل حدا ينتهي عنده الحدث الموصوف، ويرتبط بالحرف "إلى" كما في (29أ). أما إذا كان المكان مرتبطا بالحرف "في"، كما في (29ب)، فإنه لا يحد الحدث الموصوف لكونه يدل على استمرار أو تكرار للحدث في مدة زمنية لا منتهية. بينما المركب الحرفي المصدر المرتبط بالحرفين "عن" و"من" كما في (30)، يشكل موضوعا مستمرا في وضع معين، ويبقى هذا الوضع متكررا في مدة زمنية. وهذا يجعلنا نستنتج أن المركبات الحرفية يمكنها أن تلعب دورا في تأويل الأنماط الجهية لصورة "فعل"، وأن هناك علاقة بين المحدودية أو عدم المحدودية وبين الأدوار الدلالية. فعندما يكون المركب الحرفي حاملا لدور المحور، يكون آنذاك محددا لبنية الحدث الداخلية في "فعل"، وبالتالي تكون هناك علاقة ارتباط بين الدور الدلالي المحور ومفهوم المحدودية. وحينما يكون المركب الحرفي هدفا، فإنه إما يتولى إنهاء الحدث أو يعين نقطة

إنهـــاء الحدث. أما مع المركب الحرفي "المكان"، فيكون الوضع محـــدودا إذا دل على اتجاه، وما عدا ذلك فإنه يبقى مستمرا أومتكررا في مدة زمنـــية لا منتهية. ونجد هذا أيضا مع المركب الحرفي المصدر الذي يصـــف وضعـــا لا محدودا.

خاتمة

بينا في هذه الورقة أن "فعل" تطاوع مختلف الأنماط الجهية. وبما أن هـــذه الأنمـــاط تتداخل فيما بينها، افترضنا أن هناك ترتيبا ينتظـــم علـــى أساســـه الامتداد الزمني ودرجة المحدودية، باعتبارهما خاصيتين أساسيتين لتمييز هـــذا التداخل. وبينا أن "فعل" تنتقل بين هذه الأنماط بحسب طبيعة الموضوعات التي تأتلف معها، مادامت هذه الأخيرة تعتبر مقياسا زمنيا داخليا للحمل، وتساهم في تحديد بنيته الزمنية. وبينا أن دلالة "فعل" الجهية تحول بحســـب الخاصيـــة [± معدود] في الموضوع، وكل هذا يتم عن طريق المؤالفـــة (co-composition) بين دلالة المحمول ودلالة الموضوع.

المراجع

بريسول، أحمد، 1993، *أفعال الشروع: دراسة مقارنة بين العربية الفصحـــى والعامية المغربية*، ددع، كلية الآداب/الرباط.

التوكاني، نعيمة، 1989، *خصائص المشتقات الجهية: اسم المفعـــول نموذجـــا*، ددع، كلية الآداب، بنمسيك، الدار البيضاء.

جحفة، عبد المجيد، 1996، الحدث في المفعـــول، في *اللسانيـــات المقارنـــة واللغات المغربية*، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات كلية الآداب بالرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1986 ، *المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، *البناء الموازي، نظـــرية في بناء الكلمـــة وبناء الجملة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Comrie.D.: 1976. *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.

Dowty, D. :1991, Thematic Proto-Roles and Argument Selection, *Language*. Vol. **67**, N.3.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, kluwer Academic Publishers.

Fassi Fehri, A.: 1997a, Selective Diathesis and Arabic Forms, *Situated Languages, Technology, and Communication*, ed. Fassi Fehri, A. Publications of The Institute for Studies and Research on Arabisation-Rabat.

Guéron, J.: 1993. Temps et Aspect dans la phrase Française, *Langue Française*, 100.

Tenny, C.: 1994, *Aspectual Roles and the Syntax -Semantics Interface*, kluwer, Dordrecht.

Vendler, Z.: 1967, *Linguistic in Philosophy*, Cornel University Press, Ithaca, NY.

Verkuyl, H.: 1989, Aspectual Classes and Aspectual Composition, *Linguistics and Philosophy*, Vol. **12**, N. 1. 94-39, by Kluwer Academic Publishers.

ماجدولين النهيبي
كلية الآداب، الرباط

مَعجَمة أفعال الكيمياء بين التغيير والتحول

نلاحظ أن عددا من الأسماء الواردة في مجال الكيمياء تنتج أفعالا بطريقة تُمعجِم المادة المعجمية الأساس، المكونة لهذه الأسماء، ضمن البنية الدلالية للأفعال المنتَجة.[1] ويمكن أن نمثل لهذه العملية بما يلي:

(1) **زيوه** (فارسية) ← إدماج صرفي صواتي ← **زئبقُ** معجمة فعلية جعل ["**زئبق**" (أداة) > ضحية] > منفذ← إصهار ← **زأبقَ**.[2]

فالاسم الفارسي "زيوه" أعطى، بعد عملية إدماج أصواتي وصواتي وصرافي، الصورة المعربة "زئبق". وأنتجت هذه الأخيرة الفعل المتعدي "زأبقَ". ويظهر من خلال عملية المعجمة أن المادة الأساس "زئبق" قد اتخذت

[1] بخصوص المَعجمة من الناحية الدلالية، انظر غاليم (1999)، ص. 457 وما بعدها.

[2] هذا المثال موجود في *الألفاظ الفارسية المعربة* لأدي شير، ص. 76، وفي *غرائب اللغة العربية* لنخلة اليسوعي، ص. 231.

دور الأداة في البنية المعجمية المفترضة،[3] وأن إنتاج الفعل قد تم بواسطة عملية إصهار لمحمول الجعل المجرد في المحمول الذي تدل عليه المادة المعجمية.[4]

والأفعال التي نعالجها في هذه الورقة، في أغلبها، أفعال متعدية. وهي في حقل الكيمياء نوعان: أفعال دالة على التغيير في حالة موضوعها الدخلي (التركيبة أو المحلول)، بإضافة مادة أخرى، وأفعال دالة على التحول، أو نقل الموضوع الداخلي من حالة إلى حالة.

وسنحاول، في هذه الورقة، أن نكشف عن البنية المعجمية لهذه الأفعال، وأن نرصد سلوكها داخل المعجم العربي. ونشير إلى أننا نموقع تحليلنا داخل التصور العام للفاسي الفهري (1986) و(1990) و(1997)، المرتبط بتنظيم المعجم. وسنبين، في إطار هذا التحليل، أن وسيطي التغيير والتحول يلعبان

[3] تعتمد جل النماذج اللسانية مفاهيم وعلائق دلالية محورية لرصد تعالق البنية الدلالية والبنية الموضوعية، وقد لعب هذا المفهوم دورا أساسيا في معالجة مجموعة من الظواهر في إطار الدلالة المعجمية. للمزيد حول الأدوار المحورية انظر الفاسي الفهري (1986)، ص. 34 وما بعدها.

[4] تعتمد مَعجمة كثير من المفردات العربية عملية "الإصهار"، أي ذوبان مكون معجمي في مكون معجمي آخر لإنتاج مفردة. بصدد معالجة تركيبية للإصهار، انظر الفاسي الفهري (1997)، ص. 15 إلى 29. وبصدد معالجة دلالية انظر غاليم (1999)، ص. 457 وما بعدها.

دورا هاما في الكشف عن مجموعة من الخصائص الجهية لهذه الأفعال.[5] كما سنبين أهمية تحليل البنية المحورية في رصد سلوكها في اللغة، وفي التنبؤ بنوعية الأفعال التي يمكن أن تنتجها أسماء دخيلة أخرى.

الورقة منظمة بالشكل التالي: نتحدث في الفقرة الأولى عن بعض الخصائص الدلالية للأسماء التي نعالجها، وعن الأفعال المرتبطة بها. ونقارن في بعض خصائصها بين العربية والأنجليزية.

نقدم في الفقرة الثانية افتراضات متعلقة بالفرق في المعجمة بين العربية والأنجليزية بخصوص هذه الأفعال. ونفترض، في هذا الإطار، أن اللغة العربية تعبر عن كل من التغيير والتحول بصورة واحدة لها بنيتين معجميتين مختلفتين، من حيث المحمولات التي تكونها ومن حيث الموضوعات التي تقتضيها.

ونبين في الفقرة الثالثة أن كلا من التعبير عن التحول والتعبير عن التغيير، رغم اتخاذهما نفس الصورة الفعلية واتفاقهما في التعدية، يختلفان في

[5] بخصوص المعالجة المعجمية للأفعال الدالة على الصيرورة، أو التحول، انظر الفاسي الفهري (1986)، ص. 131 وما بعدها.

سلوكهما المعجمي، وخاصة فيما يتعلق بالتلزيم، وكذا إنتاج اسم الفاعل واسم المفعول.

وننهي هذا العرض باقتراح جدول معجمي لتنظيم هذه الأفعال، ولرفع اللبس الذي قد يبدو عند تصنيفها بطريقة سطحية.

1. التغير والتحول بين العربية والأنجليزية

تتمثل الأسماء التي ننطلق منها في عينات من قبيل:

(2) أ) هدروجين[6] hydrogen

ب) نتروجين nitrogen

ج) كربون carbon

د) إستير ester

ه) بوليمر polymer

و) أسيتيل/ إستيل acetyl

[6] بخصوص نماذج من اصطلاحات الكيمياء: انظر *المعجم الموحد لاصطلاحات الكيمياء*، للمنظمة العربية للثقافة والعلوم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرا من الصور التي ترد فيها الاصطلاحات الأجنبية لا تحترم قيود النسق الصرفي والصواتي العربي، كالمثال (و) الذي يخرق قيد اللاتماثل ويجاور بين حركتين عاليتين. ولتفادي هذا الخرق نقترح أن تعرّب هذه الصورة كالتالي: "إستيل"، على وزن "إفعيل"، عن طريق عملية حذف للكسرة الأولى للحصول على "أستيل". ونظرا لغياب "فعلِل" في الاسماء فقد طبقت عملية إتباع صائتي للحصول على "إفعيل".[7]

أول ملاحظة تجدر الإشارة إليها، بصدد دلالة هذه الأسماء، هي أنها تدل على مواد قابلة للخضوع إلى التغير أو التحول، عن طريق إضافة مواد أخرى، أو تدل على مواد ناتجة عن تغير أو تحول أو تفاعل لمواد أخرى. وتنتج هذه الأسماء أفعالا من قبيل ما هو موجود فيما يلي:

(3) أ) هدروجين ← هدرجَ = تغيير

ب) نتروجين ← نترج = تغيير

ج) إتيل ← أتال/أتلَ = تغيير

د) إستيل ← أستلَ = تغيير

[7] فيما يخص الصيغ النسقية في اللغة العربية انظر أعمال ومحاضرات الأستاذ السغروشني، من 1990 إلى 1999. وبصدد عمليات تعريب الاصطلاحات الأعجمية انظر النهيبي (1999).

(4) أ) أكسيـــد ← أكسدَ= تغيير/ تحول

ب) نتر ← نَتَر = تغيير/ تحول

ج) إستير ← أسترَ = تغيير/ تحول

د) إتير ← أتار/ أتَرَ = تغيير/ تحول

ه) كربون ← كربنَ = تغيير/ تحول

(5) أ) أستيك ← أستَكَ = تحول

ب) بوليمر ← بلمر = تحول

فالأفعال في (3 أ،د) تدل على التغيير ر(بإضافـــة) في حالـــة الموضـــوع الداخلي. ف "هدرجَ العالم المحلول"، مثلا، تعني جعل فيـــه الهدروجـــين، أو عالجه بالهيدروجين بينما الأفعال الـــتي تمثلها (4 أ،ه) تدل على التغيير كمـــا تدل على التحول، أو الانتقال من حالة إلى حـــالة."فكربن العالِم الجســـم" تعني جعل فيه الكربون، وتعني حوّله إلى كربون. وتدل الأفعـــال في (5أ، ب) على التحوّل فقط. وتجدر الإشارة إلى أن أفعال الفئتين (4) و(5) تســـلك في الفرنسية والأنجليزية سلوكا مغايرا عما هي عليه في العربيـــة. ففـــي بعـــض الحالات يعبر عنه التغيير والتحوّل بصورتين فعليتـــين مختلفتـــين، فيقـــال في

الفرنسية بالنسبة (Carbone)، لما يدل على التغيير (Carboner).ولما يـــدل علـــى التحوّل (Carboniser). ويقال بالنسبة لـــ (nitre)، لما يدل على التغيير ولمـــا يدل على الصيرورة (nitrifier) ويقال بالنسبة ل (ether)، لما يدل على التغيـــير (etherer)، ولما يدل على التحول (etherifier).

من جهة أخرى نلاحظ أن الأنجليزية تعبر عن بعض أفعال الصيرورة، التي تمعجم أسماء مـــواد، بالتناوب بين التعدية و اللزوم. ف"ester" يرتبـــط بهـــا الفعل "esterise"، ومعناه "حول إلى إستير". ويستعمـــل متعديا ولازما كمـــا هو موضح في المثال التالي:

(6) أ) John esterised the alcohol

ب) The alcohol esterised

وتتناوب بين التعدية واللزوم مجموعة من أفعـــال الصـــيرورة في ميـــدان الكيمياء، مثل ethylate، polymerise، nitrify. كما يوجـــد هـــذا النـــوع مـــن التنـــاوب في أفعـــال أنجليزية أخرى في اللغـــة العامـــة، مثـــل: pulverise، caramelise، gasify. وقد أوردت ليفين وربابورت هذا النوع من الأفعـــال في

مقالهما، وقارناه بأفعال غير متناوبة، وهي أساسا أفعال تغيير، مثل: gelatinise، zincify، iodise.[8]

لدينا إذن صورة واحدة في العربية للتعبير عن كل من التغيير والتحـــول، وهي صورة متعدية غير متنـــاوبة. فما هي البنية المعجمية لهذا الفعل، ولمـــاذا هو فعل متعد وغير متناوب؟

2. بين الحمل المركب والحمل البسيط

نفترض أولا أن التعبير عن التغيير والتعبير عن الصيرورة أو التحـــول، وإن اتخذا نفـــس الصورة، فبنيتهما المعجمية مختلفة. فالأمر يتعلق بفعلين لهما نفس الصورة، وبنية الفعل الدال على التغيير فقط متعدية جعلية تتكون من حمـــل جعلي مجرد (جعل)، وله فاعل، ومن محمول التغيير الذي صُهرت فيه المـــادة المعجمية الأساس، ثم الضحية أو أثر الجعل.وتنتظم هذه العنـــاصر في البنيـــة التالية:

(7) < جعل ["هدرج" محور < أداة] > منفذ

[8] انظر ليفين وربابورت Levin and Rappaport (1994)، ص. 64.

فهذه البنية تصدُق على الأمثلـــة (3 أ،د) أعلاه، وعلى الأمثلـــة (4 أ،ه)، في حالة الدلالة على التغيير. وبمـــا أن أفعال الصيرورة والتحـــول هـــي أيضـــا متعدية، نفترض أن لها أيضا بنية جعلية، لكنها مركبة من محمولين مجرديـــن: محمول الجعل (جعل)، ومحمول الصيرورة (صار)، ولكل منهما منفذ.[9] أمـــا التغيير فيُصهره مـــوضوع في البنيـــة هـــو الوحـــدة المعجميـــة (أكســـيد، كربون،إلخ). ونمثل لهذه البنية بما يلي:

(8) < جعل [يصير "أكسيد" (هدف) > منفذ] > منفذ

وقد خرّجنا هنا نتيجة التحول على الهدف. وتصدُق هذه البنيـــة علـــى الأفعال في (4 أ،ه) في حالـــة الدلالة على التحول، وكـــذا علـــى الأفعـــال (5 أ،ب) أعلاه.

ونشير إلى أننا جعلنا ما يصهـــر التغيير في البنية (7) محمولا، بينما ما يُصهر التحول في البنية (8) موضـــوعا متمثلا في الوحـــدة المعجميـــة الأســـاس. وسنرى أن لهذا الفرق نتائجه في سلوك كل من أفعال التغيير وأفعال التحول.

[9] حول الأدوار الدلالية انظر الفاسي الفهري (1986) و(1990).

وتتجلى خصائص بنيتي الصيرورة والتغيير في العربية بوضوح إذا قارنا البنيتين (7) و(8)، أعلاه، بالبنى التي تكبسها الأفعال الدالة على الصيرورة في الأنجليزية، في حالة التناوب بين التعدية واللزوم. ونمثل لبنى هذه الأفعال فيما يلي:

(9) أ) [B E C O M E z oxyde (goal)]

ب) < cause x [become z O X Y D E (goal)] > agent

ويظهر من خلال هذا التمثيل أن التحول قد يقتضي ظهور المنفذ، فتكون البنية متعدية جعلية، وقد يستغني عن الحمل الجعلي والمنفذ، ويقتصر على حمل الصيرورة فتكون البنية لازمة. ونفترض هنا أن قوة التغيير، في هذه الأفعال، تمعجم الفعل في بنية أكثر كبسا من بنية المتعدي، إذ تكون بنية مركزة يُكبس فيها دور المنفذ ويصبح غير ظاهر.[10] وهذه الظاهرة قريبة مما

[10] الكبس في اللغة "الضغط"، والعنصر المكبوس في اصطلاح الأستاذ الفاسي الفهري هو العنصر الذي قد يبرز عند تفكيك الوحدة المعجمية في مستوى من مستويات التحليل. والعناصر المكبوسة قد تكون عناصر وضيفية أو نحوية كامنة قد لا نحتاج إلى تفكيكها، وقد تكون عناصر جوهرية مادية يسفر عنها التفكيك في مستوى من المستويات. انظر الفاسي الفهري (1997).

يسمى بالجعل المستقرئ، لأنها بنية جعلية متعدية أصلا، لكن وقع فيها كبس لمحمول الجعل ولدور المنفذ.

وتختلف العربية عن الأنجليزية في معجمة أفعال الصيرورة المذكورة، لأنها تقتصر على التعدي. ونفترض أن ذلك راجع إلى كونها تعرف خاصية ارتباط، أو تلازم، دوري المنفذ والهدف، في مثل هذه البنى. فدور الهدف الذي يصهره موضوع التحويل لا بد له من جاعل أو منفذ، ولذلك فالجعل المستقرئ غير مسموح به هنا.

يُستنتج إذن أن الخط المحوري منفذ< هدف< أداة/ محور، خط أساسي ومتلازم في معجمة أفعال الصيرورة المذكورة.من جهة أخرى، نفترض أنه في معجمة بعض أفعال الصيرورة في الأنجليزية يقع تنازع دور التحويل بين محمول الصيرورة (صار)، وبين المحمول المدمج في محمول الجعل. فعندما يُستنتج التحويل من محمول الصيرورة تكون البنية لازمة، وعندما يُستنتج من المحمول المدمج في محمول الجعل تكون البنية متعدية. بينما في اللغة العربية لايقع هذا التنازع، لأن التحويل يمعجم بواسطة الدور فقط، وهو

المعبر عنه ب "أكسيد" في (8).فبنية التحول في العربية تشبه بنية التغيير من حيث خاصية بروز دور المنفذ.[11]

وعلى العموم فالأفعال التي تمعجم الأسماء المقابلة لها في بنيتها المحورية قليلة في اللغة العربية،[12] وأكثرها دخيل. لذلك يمكن القول إن الدخيل سينمي هذه الطبقة داخل المعجم العربي. ومن هذا المنطلق، يعتبر الكشف عن خصائصها الجهية والمحورية مهما للتنبؤ بما يمكن أن تنتجه أسماء أخرى.

3. التلزيم والإنتاجية المعجمية

إذا كانت البنية المعجمية التي يصهرها فعل الصيرورة مختلفة عن تلك التي يصهرها فعل التغيير، فما هي نتائج ذلك على مستوى الإنتاجية المعجمية؟

[11] ترتبط هذه الملاحظة بافتراض الفاسي الفهري (1997)، *المعجمة والتوسيط*، المتمثل في أن التمثيلات المعجمية المبنية على خارجية الفاعل في البنية لا يمكن تطبيقها على اللغة العربية. انظر ص. 97.

[12] حول هذا النوع من الأفعال، انظر غاليم (1999)، الفصل الخامس من الكتاب.

تلتقي البنيتان في خاصيتين أساسيتين هما: إجبارية ظهور المنفذ (الموضوع الخارجي)، من جهة، وتأثر الموضوع الداخلي، من جهة أخرى. وبتماثلهما في هاتين الخاصيتين يكون كلا الفعلين قابلا للتلزيم الصرافي، وبالتالي إنتاج المطاوعة. وقد ورد في الفاسي الفهري (1986) أن خاصية التأثر وقبول الأثر أساسية في المطاوعة. كما أن هذا البناء مشتق من السببي بواسطة قاعدة تقوم بنزع أعلى دور ليقوم بوظيفته الدور الذي يسفله في البنية، وبذلك لا يمكن لهذه القاعدة أن تنطبق على بنيات غير سببية لا وجود فيها لدور المنفذ كأعلى دور.[13] ونرى أن بنيتي الصيرورة والتغيير تستجيبان كلاهما لهذا الشرط. لكن هل فعلا البنيتان صالحتان للتلزيم بواسطة المطاوعة؟

هناك مجموعة من الأدلة على أن التلزيم بالمطاوعة أقرب إلى الدلالة على التحول منه إلى الدلالة على التغيير في هذه الأفعال. ونعلم، تبعا للفاسي الفهري (1986)، أن قاعدة المطاوعة لا تنطبق على الأفعال الساكنة من قبيل (عرف، علم، إلخ)، وإنما تنطبق على ما يفيد الانتقال و الصيرورة.لذلك فإن شرط الجعلية أو السببية، وإن كان رئيسيا في التلزيم بسيرورة المطاوعة،

[13] انظر الفاسي الفهري (1986)، ص. 109.

فهو ليس الشرط الوحيد. فالأفعال التي تصهر بنياتها المعجمية محمولي الجعل والصيرورة هي الأقرب إلى التلزيم بالمطاوعة.

وإذا عدنا إلى البنية المحورية لأفعال الصيرورة، الممثل لها في (8)، سنلاحظ أن هناك منفذين: منفذ الجعل، وهو الذي ينزع صحبة الحمل بصرافة المطاوعة، ومنفذ الصيرورة، وهو الذي يثبت ويصعد ليتخذ دور المنفذ الأول.بينما في أفعال التغيير، ما يثبت بعد نزع محمول جعل ومنفذ الجعل هو دور الأداة.ونفترض أن هذا الأخير لا يصعد إلى دور المنفذ، لأنه لو كان يصعد لما استطعنا إظهار الأداة في هذه البنى، ولكانت جمل من قبيل

(10) أ) وب جملا لاحنة:

(10) أ) هدرج العالم المحلول بالهدروجين

ب) أستل العالم المحلول بالإستيل

فالأداة، وإن كانت في هذه الأمثلة حشوية فهي لا تجعل البنية لاحنة.في حين نجد جملا مثل (11) أ وب لاحنة، لأن المادة معجمية "أكسيد" أو

"كربون" قد اتخذت دور المنفذ ولا يمكنها أن تأخذ دور الأداة في نفس الوقت لأن في ذلك خرق للمقياس المحوري:[14]

(11) أ) *تكربن بالكربون

ب) *تأستل بالإستيل

وبنفس الطريقة، لا يمكن للأداة في بنية أفعال التغيير أن تحافظ على دورها وتصعد لأخذ دور المنفذ في نفس الوقت، لأن الموضوع الواحد لا يُسمح له إلا بدور محوري واحد.

ثم إنه إذا كان دور الأداة لا يُستعمل إلا مع المحمولات التي يرتبط بها دور المنفذ (أو العلة)، تبعا للفاسي الفهري (1986)، فإن أفعال التغيير المذكورة لا يمكنها الاستغناء عن المنفذ، ويصعب عليها بالتالي إنتاج المطاوعة.

يبقى ثمة مشكل: إذا لزمنا بنى الصيرورة بالمطاوعة، كيف سنلزم بنى التغيير، خاصة وأن خصائصها البنيوية لا تتنافى و سيرورة التلزيم كما

[14] بصدد المقياس المحوري، انظر الفاسي الفهري (1986) و(1990).

ذكرنا؟ ثم كيف يمكننا التمييز بين "أكسد" التي تفيد التغيير و "أكسد" التي تفيد التحول من حيث الصور المرتبطة بها كاسم الفاعل و اسم المفعول؟

سنفترض أولا أن التلزيم في اللغة العربية يمكنه أن يتم أيضا بواسطة البناء لغير الفاعل، فهو سيرورة شبيهة بالمطاوعة من حيث نزع أعلى دور وترقية الدور الذي يسفله. لكن ثمة مجموعة من الخصائص التي تجعل البناء لغير الفاعل أقرب إلى الأفعال الدالة على التغيير بالصفة التي ذكرنا. ويرتبط ذلك أساسا بدور المنفذ، و بالاختلاف في سلوكه بالنسبة لكل من التغيير والتحول.

فإذا كان دور المنفذ الحقيقي لا يمكن أن يظهر في البنية بعد انتقالها إلى المطاوعة، فإنه في البناء لغير الفاعل يمكن إعادة تشغيل المنفذ بواسطة الحرف. وهذا ما يفسر سلامة (12أ) في مقابل لحن (12ب):

(12) أ) هُدرِج المحلول من لدن العالم

ب) *تهدرج المحلول من لدن العالم

فهذا يبين مكانة دور المنفذ في هذا البناء ويؤكد حضوره. فالأمر يتعلق، هنا، بعملية نزع لا بعملية حذف. وهنا قد نتساءل لماذا المنفذ في المطاوعة لا يظهر كما هو الأمر في البناء لغير الفاعل رغم أن كليهما منزوع؟ يمكن أن نفترض أن لاصقة المطاوعة تقوم بكبس محمول الجعل ودور المنفذ، معيقة بذلك إعادة تشغيل المنفذ. بينما الحركة في البناء لغير الفاعل لا تكبس المنفذ بل تنزعه أو تعطله، كما ورد في الفاسي الفهري (1986) و(1990). لكن هذا التعطيل لا يمنع من إعادة ربطه في البنية. ومن هنا نفترض أن خاصية صرافة المطاوعة هي الكبس، بينما خاصية صرافة البناء لغير الفاعل هي النزع. وتبعا لذلك يمكن افتراض أن البناء لغير الفاعل ليس إلا عملية إعادة توزيع الأدوار في البنية، بينما المطاوعة إعادة بناء قائمة على كبس أعلى دور في البنية. وتدعم هذا الافتراض ملاحظة أساسية تتمثل في أن محور الجعل لا يستغنى عنه في البناء لغير الفاعل كما هو الأمر في المطاوعة في هذه الأفعال. ونظرا لحضور دور الفاعل في بنية أفعال التغيير فإن هذه الخاصية تجعلها أقرب إلى التلزيم بالبناء لغير الفاعل.

ولهذه الافتراضات نتائج على طبيعة الصور المعجمية الأخرى التي سترتبط بكل من أفعال التغيير وأفعال التحول، إذ ينتظر أن يرتبط بالفعل

"أكسد" الدال على التغييرالمصدر "أكسَدَة"، وأن يرتبط بالفعل "أكسد" الدال على التحول المصدر "تأكْسُد"، وصيغته شبيهة بالمطاوعة. وينتظر أن يرتبط بالصورة الدالة على التغيير اسم الفاعل "مؤكسِد" واسم المفعول "مؤكسَد". بينما الصورة الدالة على التحول يُنتظر أن ترتبط بها فقط صورة اسم المفعول "متأكسِد"، نظرا لضعف دور المنفذية كما ذكرنا أعلاه، أما صورة اسم الفاعل فهي غير موجودة.

ونقترح في الجدول التالي طريقة لتنظيم مجموعة من الأفعال المذكورة، حسب خصائصها الجهية والمعجمية وحسب الصور التي ترتبط بها:

(13)	أفعل لازم/ متعد	فعلل(تحويل)	فعلل(تغيير)	التلزيم	المصدر	س.الفاعل	س المفعول
هدرج	_	_	+	هُدرج	هدرجَة	مُهَدرج	مهَدرَج
نترجَ	_	_	+	نُترج	نَترَجة	مُنَترج	منترج
أتيل	_	_	+	أنتل	أتيلة	مؤتيل	مؤتيل
أستَلَ	_	_	+	أُستل	أستَلَة	مُؤَستل	متأستَل
أكْسدَ1	_	_	+	أُكسدَ	أكسَدة	مُؤَكسد	مُؤَكسَد
أكْسدَ2	_	+	_	تأكسدَ	تأكسُد	_	مُتَأكسُد
نَترتَ1	_	_	+	نُترتَ	نَترَتَة	مُنَترت	مُنَترَت
نَترتَ2	_	+	_	تَنَترَتَ	تنترُت	_	متأكسد
أستَرَ1	_	_	+	أُستر	أستَرَة	مؤستر	مُؤستَر
نَترتَ2	_	+	_	تأستر	تأستُر	_	مُتَأستر
أتيرَ1	_	_	+	أُتير	أتيرة	مؤتير	مُؤتير
أتير 2	_	_	-	تَأتَيرَ	تَأتيرُ	_	متأتير
كربنَ1	_	_	+	كُربن	كَربَنَة	مكربن	مُكربَن
كربنَ2	_	+	_	تَكَربَنَ	تَكَربُن	_	متكربن
أستَكَ	_	+	_	تأستكَ	تاستُك	_	متأستك
	_	+	_	تبَلمَرَ	تبلمُر	_	متبلمر

المراجع

السغروشني، إدريس، (1990) إلى.(1999)، *أعمال ومحاضرات*. شير، أدي، *الألفاظ الفارسية المعربة*، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان.

غاليم، محمد، (1999)، *المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، *المعجم العربي، نماذج تحليلة جديدة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1990)، *البناء الموازي، حول بناء الكلمة وبناء الجملة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1997)، *المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية*، المركز الثقافي العربي.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (1996)، *المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء*.

النهيبي، ماجدولين، (1999)، *المعرب، دراسة صرفية صواتية*، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب-أكدال، الرباط.

اليسوعي، نخلة، *غرائب اللغة العربية*، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، لبنان.

Fassi Fehri, A.: (1986b), *Anti-Causatives in Arabic, Causativisation and Affectedness*, Lexicon Project Papersm 15. Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

Levin, R. Rappaport, M.: (1994), A preleminary Analysis of Causative Verbs in English, *Lingua* **92**. pp: 35-77.

حليمة القبابي
كلية الآداب، الرباط

بعض الخصائص الجهية
للأفعال الناقصة وأفعال الشروع

نال مفهوم الجهة اهتماما كبيرا في الدراسات اللسانية الحديثة، الدلالية منها والتركيبية، وذلك لما تكتسيه من أهمية في دراسة اللغة. ولا يمكن أن نميز بين الحدود المتعددة لمفهوم الجهة، إلا إذا سلمنا بوجود قسمين من الظواهر الجهية: الجهة بمعناها الضيق (Aspect) ونمط الحدث (Aktionsart) (= نمط الوضع على حد تعبير الفاسي الفهري). وهذان الصنفان، بالرغم من ارتباطهما، يشكلان مفهومين مختلفين. فنمط الحدث يتم في المعجم، إذ يرتبط بالمعاني المعجمية للمحمولات قبل تصرفها. أما الجهة بمعناها الضيق، فهي ليست معجمية، وإنما يرثها الحمل عندما يدخل التركيب.[1]

يمكن تصنيف الأوضاع التي تصفها الأفعال والمشتقات في اللغة العربية إلى قسمين: قسم يدل على الأوضاع الساكنة وقسم يدل على الأوضاع الحركية.

---

[1] انظر للتوسع فيما يخص تعريف الجهة فاندلر (1967) وكومري (1976) والتوكاني (1989) والفاسي الفهري (1990) و(1993) من بين آخرين.

وتنقسم الأوضاع الحركية بدورها إلى ثلاث طبقات جهية: أنشطة وإنجازات وإتمامات.[2]

سنتفحص في هذه الورقة بعض الجوانب الجهية لمجموعة من الأفعال، نصطلح على تسميتها بالأفعال الجهية. وهي ما عرف عند القدماء بالأفعال الناقصة وأفعال الشروع. تحمل هذه الأفعال خصائص جهية كأن تدل على نهاية أو ابتداء أو استرسال الحدث. وتتفرع إلى فضلات حملية متنوعة تنتمي أفعالها لإحدى الطبقات الجهية: حالات ــ أنشطة ــ إنجازات ــ إتمامات. تكون هذه الفضلة متنوعة مع الأفعال المدعوة بالناقصة. وتنفرد أفعال الشروع بالفضلة الفعلية فقط (فعلها مضارع).

سنرصد خصائص الفضلات الحملية الوصفية مستثمرين مفهومي الحدوث والثبوت للتمييز بين الفضلات الحملية الساكنة والفضلات الحملية الحركية. أما الفضلات الفعلية، فسنحللها انطلاقا من التصنيف الرباعي لطبقة الأوضاع: الحالات – الأنشطة– الإتمامات – الإنجازات.

[2] عمد الفاسي الفهري (1992) إلى تصنيف آخر، إذ قسم الأوضاع التي تصفها الأفعال والمشتقات إلى ثلاثة أنواع: الحالات، السيرورات، والأحداث. وانتهى إلى تقسيم ثنائي، فقسم الأوضاع إلى قسمين: حالات وغير حالات.

كما سنرصد مدى تفاعل أو تنافر الأفعال الجهية وطبقة الأوضاع المكونة لفضلاتها الحملية. فإذا كانت هذه الأفعال تنسجم مع طبقة الإنجازات والأنشطة، فإن الأمر يبدو صعبا إذا ما تعلق بطبقات الإتمام والحالات.

سنبين أن ثمة قيودا على تأليف الأفعال الجهية وطبقة الحالات والإتمامات من حيث الخصائص الجهية. ومن بين هذه القيود الاستجابة لمبدإ التعدد المعبر عنه بالجمع، وقد تتدخل الظروف في نحوية بعض التراكيب.

الورقة منظمة على الشكل التالي:

نتفحص في الفقرة الأولى خصائص الأفعال الجهية وفضلاتها. فمن جهة نرصد بعضا من خصائص الأفعال الناقصة. ونقتصرعلى ثلاثة أفعال فقط، يمثل الأول نهاية الحدث: (كان)، يمثل الثاني بدايته: (صار)، ويمثل الثالث استرساله: (مازال). ومن جهة أخرى نتفحص بعضا من خصائص أفعال الشروع. وسنكتفي بطبقة مكونة من: "بدأ ،شرع، أخذ"، المتفرعة إلى فضلة حملية فعلها مضارع. ومن جهة ثالثة نتناول الخصائص الجهية للفضلات الحملية المتنوعة التي تتفرع إليها هذه الأفعال.

ونتطرق في الفقرة الثانية لتفاعل الأفعال الجهية وفضلاتها. ونتناول في الفقرة الثالثة العناصر التي تساهم في تحديد جهة الجمل. من بين هذه العناصر: الظروف الزمنية والموضوعات التي يتفرع إليها الفعل الجهي، كالفاعل (الجمع اللامعدود) والمفعول (الجمع اللامعدود).

1 خصائص الأفعال الجهية وفضلاتها

1.1. الخصائص الجهية للأفعال الناقصة

نقصد بالأفعال الناقصة أفعالا من قبيل "كان، صار، أصبح، أضحى، ظل، بات، آض، عاد، غدا. راح، مازال، مافتئ، ما انفك، مادام، ليس".[3] وتختلف هذه الأفعال عن الأفعال التامة بحاجتها الدائمة إلى المرفوع والمنصوب لتتمم كلاما، وبحملها لسمات زمنية وجهية تضفيها على التراكيب التي تدخل عليها، كمعنى الدوام والانتقال والانتهاء. نصطلح على تسمية هذه الأفعال بالأفعال الجهية. وتدخل على الجمل الاسمية لتحدد زمنها وتضفي المعنى الجهي على الفضلة الحملية المتفرعة عنها (أي الخبر على حد تعبير القدماء).

[3] انظر للتوسع السيوطي، همع الهوامع، ج.1، ص. 63.

سنقتصر في دراستنا لهذه الطبقة من الأفعال على ثلاثة فقط. يمثل الأول نهاية الحدث، ويمثل الثاني بدايته، ويمثل الثالث استرساله:[4]

أ) كان: تحيل على وضع سابق ينتهي في نقطة زمنية تفصل بينه وبين الوضع اللاحق.

ب) صار: تحيل على وضع لاحق يبتدئ في نقطة زمنية تفصل بينه وبين الوضع السابق. تدخل ضمن هذه الطبقة أفعالا مثل : أصبح ــ أمسى ــ أضحى ــ بات ــ ظل.

ج) مازال: تحيل على وضع سابق لزمن الكلام ومستمر أثناءه. ندخل ضمن هذه المجموعة الأفعال التالية : ما انفك ــ ما برح ــ مادام ــ ما فتئ.

2.1. الخصائص الجهية لأفعال الشروع

تدل أفعال الشروع على بداية الحدث أو البدء فيه. ويعبر عن هذا المعنى بواسطة بنية مركبة من جملتين:

أ) بنية الشروع (فعلها ماضي)، وهي التي تحدد بداية الحدث.

ب) بنية الفضلة (فعلها مضارع)، وهي التي تدل على استمراره وعدم

[4] اعتمدنا هنا التصنيف الوارد في التوكاني (1989)، ابتداء من ص. 148.

انتهائه. وسنقتصر في هذا المستوى على طبقة: "بدأ، شرع، أخذ" المتفرعة إلى فضلة حملية فعلها مضارع.[5]

3.1. الخصائص الجهية للفضلات

أشرنا سابقا إلى أن الفضلات الحملية التي تتفرع إليها الأفعال الجهية متنوعة: تتفرع الأفعال الناقصة إلى فضلات فعلية وفضلات وصفية وفضلات حرفية، وتنفرد أفعال الشروع بالفضلات الفعلية. سنحاول في هذه الفقرة الفرعية أن نرصد بعضا من خصائصها. وسنقتصر على دراسة الفضلات الحملية الصفات، والتي ندرج ضمنها الصفات المحضة وأسماء الفاعل وأسماء المفعول.

1.3.1. الفضلات الوصفية

يميز النحاة التقليديون بين خصائص اسم الفاعل الجهية وخصائص الصفة.[6] فالصفة عندهم تدل على شيء قار أو دائم، بمعنى تدل على

[5] انظر للتوسع في أنواع الشروع بريسول (1994)، ص. 191، وما بعدها.

[6] انظر الفاسي الفهري، عبد القادر (1990).

الثبوت، بينما يدل **المشارك**[7] على شيء واقع وعارض، أي على **الحدوث**. إن اسم الفاعل يدل على حدث أو عمل في نقطة معينة من الزمن فقط، بينما تدل الصفة على شيء لازم يصدق في أي وقت من الزمن. أخيرا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، فيدل على الحاضر أو المستقبل ولا يدل على الماضي.

عوض الفاسي الفهري 1990 مقولتي الحدوث والثبوت التي وظفهما القدماء للتفريق بين الصفات المحضة واسم الفاعل بمقولتي **السكون والحركية**، وهكذا تكون الصفات سكونية، بينما المشاركات حركية. فالأفعال التامة السكون لن تكون لها أسماء فاعل، بل تشتق منها الصفات فقط. نقول كريم من كرم ولا نقول:* كارم... إلا أن هناك أمثلة مضادة لهذا القيد، ذلك أن هناك أفعالا لازمة السكونية يأتي منها اسم الفاعل. نقول صالح وفاسد وباطل وجاهل. فما العلة في ذلك؟

إن الأفعال التي تأتي منها الصفات مثل (مريض) تصف حالات لا يكون فيها الامتداد الزمني واردا. أما الأفعال التي يأتي منها المشارك مثل "فاهم"،

[7] المشارك: ترجمة الفاسي الفهري للمصطلح الغربي (Participle)، يقصد به كلا من اسم الفاعل واسم المفعول.

فإنها تصف وضعا يبدأ في وقت وينتهي في وقت آخر. فإذا قلنا "فاسد"، فهذه الصفة قد تزول بعد مدة. وقد تعني أنه دخل في هذه الحالة. أما إذا قلنا "مريض"، فهو وصف الحالة دون الاكثرات بزمن البدء أو الامتداد الزمني.

بناء على التحليل السابق، يمكن التمييز بين نو... من أفعال الحالات:

أ) أفعال الحالة التي لا تقبل التغيير. يمكن أن نا... ضمنها: "حسن، مرض" ويمكن نعتها بالثبوت.

ب) أفعال الحالة التي تقبل التغيير. ندرج ضمنها أفعالا من قبيل: "فهم، طهر"، وتصف هذه الأفعال وضعا مؤقتا أو عارضا، كما تأتي منها صيغة فاعل. ويكون الوضع الذي تصفه هذه الطبقة معطى زمنيا.

3.2.1. *الفضلات الفعلية*

سنحاول في هذه الفقرة الفرعية أن نصنف طبقات الأوضاع التي تصفها الأفعال والمشتقات في اللغة العربية معتمدين تصنيف فندلر (1967) الذي وسعه داوتي 1979. صنف فندلر الأوضاع إلى أربع طبقات جهية: حالات (States)-إنجازات (Acomplishements)-إتمامات (Achivements)-أنشطة (activities).

طبقة الإنجازات: تشمل أفعالا تصف أوضاعا يتم وقوعها في مدة زمنية تشكل امتدادا يفصل بين نقطة بداية الحدث ونقطة نهايته. ونمثل لهذا النوع ببعض الأفعال الدالة على الاستهلاك والخلق كما في (1) و (2) على التوالي:

(1) شرب زيد كأس شاي

(2) نحت الفنان تمثالا

يخضع الموضوع "كأس شاي" في (1) لتغيير يتم عبر مراحل مختلفة ومتكاملة، ينجم عنها اختلاف في الزمن. ويؤدي إلى إنجاز حدث الشرب على كل الأجزاء المكونة للموضوع "كأس شاي". يتم شرب كأس الشاي مثلا خلال خمس دقائق: 1 -2-3- 4 -5، على التوالي. ولا يمكن أن يتم الشرب قبل حلول الدقيقة الخامسة.

ويخضع الموضوع "تمثال" في (2) لتغيير ينتج عنه خلق هذا التمثال وإنتاجه. يتم هذا الوضع (= الحدث) عبر فترة زمنية امتدادية. ولا يمكن تطبيق نفس الحركة على الجزء الواحد أكثر من مرة.

طبقة الإتمامات: تشمل هذه الطبقة أفعالا تستغرق مدة زمنية قصيرة، تتقارب فيها نقطتا البداية والنهاية. وقد تتحدا في نقطة واحدة كما في الجملة التالية:

(3) ضرب زيد عمرا ضربة واحدة

يصف الفعل "ضرب" في (3) وضعا تلتحم فيه نقطتا البداية والنهاية في حركة منفردة، تمثل نقطة زمنية واحدة. تختلف هذه الطبقة عن الإنجازات في قصر مدتها الزمنية. وندخل ضمن هذه الأفعال: "بلغ، دخل، وصل، سقط، مات".

طبقة الأنشطة: تصف هذه الأفعال أوضاعا متكررة في امتداد زمني لا تتقيد بنقطة نهاية محددة، كما في (4):

(4) يلعب الطفل في الساحة

يصف الفعل (يلعب) في (4) وضعا متكررا في مدة زمنية لا تتقيد بنقطة نهاية توقف الحدث الموصوف. وتعني هذه الجملة أن الطفل يقوم بحدث اللعب مرات متكررة في مدة زمنية لا تتقيد بنقطة نهاية توقف حدث اللعب الذي يكون محققا في أي فترة من الفترات الزمنية التي يشغلها. وندخل ضمن هذه الطبقة أفعالا مثل: سار — جرى...

طبقة الحالات: تصف هذه الأفعال أوضاعا تستمر في مدة زمنية لا تتقيد بنقطة نهاية محددة كما في (5):

(5) فرح زيد

يصف الفعل (فرح) في (5) حالة لا يتحدد توقفها بنقطة زمنية معينة. ندخل

ضمن هذه الأفعال: "حزن، مرض، عرف، فهم".

هناك عدة روائز مستعملة للتمييز بين المحمولات الساكنة والمحمولات الحركية، كمعنى التدرج والأمر والممارسة ...[8] يبدو من خلال هذه الروائز أن الأوضاع الساكنة لا تقبل الدلالة على التدرج أو الأمر أو العادة أو التنفيذ، ولا تردد في سياقات تقتضي الاقتناع والإرغام.

2 تفاعل الفضلات الحملية والأفعال الجهية: تفاعل جهي

1.2. الفضلات الحملية وأفعال الشروع

يدل الشروع على بداية الحدث أو البدء فيه. ويتم ذلك بواسطة بنية مركبة من فعل شروع وفضلة فعلية ينتمي فعلها إلى إحدى الطبقات الأربعة: حالات وأنشطة وإتمامات وإنجازات. فكيف تتعامل هذه الأفعال الجهية مع طبقات الأوضاع؟

أفعال الشروع وطبقة الأنشطة: تمثل للأنشطة بالفعلين "لعب"

[8] انظر للتوسيع في هذه الروائز الفاسي الفهري (1990)، والتوكاني (1989)، والقبابي (1995).

و"جرى" اللذين يدلان على نشـــاط، يمكن ضبط بدايته من طرف المتكلـــم، في حين تظل النهاية غير محددة. والنشاط لا يشترط تحقق النتيجة. نمثل لذلـــك بالجمل التالية:

(6) أ) بدأ الولد يلعب

ب) أخذت هند تجري

أفعال الشروع وطبقة الإنجازات: تشمل هذه الأفعال أفعـــالا تصـــف أوضاعا يتم وقوعهـــا في مدة زمنية تشكل امتدادا يفصل بين نقطـــة بدايـــة الحدث ونقطة نهايته. نمثل لها بالفعل "رسم" و "خاط" في (7) و(8):

(7) بدأ زيد يرسم لوحة

(8) أخذت هند تخيط فستانا

إذا كانت طبقة الشروع "بدأ، شرع، أخذ" تنسجم مع طبقـــة الإنجـــازات والنشـــاط إلى حد كبير، فإن الأمر يبدو صعبـــا إذا مـــا تعلـــق بالحـــالات والإتمامات .

أفعال الشروع والإتمامات: لتوضيح التفـــاعل بين النوعين من الأفعـــال نقدم الأمثلة التالية:

(9) أ) بدأ خبر موت الملك حسين يصل مختلف بقاع العالم.

ب) * بدأ الأستاذ يصل إلى الثانوية.

بالنظر إلى (9أ) و (9ب) نستخلص ما يلي: إن الفعل "وصل" الذي يتوفـــر في الوضع الذي يصفـــه على نقطـــة بداية ونقطة نهايـــة منصهرتـــين، يقبـــل التركيب مع فعل الشروع "بدأ" في (9أ)، ولا يقبل ذلك في (9ب)، فما الفرق بين التركيبين؟

إن الفعل "وصل" من الإتمامات. ندخل ضمن هذه الأفعال أفعالا من قبيـــل: "بلغ، دخل، ذهب، ســـافر، انفجر، سقط"، وتدل كلها على وضع يتـــألف من نقطة بداية ونقطة نهاية، تنصهر كل منهما في الأخرى. غـــير أن فعـــل الشروع يستلزم في فعل فضلته أن يكون ممتدا زمنيا، وبالتالي لا يمكن أن يأخذ فضلة فعلها لحظي.[9] ومن ثم لحن (9ب). ونجد هذا أيضا في لغات أخرى مثل الفرنسيـــة، حيث يقر نيومايير، نقلا عن لاميروي (1987)، بعدم توارد هـــذه الأفعال اللحظية (المكونة للاتمامات) مع أفعال الشروع إلا إذا توفرت بعـــض الشروط، من ضمنها استعمال فاعل أو مفعول جمع لا محدود.[10] ونمثل لذلـــك بالأمثلة التالية:

[9] يكون الوضع ممتدا إذا امتد في الزمن فترة معينة، ويكون لحظيا إذا لم يمتد في الزمن إطلاقا.

[10] انظر لاميروي (1987) Lamiroy، ص. 179.

(10) أ) * L'ouvrier commence à venir

* بدأ العامل يصل

ب) Les ouvriers commencent à venir

بدأ العمال يصلون

(11) أ) بدأت الأوراق تتساقط

ب) بدأت القنابل تتفجر

ج) بدأت رسائل التهديد تصل

تعود سلامة (10ب) و(11أ) و(11ب) و (11ج) إلى استعمال الفاعل الجمع على التوالي (Les ouvriers، الأوراق، القنابل، الرسائل). في مقابل ذلك، نجد (12) لاحنة، ويعود سبب لحنها إلىاستعمال فاعل مفرد:

(12) أ)* بدأت الورقة تتساقط.

ب) * بدأت القنبلة تتفجر

ج) * بدأت رسالة التهديد تصل.

أفعال الشروع وطبقة الحالات: تصف الحالات أوضاعا تستمر مدة زمنية لا تتقيد بنقطة نهاية محددة. وتصف أوضاعا تتميز باللامحدودية. تكون الأوضاع إما محدودة (Telic) وإما لا محدودة (atelic). ويكون الوضع محدودا إذا توفرت فيه نقطة زمنية، تدل على أن الوضع قد وصل إلى نهايته. ويكون لا

محدودا إذا انعدمت فيه نقطة زمنية تدل على أن الوضع قد وصل إلى نهايته، كما هو الحال بالنسبة لطبقة الحالات. لذلك، فإن طبقة الحالات لا تنسجم مع أفعال الشروع إلا بشرط. سنطلق عليه قيد السكون (The stative constraint)، وهو قيد وارد في تحليل لاميروي (87).

إذا كانت الحالات تصف أوضاعا ساكنة، فهي تفتقر إلى بنية زمنية داخلية، وبالتالي، فهي لا تدل على التغيير. ولكن، يبدو أن هناك تراكيب ينسجم فيها فعل شروع وفعل حالة كما في (13) بالنسبة للفرنسية و (14) و(15) بالنسبة للعربية:

(13) أ) Jean commence à avoir beaucoup de voitures

بدأ جون يملك عددا من السيارات

ب) Jean commence à avoir une serieuse serie de voitures

بدأ جون يملك مجموعة مهمة من السيارات

ج) * Jean commence à avoir une voiture

*بدأ جون يملك سيارة

إذا نظرنا إلى (13)، نجد أن استعمال مفعول جمع (لا معدود) يسمح بتأليف فعل حالة وفعل شروع. فماذا عن العربية؟ لنتأمل (14) و(15):

(14) * بدأ الولد يمرض.

(15) بدأ الأولاد يمرضون

إن الفعل "مرض" من طبقة الحالات، ليس له بنية زمنية داخلية. فلا يمكن أن نميز بين بداية ووسط ونهاية الحدث داخل فعل دال على حالة. ومن تم فإن خصائص "مرض" الجهية تتنافى مع خصائص أفعال الشروع. فكيف نعلل سلامة (15)؟

تعود سلامة (15) إلى استعمال موضوع جمع "الأولاد"، وتعني هذه الجملة أن الأولاد بدؤوا يمرضون الواحد بعد الآخر. فالجمل من هذا القبيل تبين أن الخصائص الجهية للجمل لا تنحصر في الفعل فقط، بل إنها تكون مقيدة بتنوع العناصر المكونة للجملة من موضوعات وظروف إلخ. وخلاصة القول إن تركيبا يتألف من فعل شروع وفعل حالة يكون سالما إذا استجاب لمفهوم التعدد والذي عبر عنه في (13) و(15) بالجمع.

2.2. الفضلات الحملية وطبقة كان

الأفعال الناقصة وطبقة الإنجازات:

تشتمل طبقة الإنجازات على أفعال تصف أوضاعا تقع في مدة زمنية تشكل امتدادا بين نقطة بداية الحدث ونقطة نهايته. وتنجز في هذه المدة

الزمنية حركات متباينة لا تقع على جزء واحد من الموضوع الموصوف أكثر من مرة. لتوضيح التفاعل بين هذه الطبقة الجهية والأفعال الناقصة نقدم الأمثلة التالية:

(16) أ) كان زيد يصنع الكرسي

ب) كان زيد صانعا الكرسي

ج) كان الكرسي مصنوعا

(17) أ) صار زيد يصنع الكرسي

ب) صار زيد صانعا الكرسي

ج) صار الكرسي مصنوعا

(18) أ) مازال زيد يصنع الكرسي

ب) * مازال زيد صانعا الكرسي

ج) * مازال الكرسي مصنوعا

لنتساءل: ما هو سبب لحن (18ب) و(18ج)؟

هذه التراكيب تشبه الجمل التالية:

(19) أ) * مازالت هند آكلة التفاحة

ب) * مازالت التفاحة مأكولة

(20) أ)* مازال زيد راسما اللوحة

ب)* مازالت اللوحة مرسومة

إن الصورة المرسومة والتفاحة المأكولة وكذلك الكرسي المصنوع...لا يمكن أن يقع فيها تغيير. فلا يمكن أن تتحول التفاحة المأكولة إلى تفاحة غير مأكولة والصورة إلى صورة غير مصنوعة... ومن هنا تتنافر "مازال" وأسماء المفاعيل الدالة على التحطيم والاستهلاك والخلق كما في (19ب) و(20ب). نفس القيد يصدق على أسماء الفواعل، كما في (18ب) و(18ج). فآكل وراسم لا يمكن أن تفيد إمكانية العدول عن الأكل والرسم.

الأفعال الناقصة وطبقة الأنشطة:

لتوضيح التفاعل الحاصل بين هاتين الطبقتين نقدم الأمثلة التالية:

(21) أ) كان زيد يجري

ب) كان زيد جاريا

(22) أ) صار زيد يجري

ب) صار زيد جاريا

(23) أ) مازال زيد يجري

ب) مازال زيد جاريا

يصف الفعل "جرى"، وهو من طبقة الأنشطة، وضعا متكررا في امتداد زمني لا يتقيد بنقطة نهاية محددة توقف حدث الجري. ف"زيد"، في الجمل

(21، 23)، يمكن أن يوصف بهذا الفعل في أية لحظة من اللحظات المكونة لهاته المدة الزمنية.

إذا كانت طبقة الأنشطة تصف أوضاعا متكررة في امتداد زمني لا يتقيد بنقطة نهاية محددة، وإذا كانت طبقة كان تدل على امتداد زمني داخلي، يمكن القول إن الطبقتين يشتركان معا في الامتداد وعدم التقيد بنقطة نهاية محددة. ومن هنا انسجامهما التام.

الأفعال الناقصة وطبقة الحالات:

لتوضيح التفاعل بين هاتين الطبقتين نقدم الأمثلة التالية:

(24) أ)* كان زيد يمرض

ب) كان زيد مريضا

(25) أ) كان زيد يفهم الدرس

ب) كان زيد فاهما الدرس

ج) كان الدرس مفهوما

(26) أ)* صار زيد يمرض

ب) صار زيد مريضا

(27) أ) صار زيد يفهم الدرس

ب) صار زيد فاهما الدرس

ج) صار الدرس مفهوما

(28) أ)* مازال زيد يمرض

ب) مازال زيد مريضا

(29) أ) مازال زيد يفهم الدرس

ب) مازال زيد فاهما الدرس

ج) مازال الدرس مفهوما

لنتأمل الأمثلة (24أ) و(26أ) و(28أ)، فللإجابة عن سبب لحنها، نميز بين نوعين من الأفعال الدالة على الحالة:

أ) أفعال حالة لا تقبل التغيير مثل مرض.

ب) أفعال حالة تقبل التغيير: يوجد فيها إمكان العدول عن هذه الحالة مثل فهم. وإذا سلمنا بوجود هذين النوعين من أفعال الحالة، يمكن القول إن أفعال الحالة الدالة على التغيير تنسجم مع الأفعال الناقصة إذا جاءت فضلة لعملية لهذه الأفعال (جملة فعلية أو مشارك)، أما الأفعال غير الدالة على التغيير، فلا تنسجم مع الأفعال الناقصة كما في (24أ) و(26أ) و(28أ) أعلاه، حيث الفضلة فعلية فعلها مضارع. يرتبط الفعل المضارع بالمقولة الجهية التدرج، الذي يدل على حدث يتم انتقاله من حالة إلى أخرى بعد مرور

مجموعة من المراحل، يتم فيها هذا الحدث. فإذا كان الأمر كذلك، فإن سبب لحن جمل من قبيل (24أ) مثلا، هو أن الفعل (مرض) يدل على حالة ثابتة، وبالتالي فهي متنافرة مع مفهوم التدرج الموجود في الفعل المضارع.

الأفعال الناقصة وطبقة الإتمامات:

لتوضيح التفاعل القائم بين الطبقتين نقدم الأمثلة التالية:

(30) أ)* كان زيد يصل

ب) كان زيد واصلا

(31) أ)* صار زيد يصل

ب) صار زيد واصلا

(32) أ)* مازال زيد يصل

ب)* مازال زيد واصلا.

(33) أ) كان زيد يقتل عمرا

ب) كان زيد قاتلا عمرا

ج) كان عمرو مقتولا

(34) أ) صار زيد يقتل عمرا

ب) صار زيد قاتلا عمرا

ج) صار عمرو مقتولا

(35) أ)* مازال زيد يقتل عمرا

ب)* مازال زيد قاتلا عمرا

ج)* مازال عمرو مقتولا

بالنظر إلى الأمثلة (30) إلى (35)، يتبادر إلى الذهن أن هذه الطبقة تحكمها بعض القيود. وقبل ذلك سنميز بين نوعين من المحمولات الدالة على الإتمامات: نوع يقبل إعادة الحدث، كما هو الحال بالنسبة للفعل (وصل)، ونوع لا يقبل إعادة الحدث كما هو الحال بالنسبة للفعل (قتل). وسيساهم هذا التمييز في تبرير لحن الجمل في (35).

يدل الفعل الجهي (مازال) بحكم بنيته المركبة من الفعل زال وحرف النفي ما على الدوام والثبوث، وهما معنيان يتحكمان في خصائصه الجهية. ويتركب مع محمول يدل على وقوع حدث في زمن سابق واستمراره في زمن لاحق. تدل الجملة (35أ): (* مازال زيد يقتل عمرا) على التدرج في القتل، وتدل (35جـ): (*مازال عمرو مقتولا) على أن عمرا محتمل أن يعود إلى

حالته قبل القتل، لأن مازال تدل على وقوع الحدث ومكوث نتيجة، وتقتضي كذلك احتمال عدول صفة القتل إلى حالة سابقة. وهذا غير ممكن، لأن (مقتول) تدل على انتهاء الحدث وثبوت نتيجته وكذلك استحالة عدول الموصوف عن حالة القتل. إن الجمل اللاحنة المتبقية تشكل حالتين: تدل الأولى على وجود التدرج في القتل كما في (35أ). وتدل الثانية على تنافر اللحظية الموجودة في "وصل" والتدرج المعبر عنه بالمضارع كما في (30أ) مثلا.

3. الخصائص الجهية للجمل الاسمية

إذا كانت الأفعال الجهية تساهم في تحديد الخصائص الجهية للجمل التي تتصدرها، فإن ثمة عناصر أخرى تساهم إلى حد كبير في هذا التحديد. قد تتدخل هذه العناصر في رفع اللبس عن بعض التراكيب التي رصدناها أثناء حديثنا عن تفاعل الأفعال الجهية وطبقات الأوضاع. وقد تنقل الفعل من طبقة جهية إلى طبقة جهية أخرى. من بين هذه العناصر، هناك الظروف والفواعل والمفعولات والمركبات الحرفية...

3.1. أثر الظروف الزمنية في تحديد جهة الجمل

إن جهة الحمل التي تتصدرها الأفعال الجهية لا تقوم على محتوى الفعل فقط، وإنما هناك مجموعة من العناصر تساهم في بنائها. من بين هذه العناصر نذكر الظروف التي تلعب دورا مهما يساهم في تحديد الخصائص الجهية للجمل المتصدرة لفعل من الأفعال الجهية. ونميز بين ثلاثة أنواع من الظروف:[11]

الظروف اللحظية: وهي ظروف تدل على نقطة زمنية مضبوطة مثل الظروف التي يتصدرها حرف (في)، ونمثل لها بالمثال التالي:

(36) وصل الخبر في الساعة الواحدة صباحا.

الظروف الامتدادية: تدل على مدة زمنية مضبوطة يتحكم فيها الحرفان (من) و(إلى). نمثل لها بالمثال التالي:

(37) استمر القصف من الساعة السادسة مساء إلى السابعة مساء.

الظروف الاشتمالية: هي ظروف غير مقيدة بنقطة معينة. تبتدئ بألفاظ من قبيل (طيلة) و(مدة) أو يتصدرها حرف الجر (اللام). نمثل لها بما يلي:

[11] انظر للتوسع: التوكاني (1989)، (ن. م)، ص. 80 وما بعدها.

(38) سجن الرجل مدة شهر

(39) توقف التيار الكهربائي لمدة نصف ساعة

إن الظروف التي تبتدئ بحرف الجر (في) تتلائم مع الأوضاع المحدودة التي تنتهي في نقطة زمنية محددة، في حين تتلاءم الظروف الزمنية التي تدل على فواصل زمنية أو على مدة زمنية لا محدودة مع الأوضاع اللامحدودة.

إذا كانت الظروف الزمنية تتلاءم مع أوضاع دون أخرى، فإن اختيار ظرف زمن ما لوصف وضع معين قد يساهم في رفع اللبس عن بعض التراكيب حيث يتوارد فعل جهي وفعل حالة أو فعل إتمام.

لنلاحظ التراكيب التالية:

(40) أ)* بدأ زيد يمرض

ب) بدأ زيد يمرض مع اقتراب الربيع

(41) أ)* كان زيد يمرض

ب) كان زيد يمرض في الصيف

(42) أ)* مازال زيد يمرض

ب) مازال زيد يحزن كلما تذكر وفاة والدته

(43) أ) بدأ التاجر يسافر كل صيف

ب) بدأ القطار يصل متأخرا كل أسبوع

ج) بدأ اللص يجد الحارس كل صباح أمام المتحف

إن دخول الظروف يرفع اللبس عن التراكيب (40ب) و(41ب) و(42ب) وينقل الوضع الذي يصفه فعل الحالة من وضع لا محدود إلى وضع محدود أو وضع دال على تكرار أو عادة.

بالنظر إلى (43) نلاحظ توارد فعل إتمام "سافر" و "وصل" و "وجد" وفعل شروع "بدأ" رغم تنافرهما من حيث الخصائص الجهية. فما العلة في ذلك؟

يبدو أن ظرفا من قبيل (كل سنة) و(كل أسبوع) (وكل مساء) يظهر خصائص المحدودية واللامحدودية في آن واحد. تصف هذه الظروف حدثا قد بدأ وانتهى. ومن تم فهي محدودة. وتصف فقط بداية حدث مطابق للحدث الذي سبقه. وهذه الخاصية الأخيرة لا تتوفر إلا في الظروف التكرارية التي تصف أوضاعا تتكرر. وبالتالي، فالظروف في (43) أعلاه ترتبط بتوزيع تكراري للأحداث.

2.3. *أثر الموضوعات*

إذا كانت الظروف تساهم في نحوية بعض التراكيب، أو في نقل وضع لامحدود إلى وضع محدود، حيث يتوارد فعل جهي وفعل من طبقة الإتمامات أو الحالات، فإن الموضوعات التي تتفرع إليها الأفعال الجهية قد تساهم هي الأخرى في تحديد خصائص الجمل المتضمنة لها. قد تساهم في نحوية بعض التراكيب، وقد تنقل الفعل من طبقة جهية إلى طبقة جهية أخرى.[12]

1.2.3. *أثر الفاعل (الجمع اللامعدود)*

(44) أ)* بدأ العامل يصل

ب) بدأ العمال يصلون

(45) أ)* كان الولد يمرض

ب) كان الأولاد يمرضون

بالنظر إلى (44) و(45) نستخلص ما يلي:

---

[12] انظر للتوسع فيما يخص أثر الموضوعات في تحديد الخصائص الجهية للجمل: تيني (1984) Tenny، والفاسي الفهري (1997).

أ) تعود سلامة (44ب) و(45ب) إلى استعمال الفاعل الجمع اللامعدود (العمال ـــ الأولاد).

ب) إن الفعل (وصل) من طبقة الإتمامات، عندما يرد مع فاعل جمع لا معدود، ينتقل إلى طبقة الأنشطة.

2.2.3. أثر المفعول (الجمع اللامعدود)

(46) أ) كان زيد يصنع الكرسي

ب) كان زيد يصنع الكراسي

إن استعمال المفعول الجمع (اللامعدود) ينقل الوضع المحدود كما في (46أ) إلى وضع لا محدود كما في (46ب) وبالتالي، ينقل (صنع) من فعل إنجاز إلى فعل نشاط.

خلاصة

ميزنا في هذه الورقة بين نوعين من الجهة: جهة الحدث والجهة بمعناها الضيق. تتعلق الجهة بوجهة نظر المتكلم، أما نمط الحدث فيتعلق بالطبيعة الضمنية للوضع.

ميزنا كذلك بين نوعين من الأوضاع: الأوضاع الحركية والأوضاع السكونية معتمدين التصنيف الوارد عند فندلر (67). فهناك الحالات والأنشطة والإنجازات والإتمامات. وقدمنا بعض الروائز للتمييز بين هاته الأنواع. من بين هذه الروائز: رائز الأمر، حيث لا يدل على الأمر إلا محمول حركي. ولا يأتي الأمر من المحمولات الدالة على الحالة. هناك روائز أخرى مثل التدرج واستعمال بعض الظروف...

قدمنا بعضا من الخصائص الجهية للأفعال الناقصة وأفعال الشروع، كما قدمنا بعضا من الخصائص الجهية التي تختص بها الفضلات الحملية المتفرعة عن هذه الأفعال.

رصدنا بعد ذلك تفاعل الفضلات الحملية والأفعال الجهية من حيث الخصائص الجهية. وانتهينا إلى أن الأفعال الجهية تنسجم مع طبقة الإنجازات والأنشطة إلى حد كبير. وتتنافر مع طبقة الحالات والإتمامات. وقد تستقيم تحت بعض الشروط والتي رصدنا بعضها كالإستجابة لمفهوم التعدد المعبر عنه بالجمع أو دخول بعض الظروف.

المراجع

بريسول، أحمد، 1994، *أفعال الشروع: دراسة مقارنة بين العربية الفصحى والعامية المغربية*، رسالة دبلوم الدراسات العليا، الرباط، كلية الآداب.

التوكاني، نعيمة، 1989، *خصائص المشتقات الجهية: اسم المفعول نموذجا*، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الدار البيضاء 2.

السيوطي، جلال الدين، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق هارون عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، *البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة*، دار توبقال، الدار البيضاء.

القبابي، حليمة، 1995، *أفعال المراقبة*، رسالة دبلوم الدراسات العليا، الرباط، كلية الآداب.

Fassi Fehri, A.: 1997a, Selective diathesis and Arabic forms, *Situated Languages, Technology and Communication*, ed. Fassi Fehri, A. Publications of The institute for Studies and Research on Arabisation-Rabat.

Lamiroy, B.: 1987, The Complementation of aspectual verbs, *Langage*, **63**.2.

Tenny, C.: 1994, *Aspectual Roles and the Syntax-Semantics Interface*, Kluwer, Dordrecht.

دلالة الزمن

محمد غاليم
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط

عن معجمة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي

1. إطار التوافق

يتعلق ما يلي بإمكانات التمثيل لمعجمة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي، داخل إطار عام مرتبط بقضايا التوافق بين الدلالة والتركيب. وينظر إلى التوافق، في الإطار المتبنى هنا، باعتبار أن كل مكون تركيبي كبير في الجملة (ج، م س، م و، م ح...) يوافق مكونا تصوريا في بنيتها الدلالية ينتمي إلى مقولة تصورية كبرى كـ**الحدث والحالة والشئ والمكان والمسار والزمن**... إلخ.[1]

ويعني هذا أن الوحدة المعجمية دالة تملك صفرا أو أكثر من مواقع الموضوعات المفتوحة التي تحل فيها قراءات المكونات التركيبية. ويتحقق ذلك عن طريق قاعدة تستعمل المعلومة المعجمية لدمج قراءات المفعولات

[1] نتبنى في ما يلي تصور التوافق في إطار الدلالة التصورية عند جاكندوف (1990) و(1997) Jackendoff خاصة، وانظر غاليم (1999). وانظر بخصوص الصهر في علاقته بالمعجمة تلمي (1980) Talmy، والفاسي الفهري (1997).

والفواعل التركيبية في مواقع الموضوعات المخصصة في بنية الرأس التصورية. وهذه القاعدة هي قاعدة صهر الموضوع في (2):

(2) صهر الموضوع

يتم تكوين البنية التصورية للمركب م س الذي ترأسه الوحدة المعجمية هـ كالتالي:

أ) في كل مكون يحمل قرينة في بنية هـ المعجمية التصورية، يتم صهر البنية التصورية للمركب م ز الذي يوافق الموقع الذي يحمل القرينة في سمة هـ التفريعية ؛

ب) وإذا كانت هـ فعلا، يتم صهر بنية الفاعل التصورية في المكون الذي يحمل القرينة أ في بنية هـ المعجمية التصورية.

فتعمل هذه القاعدة بشكل عادي في الحالات التي يكون فيها التوافق شفافا بين الدلالة والتركيب. وذلك في نحو:

(3) ذهب زيد إلى الرباط

فالفعل *ذهب* يتطلب دلاليا موضوعين: **الشيء** المتحرك **والمسار** المخصص للحركة كما يظهر في المدخل المعجمي التالي:

(4)
$$\begin{bmatrix} \text{ذهب} \\ [\text{-س، + ف}] \\ [\text{— م ح ب}] \\ \\ \begin{bmatrix} \text{ذهب} \\ \text{حدث} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{شيء} \end{bmatrix} \text{أ،} \begin{bmatrix} \text{مسار} \end{bmatrix} \text{ب} \end{bmatrix}$$

فتسند إلى الموضوع الأول القرينة أ التي تشير بالمواضعة إلى موقع الفاعل، ويملأ الموضوع الثاني بقراءة المركب الذي تسند إليه القرينة ب في السمة التفريعية للفعل.

إلا أن هناك حالات لا يكون فيها التوافق بهذه الصورة. فتظهر في معنى الجملة مكونات لا تظهر في التركيب، أي تكون ممعجمة (أو مضمنة) كليا في الفعل.[2] من ذلك أفعال مثل *علب* و *أعرق* في نحو:

(5) علب العمال الفاكهة

(6) أعرق زيد

[2] وانظر بخصوص ذلك غاليم (1996) والفاسي الفهري (1997).

حيث *معجم* الفعـــلان الكيان الذي يذهب إليـــه المحـــور، أي الهـــدف؛ وهـــو *العلبة* في (5) *والعراق* في (6).

ويتم رصد مثل هذه الحالات بناء على اعتبار مفاده أنه ما دامت المكونات التصورية التي تشكل موضوعات ضمنية تمعجمهـــا الأفعـــال لا تظهـــر في التركيب، فإنها لن تأخذ قرينة في البنية المعـــجمية التصورية حتـــى لا يتـــم ربطها بمواقع تفريعية؛ فتملأ هذه الموضوعات كليا بالمعلومات المستقاة مـــن الأفعال التي تخصصها. وذلك كما يظهر في (5أ) و (6أ):

(5) أ)

[جعل ، [شيء] أ، [ذهب ، [شيء] ب، [إلى [في [علبة [شيء]]]]]]
[حدث ،

(6) أ) [ذهب ، [شيء] أ، [إلى [العراق]]]
[حدث ، [شيء] أ، [مسار ، [شيء]]

2. معجمة الهدف الزمني

بموازاة أفعال مثل *أعرق* في (6) التي تمعجم الهدف المكاني، نجد في اللغـــة العربية أفعالا مثل:

(7) أمسى زيد

(8) أصبح عمرو

تمعجم الهدف الزمني الذي يدركه المحور. ومثلها أفعال نحو: *أضحى وأظهر وأسحر وأفجر وأنهر*، للدخول في هذه الأوقات. وكذلك *أشـــتى وأصـــاف وأربع وأخرف*، للدخـــول في أوقات الشتاء والصيف والربيـــع والخريـــف. فتكون بنية هذه الأفعال ممثلة في *أمسى*، كالتالي:

(9) [وجد ، [حالة] [شيء] أ، [في زم ، [مكان] [مساء] [زمن]]

وهناك أفعال أخرى تمعجم الهدف الزمني أيضا لكنها تعبر عن **أعمال**، نحو:

(10) أ) وقت زيد الاجتماع

ب) حين عمرو اللقاء

أي جعل للاجتماع وقتا وللقاء حينا. فتكون بنيتها كالتالي:

(11) [جعل / عمل] ([[ ] شيء] أ [ذهب زم / حدث] [حدث] ب [إلى زم / مسار] [وقت / زمن]) ( ) ( ) ( )

3. معجمة النعت المقيد الزمني

إلى جانب البنيات التصورية القائمة على مبدأ تأليف الدالات (أو دالة-موضوع)، هناك بنيات تصورية أخرى يستعمل فيها مكون معين باعتباره نعتا (modifier) لمكون آخر، كما هو الحال في نعت المركب الوصفي للمركب الإسمي أو نعت المركب الحرفي للمركب الفعلي في نحو (12) و (13) تباعا:

(12) أ) وردة بيضاء

ب). [وردة [شيء] [بيضاء / خاصية]]

(13) أ) سار زيد إلى المنزل في السادسة

ب). [ذهب ١ [زيد / شيء] ، [إلى / مسار ، [المنزل / مكان]] في زم [السادسة / زمن] حدث [مكان]]

فتكون البنية العامة لمثل هذه التراكيب بين الناعت والمنعوت هي (14):

(14) [كيان1] ← [س / [كيان2]]

ولإدماج قراءات النعوت المقيدة في قراءات المركبات المنعوتة، وجب أن نفترض في مكون قواعد التوافق قاعدة مثل (15)، إلى جانب قاعدة صهر الموضوع، مع افتراض مبسط مفاده أن النعوت المقيدة لمركب م س معين تعتبر أخوات ل س» داخل م س، أي أنها توجد في مستوى تركيبي يعلو المركبات المفرعة مقوليا:

(15) قاعدة النعت المقيد

إذا كان م ص أختا ل س» في م س، وكانت بنية م ص التصورية هي [ب / ص]، فإن بنية م س التصورية تكون هي: [... [ب ص]]

وبناء على هذا، وما دام المركب الحرفي: *في السادسة*، في (13)؛ يعتبر، كما سبق افتراضه، أختا لـ ف»، فإن انطباق (15) يكون ممكنا، وتخصص قراءة

(13) أ) كالتالي:

(16) [... [في زم / مكان] [السادسة / زمن]]

بهذا يتضح أن م ص، داخل م س، إذا كان مفرعا مقوليا عن طريق الرأس أو كان فاعلا فإن موقعه داخل بنية م س التصورية يحدده الرأس، وتدمج قراءته في الجملة بواسطة قاعدة صهر الموضوع. أما إذا لم يكن م ص مفرعا مقوليا عن طريق الرأس و لم يكن فاعلا، كما هو حال المركب الحرفي: في *السادسة*، في (13أ)، فإنه لا يخضع لقاعدة صهر الموضوع بل يتم إدماجه في قراءة م س عن طريق وسائل أخرى تعتبر قاعدة النعت المقيد في (15) أبسطها.[3]

3.1 معجمة *زمن الحدث*

في اللغة العربية أفعال تمعجم الزمن الذي يتم فيه الحدث، أي ما يوافق النعت المقيد الزمني: في *السادسة*، في (13 أ). ومن هذه الأفعال: *غدا*

[3] انظر جاكندوف (1990)، ص. 55–57.

(سار في الغداة) *وراح* (سار في الرواح) *وسرى* (سار في السرى أو في الليل) *وغلس* (سار في الغلس) *وهجر* (سار في الهاجرة) *وبكر* (سار بكرة).

فنجد إلى جانب (17أ) جملا مثل (17ب) تمعجم الزمن الذي يتم فيه الحدث:

(17) أ) سار زيد إلى المدينة (في السرى، في الغداة، في الهاجرة)

ب) (سرى، غدا، هجر) زيد إلى المدينة

ببنيات نحو:

(18) [... [في زم / مكان] [السرى / زمن]]

ففي البنيات المماثلة ل (17أ) التي لا تتم فيها المعجمة ينعت المركب الحرفي الزمني دالة الحدث وتنطبق قاعدة النعت المقيد لدمج قراءتي الجملة والمركب الحرفي. أما في البنيات التي تتم فيها المعجمة فلا يظهر النعت المقيد الزمني في التركيب في نحو (17ب)، فإن القاعدة لا تنطبق مادام مجالها غير موجود.

2.3. معجمة مدة الحدث

إلى جانب ما سبق، نجد في اللغة العربية أفعالا تمعجم المدة الزمنية التي يستغرقها الحدث، منها: *أحال* بالمكان (أقام به حولا) *وأزمن* بالمكان (أقام به زمنا) *وأحين* بالمكان (أقام به حينا) *وشتا وصاف وتربع* (أو ارتبع) وخرف بالمكان (أقام به في الشتاء والصيف والربيع والخريف). ومن هذه الأفعال في لغات أخرى كالأنجليزية ما تسميه ليفين (1993) Levin: «weekend verbs»، نحو: *to summer to sojourn to weekend to winter*.[4]

ونفترض أن بنيات مثل هذه الأفعال تقوم على دالة حدث هي: **مكث**، وأن النعت المقيد المخصص لمدة حدث المكوث يقوم على دالة تخصص هذه المدة نفترض أنها (19):

(19) $\begin{bmatrix} \text{مدة} \\ \text{زمن} \end{bmatrix}\left(\begin{bmatrix} \text{س} \\ \text{زمن} \end{bmatrix}\right)$

فتكون البنية العامة لأفعال مثل (20) هي (21):

(20) صاف زيد بالشاطئ

[4] انظر ليفين (1993)، ص. 275

(21) $\begin{bmatrix} \text{مكث} \\ \text{حدث} \end{bmatrix}\left(\begin{bmatrix} \text{زيد} \\ \text{شيء} \end{bmatrix}, \begin{bmatrix} \text{في} \\ \text{مكان} \end{bmatrix}\left(\begin{bmatrix} \text{الشاطىء} \\ \text{شيء} \end{bmatrix}\right), \begin{bmatrix} \text{مدة} \\ \text{زمن} \end{bmatrix}\left(\begin{bmatrix} \text{الصيف} \\ \text{زمن} \end{bmatrix}\right)\right)$

وكما هو الحال في أمثلة معجمة زمن الحدث فإن قاعدة النعت المقيد تنطبق في الحالات التي يظهر فيها نعت المدة الزمنية في التركيب، ولا تنطبق في الحالات التي يمعجم فيها الفعل هذا النعت.

المراجع

غاليم، محمد، 1996، عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى، ضمن كتاب: *اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب*، منشورات كلية الآداب بالرباط.

غاليم، محمد، 1999، *المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، بالرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1997، *المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية*، المركز الثقافي العربي.

Jackendoff, Ray: 1990, *Semantic Structures*, MIT Press.

Jackendoff, Ray: 1997, *Architecture of the Language Faculty*, MIT Press.

Levin. Beth: 1993, *English Verb Classes and Alternations, A Preliminary Investigation*, The University of Chicago Press.

Talmy.L: 1980, "Lexicalization Patterns: Semantic Structure in Léxical Forms", In: Shopen et al. eds., *Language Typology and Syntactic Description*, vol. 3. Cambridge University Press.

عبد المجيد جحفة
كلية الآداب، بمسيك

الزمن والجهة وتسويغ ظروف الزمن*

1. تقديم

لم يميز قدماء النحاة بين دلالة الظرف اللغوية ودلالته النحوية. ولعل ما قادهم إلى هذا الطرح أنهم تصوروا الظرف الزمني والظرف المكاني وعاءين للحدث. وهذا التصور يعبر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت. وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها..."[1].

ويكمن الفرق الأساسي بين ظروف الزمن وظروف المكان في أن ظروف المكان لايمكنها أن تُعيِّن بموضوع داخلي في الفعل، فالفعل لايتضمن موضوعا داخليا مكانيا، والموضوع الداخلي الوحيد فيه له طبيعة "زمنية".[2] ويسوق سيبويه، في موضع آخر، ما يشبه هذه الفكرة قائلا:

* أود أن أشكر للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري ملاحظاته بصدد صيغة من هذا العرض قدمتها في اليومين الدراسيين حول "البنى الزمنية وأشكالها"، اللذين نظمتهما جمعية اللسانيات بالمغرب بتعاون مع معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 8-9 مارس 1999. كما أشكر لصديقي الأستاذ محمد غاليم اقتراحاته المفيدة.

[1] سيبويه، "الكتاب"، ج.1، ص. 403-404.

[2] انظر الفاسي الفهري (1997).

"ويتعدى إلى الزمان [أي الفعل] ، نحو قولك: "ذهب"، لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال: "ذهب"، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: "سيذهب"، فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث. وذلك قولك: "قعد شهرين"، و"سيقعد شهرين"، وتقول: "ذهبت أمس"، و"سأذهب غدا"...".[3] ويدافع الأستراباذي عن الفكرة ذاتها بطريقة أخرى وفي سياق آخر، يقول: "...الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيَّنا كما يستفاد منها أحد الأزمنة وضعا...".[4]

إن المشاكل التي تواجهها النظرية اللغوية في بناء النسق الزمني والجهي هي المشاكل ذاتها التي تصطدم بها في تسويغ الظروف الزمنية (تركيبا ودلالة). وتضم طبقة الظروف الزمنية في اللغة العربية عددا كبيرا من الألفاظ، ولا يمكن تصنيفها دون التعرض إلى مختلف أوجه ورودها، من توزيع وتأويل. وسنتحدث عما يسوغ بعضها في إطار نسق عام للزمن والجهة، مركزين على الوقائع التأويلية. ونفترض أن نظرية للتأويل الظرفي لا يمكن أن يبرهَن عليها إلا داخل نظرية للنسق الزمني الجهي في اللغة الطبيعية.

[3] انظر "الكتاب"، ج. 1، ص. 35.

[4] انظر "شرح الكافية في النحو"، ج. 2، ص. 103.

فظروف الزمن تتنوع بتنوع المستوى الزمني و/أو الجهي الذي تسوغ فيه، كما أنها تتساوق إذا كانت المستويات المسوغة متساوقة.

نقدم، في هذا العمل، بعض الأفكار التي يمكن اعتمادها بوصفها جزءا من نظرية تسعى إلى أن تكون كافية بصدد الظروف بوجه عام. ونعتقد أن معالجة ظروف الزمن ينبغي أن تكون جزءا من معالجة أعم تشمل جميع أنواع الظروف في تنوعها الدلالي والتركيبي. وإذا كانت الدراسات الحالية تركز على الظروف وما يمكن أن تشلغله من مواقع في التركيب، وما تربطه من "متغيرات" داخل الجملة وخارجها، فلأن التوزيع و"المنقولية" من شأنهما أن يقيما الحجج على قيام بعض العمليات النحوية وعدم قيام بعضها الآخر.[5]

2. دور الزمن والجهة في النحو

سنعتمد إسقاطين ذَوَيْ طبيعة زمنية: إسقاط الزمن وإسقاط الجهة. ومعلوم أن إسقاط الجهة، بوصفه عجرة تركيبية، سبق أن اقترحه الفاسي الفهري (1987) في إطار افتراضه المعروف بـ "بناء-جهة" (VASP)، فبيَّن التعالق التركيبي الحاصل بين البناء والجهة في العربية. ونشير إلى أن النسق الزمني

[5] انظر الفاسي الفهري (1997).

عامة لا يشترك فيه التعالق بين الزمن والجهة سوى علاقة فرعية داخل تعالق أكبر يتضمن الوجه كذلك؛ فتعبر صرفياتٌ أخرى مرتبطة بالفعل عن معلومات زمنية ذات طبيعة وجهية.[6]

1.2. وظيفة الجهة في النحو

كيف يتم بناءُ الجهة والزمن داخل النحو؟ وكيف يتم بناؤهما مجتمعيْن؟ ننطلق من اقتراح كلاين Klein (1993) الذي يقول إن كلا من الزمن والجهة يقيمان علاقات ترتيب بين زمنين. ونقترح بناء هذا التوازي الدلالي بين المقولتين داخل التركيب اعتمادا على زاكَونا Zagona (1990) وستويل Stowell (1993): إن زْ وجهة (الرأسين) عبارة عن محمولين فضائيين زمنيين (من نوع الرؤوس الحرفية، مثل "في" و"بعد"). ويرتبط هذان الرأسان بإسقاط أقصى في التركيب (المركب الزمني والمركب الجهي)، ويرتبان موضوعين دالين على الزمن.

لكي نبني نظرية تجمع بين الزمن والجهة، علينا أن نحدد، أولا وقبل كل شيء، الدور النحوي الذي تقوم به الجهة. فهل الجهة مفهوم معجمي فحسب، ولا يتعدى هذا المستوى النحوي، أم مفهوم تركيبي؟ إن الجهة،

[6] وذلك ما أكده الفاسي الفهري (1993). انظر الفصل الرابع بالخصوص.

بحسب كمري Comrie (1976)، هي الطرق المختلفة التي يُنظر بها إلى التكوين الزمني الداخلي للأوضاع. فالجهة إذن تتضمن الطبقة الجهية للأوضاع، وهي ما يسميه كمري التكوين الزمني الداخلي، والأشكال الجهية، وهي ما يسميه الطرق المختلفة في النظر إلى الوضع. لن نهتم الآن بالطبقات الجهية (مقولات فاندلير مثلا)، وسنركز، عوض ذلك، على الأشكال الجهية التي تنقل وجهة نظر معينة بصدد الوضع الذي تصفه الجملة.

تشبّه سْميث Smith (1991) عمل وجهات النظر الجهية بعمل عدسات آلة التصوير، التي تجعل الأشياء مرئية عند من يستقبلها. والأوضاع هي الأشياء التي تصوّب وجهاتُ النظر العدسات نحوها. وكما تكون عدسة الآلة ضرورية كي يظهر الشيء في الصورة، فوجهات النظر ضرورية كي يكون الوضع الذي تصفه الجملة مرئيا.

لننظر إلى الجملة التالية:

(1) بنت هند منزلا

تدل هذه الجملة على الزمن الماضي، كما نعرف. وهنا يتم تقديم الحدث بوصفه كُلا، أي بوصفه قد تم. ونوضح ذلك اعتمادا على الخطاطة التالية:

(2) الخطاطة الزمنية لجملة ماضية:

بنت هند منزلا

[ب ن] (ب= نقطة البداية. ن= نقطة النهاية)

//////////

وتلعب الجهة دورا حاسما في التأويل الدلالي للجملة. وإذا شئنا أن نستمر في اعتبار وجهة النظر عدسة، قُلنا إن الجزء الذي تركّز عليه وجهة النظر يكون مرئيا في التأويل الدلالي. إن ما هو مركّز عليه له حكم خاص، وهو حكم "الرؤية" (visibility)؛ وما هو مرئي ومنظور هو ما يتم التصريح به.

ولننظر الآن إلى ما تصفه الجملة (3):

(3) كانت تبني منزلا

في مقابل ما سبق، تركز وجهة النظر التدريجية (3)، على جزء فرعي من حدث البناء، وهو جزء لا يتضمن بداية الحدث ولا تراكمه. وهنا يتم تقديم الحدث بدون بداية ولا نهاية، كما توضح الخطاطة (4):

(4) الخطاطة الزمنية للتدرج:

كانت تبني منزلا

[ب ن]

////

ففي الجملة التدرجية الممثَّل لها في (4)، لا يرى التأويل الدلالي غير فاصل زمني مركّز عليه داخل المحيط الزمني للحدث. وبما أن هذا الزمن لا يتضمن حدَّيْ الحدث (بدايته ونهايته)، فإن الجملة لا تُثبت ما إذا كان حدث البناء يتراكم، رغم أن الجملة تفيد الماضي. وبهذا يمكن الحصول على التقابل المنطقي التالي:

(5) كانت هند تبني منزلا غير أنها لم تكمله

في مقابل هذا، يتم النظر في الجملة (1) الدالة على الماضي البسيط، إلى الحدث في كليته، بوصفه ذا حدين. وبهذا تشكل (6) حكما مرتبكا من الناحية المنطقية:

(6) # بَنَتْ هند منزلا غير أنها لم تكمله

نخلص إلى أن دور الجهة هو التركيز على فاصل زمني (أو انتقاؤه) في المحيط الزمني للحدث الذي تصفه الجملة. ولا يرى التأويل الدلالي غير الفاصل الزمني الذي تركز عليه الجهة. نسمي الفاصل المركَّز عليه في زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف زمنَ التصريح (زتص) (انظر كلاين (1995)). وزمن التصريح هو الزمن الذي نقيم بصدده تقريرا أو حكما.

بعد تحديدنا لدور الجهة، الذي لخصناه في التركيز على فاصل زمني في زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف، لننتقل إلى الزمن (التركيبي).

2.2. *دور الزمن في النحو*

عولج الزمن باعتباره يقيم علاقة ترتيب بين زمنين. فالزمن يربط بين زمن التلفظ (=.زظ) والزمن الذي يحصل فيه الحدث/الحالة (=زح) الذي يعبر عنه م ف. وبذلك، فالماضي يرتب زح قبل زظ، أما المستقبل فيرتب زح بعد زظ:[7]

(7) أ.ماض: زح ـــ زظ

ب. مستقبل: زظ ـــ زح

[7] نعتمد أوليا هذا التحديد رغم الانتقادات الواضحة التي قدمها هورنستاين Hornstein (1990) بصدد الربط المباشر بين زمن التلفظ. فهورنستاين يقترح أن تكون العلاقة بين زح وزظ مشتقة من تفاعل علاقتين هما: العلاقة بين زمن التلفظ وزمن الإحالة من جهة، والعلاقة بين زمن الإحالة وزمن الحدث من جهة أخرى. وتبين الوقائع أن هاتين العلاقتين قائمتان. وانظر الفصل الثالث الذي يخصصه للاستدلال على وجود زمن الإحالة باعتباره مركزيا في رسم التأويل الزمني للجملة، وذلك من خلال عدة وقائع أهمها التباس إحالة الظروف في الجملة. وسنبين في هذا المقال أن زمن الإحالة يمكن الاستعاضة عنه. ولا ينبغي أن نماثل هنا بين زمن التصريح وزمن الإحالة، فهما مختلفان.

1.2.2. *تركيب الزمن*

اقترحت بعض الأعمال حول الزمن أن يتم اشتقاق تركيب الزمن ودلالته من نظرية للتمثيل البنيوي للزمن اعتمادا على مبادئ النحو الكلي [8]

تقترح زاكَونا (1990)، ومن بعدها سطويل (1993)، ترجمة فكرة ربط الزمن بين زمنين داخل التركيب عن طريق شطر الزمن بنيويا إلى مكوناته الدلالية (وهي أزمنة ريشنباخ: زظ، وزإ، وزح). كما تقترح أن الزمن رأس وإسقاطه الأعلى هو المركب الزمني، ويتخذ مركبين دالين على الزمن بوصفهما موضوعين له. موضوعه الخارجي هو الزمن الإحالي (وهو زظ في الجملة الرئيسية)، وموضوعه الداخلي هو زح.

ويتبنى سطويل هذا الاقتراح مضيفا أن الزمن عبارة عن محمول ثنائي يقيم علاقة ترتيب زمني بين موضوعيه الدالين على الزمن. ويعالج سطويل الزمن الماضي بوصفه محمولا للترتيب الزمني بمعنى "بعد" (زظ بعد زح)،

[8] وقد تكون هذه المبادئ مستقلة، كما نجد عند هورنستاين (1990). وانظر إنش (1987)Enç، وزاكَونا (1990)، والفاسي الفهري (1993)، وسطويل (1993)، وجيورجي وبيانيزي (1991) Giorgi and Pianesi، من بين آخرين.

ويعالج الزمن الحـــاضر بوصفه محمولا للترتيب الزمـــني بمعنـــى "في" (زظ في زح). ونوضح مقترح سطويل حول البنية المركبية للزمن من خلال (8ج–د):

(8) البنية المركبية للزمن (سطويل مبسَّطا).[9][10]

أ) ماض: ---|------[---]---

⟶ زح ⟶ زظ

زظ

ب) حاضر: ------[---|---]---

زح

[9] لا نورد المستقبل هنا لأنه عبارة عن وجه. ومن أدلة وجهيته علاقة التوزيع التكاملي بين صرفيته ("السين" أو "سوف") وبعض الوجوه، مثل "قد" و"إن"، كما أنه لايدخل على هذه الصرفية النفي ذو الطبيعـــة الوجهيـــة عمومـــا. وانظر عددا من الأدلة التي يوردها الفاسي الفهري (1993) بصدد وجهية المستقبل، وانظـــر أيضـــا أقسام النفي وتعبيرها عن الوجه، في الفصل الرابع.

[10] ويسمي سطويل زمن الحدث موضوع الحدث. ويعالج موضوع الحدث هذا بوصفه موضوعـــا مفيـــدا للزمن، كما يفترض أن كل المحمولات لها موضوع حدث (زمني). ويفترض أن هذا الموضـــوع الزمـــني هـــو الموضوع الخارجي الحقيقي للفعل. وبما أنه هو موضوع الفعل (الخارجي) الأعلى، فإنه يولد قاعديا في أعلـــى موقع للفاعل داخل م ف.

ج)

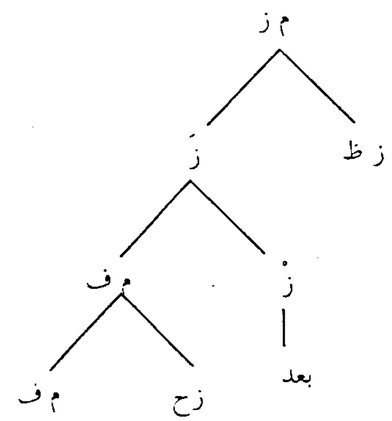

د)

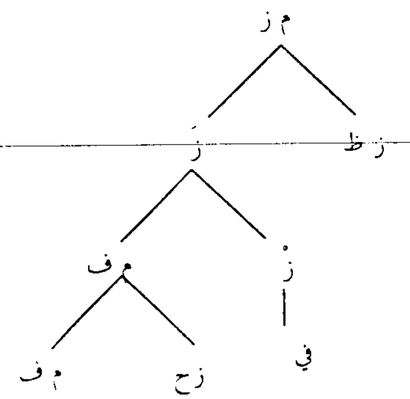

2.2.2 *ظروف الزمن المطلقة والنسبية:*

لننتقل إلى ظروف الزمن. تميز الأدبيـــات اللغوية بين الأزمنـــة المســـماة مطلقة والأزمنة المسماة نسبية. والزمن المطلـــق يكتسب قيمته بالنظر إلى زمن التلفظ، أما الزمن النسبي فيكتسب قيمتـــه بالنظر إلى زمن آخر يقوم بـــدور

زمن التلفظ، وهو زمن الاحالة في نسق ريشنباخ. نلاحظ أن الجملة 9 تصف حدثا وقع قبل زمن التلفظ، ولذلك فقيمتها الزمنية هي المضي. ويمكن أن نمثل لها اعتمادا على نسق ريشنباخ بما يلي. زح، زإ-زظ. واعتبارا لهذا ، يسمى زمن الجملة الاشاري زمنا مطلقا.

9) جاء زيد (زح،زإ-زظ)

ولكن جملا من قبيل (10) تتضمن، إلى جانب الزمن المطلق الذي يعبر عنه الفعل الدامج، زمنا نسبيا يعبر عنه الفعل المدمج -فر- هنا.[11]

10) كان المجرم (قد) فر (حين طوقت الشرطة المكان)

في الجملة (10) يحصل الفرار قبل تطويق المكان. ولذلك، فزمن الفرار نسبي بالنظر إلى زمن "تطويق الشرطة المكان"، وهو زمن "كان". فالفرار حصل قبل الماضي الذي ترمز إليه "كان"، وبذلك فزمنه نسبي بالنظر إلى زمن "كان".

[11] انظر، من أجل تطوير نوعي لنظرية ريشنباخ، هورنستاين (1990). ويقترح هورنستاين أن يشتق التأويل الزمني للجملة (10) من خلال قيد يسميه قيد الروابط الزمنية. هورنستاين (1990)، الفصل الثاني.

يوازي الإطلاق والنسبية ما تفيده بعض الظروف الزمنية. يموقع التمثيل الزمني للجملة (11) الزيارة في "أمس". ويموقع التمثيل الزمني للجملة (12) المغيب بعد حصول الزيارة (أي المغيب بعد الزيارة في اتجاه الحاضر).

(11) زارنا خالد أمس

(12) زارنا خالد قبل المغيب

إن الظرفين، في (11) و(12)، يموقعان الحدث ولا يصفان امتداده؛ غير أن موقعة الأول مطلقة، وموقعة الثاني نسبية. فكيف يعالج هذا التوازي في البنية الموضوعية للزمن كما حددناها آنفا؟

إن الظرف "أمس" يراقبه زظ؛ أما الظرف "قبل"، وما كان على شاكلته، فلا يراقبه زظ.[12] وعموما، فالظرفان "أمس" و"غدا" ينسخان البنية الزمنية للماضي والمستقبل، تباعا. أما "قبل" و"بعد" فلا يتحدد زمنهما إلا بالنظر إلى زمن الحدث الرئيسي. فالظرف "أمس" يعني اليوم الذي يسبق هذا اليوم الذي أتلفظ فيه. أما "قبل" فلا يمكنه أن يحيل على شيء إذا لم يربط بحدث مربوط بدوره بزمن تلفظ.[13]

[12] وهذا يلتقي بالفكرة التي تقول إن الزمن المطلق حر كالضمير، أما الزمن النسبي فمربوط كالعائد. انظر الفاسي الفهري (1993).

[13] ويمكن رصد التعالق الزمني الذي يخلقه ظرف مثل "أمس" اعتمادا على ما يسميه هورنستاين (1990) البنيات الزمنية المشتقة. أما التعالق الذي يخلقه ظرف مثل "قبل" فلا يندرج في هذا الإطار.

ومن الأدلة على هذا أن "قبل" تصف "أمس"، ولا يصح العكس:

(13) رحل$_1$ أمس$_1$ قبل وصول زيد

(14) أ)* رحل$_1$ قبل وصول زيد أمس$_1$

ب) رحل قبل وصول$_1$زيد أمس$_1$

والملاحظ أن (14أ) يمكن أن تصح على اعتبار أن "أمس" تحيل زمنيا على ما تحيل عليه "قبل وصول زيد"، وهو تأويل (14ب). وتشير مواقع القرائن في الجملتين السالفتي الذكر إلى هذين التأويلين.

ولهذا نفترض أن الظروف المطلقة تنتقي م ز، أما الظروف النسبية (المعالقة) فتنتقي م جهيا، أو م ز مربوطا بم ز أعلى منه. ومما يدعم هذا الافتراض أن "بعد" و"قبل" وما شابههما ظروف تربط علاقة زمنية بين حدثين أساسها الترتيب، وإن قُضعت عما يضاف إليها عادة:

(15) لما انقطع المطرُ صفا الجو بعدَ

(16) صفا الجو بعداً (عباس حسن، ج2، ص 248).

فهي تربط علاقة زمنية بين حدثين، ولا تربط بالضرورة علاقة زمنية بين زمن الفعل وما تفيده إلا بصورة غير مباشرة. ولذلك يمكن أن يقع

الحدثان في هذا السياق في أي زمن إحالي بدون أن يؤثر ذلك على الربط الزمني الترتيبي بين الحدثين المخصوصين.

إذن، ينعت "أمس" وما شابهه رأس م ز (زْ)، أما "قبل" وما أشبهه فلا ينعت زْ بصورة مباشرة، إنه ينعت جهةْ، وهي مستوى مدمج في م ز، كما سنرى.

3. الزمن والجهة

نذكر أننا نروم بناء نظرية لدلالة العلاقات الزمنية وتركيبها. تُشتق بصورة موحَّدة من تفاعل الزمن والجهة. ولكي نشتق التفاعل القائم بين الزمن والجهة، علينا أن نتعامل مع الزمن والجهة بنفس الأوليات النظرية الدلالية والتركيبية. وسنقيم نوعا من التوازي بين دلالة الزمن ودلالة الجهة، ثم نقيم نوعا من التوازي بين تركيب الزمن وتركيب الجهة.

1.3. المقاربة الدلالية للزمن والجهة

لكي نتمكن من المعالجة كل من الزمن والجهة بنفس الأوليات الدلاليـــة، نفترض أنه، بما أن الزمن عولج باعتباره يربط بين زمنين، فإن الجهة ينبغـــي أن تعالج كذلك بوصفها تربط بين زمنين. وبهذا نحصل على الاقتراح التالي:

(17) الجهة، مثل الزمن، تربط (ترتب) زمنين: تربـــط الجهة زمـــن الحـــدث بزمن التصريح، ويربط الزمن زمن التصريح بزمن التلفظ. (كلاين (1995)).

نسجل هنا أن الزمن لا يرتّب بصورة مبـــاشرة زمن الحدث بـــالنظر إلى زمن التلفـــظ. ولا نتفق في هذا مع نظرية ريشـــنباخ (1947) وهورنســـتاين (1990) وآخرين. فالأوليات التركيبية للزمن عند هؤلاء تحدَّد بواسطة النقـــط الزمنية الثلاث التي اقترحها ريشنباخ: زمن التلفظ وزمـــن الحـــدث وزمـــن الإحالة.

2.3. المقاربة التركيبية للزمن والجهة

بعد أن وحدنـــا بين الزمن والجهـــة من ناحية أولياتهما الدلالية، علينـــا الآن أن نوحد بين تركيب الزمن وتركيب الجهة، فنجعلهـــا مشـــتقين مـــن نفس الأوليـــات التركيبية. ويمكن التعبير عن فكرة ربط الزمن بـــين زمنـــين

داخل التركيب عن طريق رد الزمن بنيويـــا إلى مكوناته الدلالية. ونفـــترض الشئ ذاته بالنسبة للجهة: فتشتيت الجهة بنيويا إلى مكوناتها الدلاليـــة يعـــبر تركيبيـــا عن ربط الجهـــة بين زمنين. ونقترح أن كلا من الزمـــن والجهـــة يمكن أن يحلّلا بنيويا إلى نفس المكونات الدلالية إذا ما افترضنا أن كلا مـــن الزمن والجهة محمولان فضائيان زمنيان يرتبان زمنين.

عولج الزمن بوصفه رأســـا لمقولة عليا (م ز)، ويتخذ مركبـــين مفيديـــن للزمن بوصفهمـــا موضوعين له. ونقترح أن الجهة، مثل الزمن، عبارة عـــن رأس لمقولة عليا (م جهي) يتخذ مركبين مفيدين للزمن بوصهما موضوعـــين له. وإذا كان رأس المركب الزمني عبـــارة عن محمول فضائي زمـــني يقيـــم علاقة ترتيب بين موضوعيه، فإن رأس المركب الجهي هو أيضـــا محمـــول فضائي زمني يقيم علاقة ترتيب بين موضوعيه. وفي إطـــار هذا الاقـــتراح، يبدو أنه بالإمكان أن نتصور علاقة مرآة بين الزمن والجهة دلالـــة وتركيبـــا. ونلخص ذلك في (18):

(18) تركيب موحَّد للزمن والجهة

أ) الزمن والجهة محمولان ثنائيان يفيدان الترتيب الفضائي الزمني، وموضوعـــا كل منهما مركبان مفيدان للزمن.

ب) الموضوع الجارجي للجهة (جهةْ) زمـــن إحـــالي (زمـــن التصريـــح)، وموضوعها الداخلي هو زمن الحدث الذي يعبر عنه م ف (ز ح).

ج) الموضوع الخارجي للزمن (زمنْ) زمن إحالي (زمن التلفظ)

ونذكر أن دور الجهة هو التركيز على فاصل زمني في المحيط الزمني للحدث الذي تصفه الجملة. والزمن الذي تركز عليه الجهة هو زمن التصريح. فكيف تختار الجهة فاصلا في زمن الحدث الذي يفيده الفعل؟ يتم ذلك عن طريق إقامة علاقة بين زمن التصريح وزمن الحدث، وقد تكون هذه العلاقة ترتيبية (أن يترتّب زمن التصريح **بعد** أو **قبل** زمن الحدث)، وقد تكون علاقة **طوبولوجية** (أن يرتّب زمن التصريح **داخل/في** زمن الحدث). بعد هذا يرتب الزمن الفاصل الزمني الذي ركزت عليه الجهة (أي زمن التصريح) بالنظر إلى زمن التلفظ (قبله أو بعده أو فيه)

(19) البنية المركبية للزمن والجهة.[14]

[14] نلاحظ أن زمن الإحتلة، كما ورد عند ريشنباخ، لا وجود له هنا. وما "يعوضه" هو المعنى المحمولي للرأس ("في" أو "بعد"). وعوض اعتماده العلاقتين ز ظ ز/ وز/ ز ح، نكون بصدد شكل بدائي واحد يتضمن محمولا يفرع إلى موضوعين.

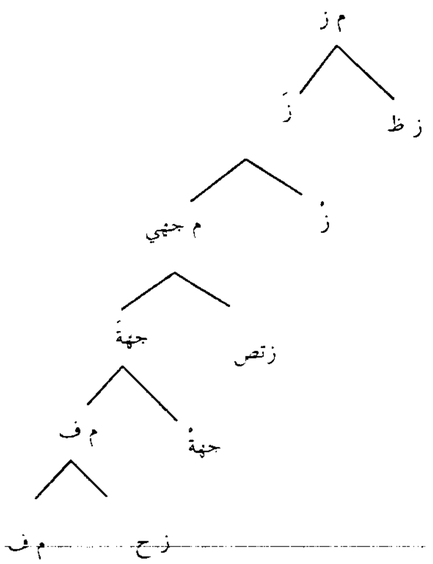

إذا صح التوازي الصارم الذي اقترحناه بين تركيب الزمن وتركيب الجهة، فإنه بالإمكان أن نختزل العلاقات الزمنية والجهية في خطاطة بسيطة: رأس من النمط الحرفي (بعد/في) تقيم علاقة فضائية زمنية بين موضوعيه. وسنستدل على كل هذا من خلال معالجة للتدرج، على أنه بالإمكان تعميم ذلك على التمام. ونلخص هذه المعالجة في (20):

(20) أ) زْ وجهةْ محمولان للترتيب الفضائي الزمني.

ب) رأس م ز محمولٌ للترتيب الفضائي الزمني بمعنى "بعد" بالنسبة للماضي، أو "في" بالنسبة للحاضر.

ج) رأس الجهة محمولٌ للترتيب الفضائي الزمني بمعنى "بعد" بالنسبة لجهة التمام، أو "في" بالنسبة لجهة التدرج.

للاقتراح الوارد في (20) مزيتـــان: أولا أنه يشتق التفاعل التـــأليفي بـــين الزمن والجهة بدون اللجوء إلى موضوعية السمات (+/- منته، +/- تـــام). فالسمات الخاصة يتم إدراجها، في نسق أزمنة ريشنباخ، قصد التميـــيز بـــين الماضي البسيط والماضي المتدرج، مثلا، كما هو موضوع في (21)، حيث يشير السهم فوق زح في (21 ب) إلى أن الحدث المقصود ليس لحظيا وإنما يمتـــد في الزمن.

(21) أ) ماض: زح، زإ-زظ (نامت هند)

ب) ماض متدرج: زح، زإ-زظ (كانت هند تنام)

إن أي نموذج يرتكز على أزمنة ريشنبـــاخ الثلاثة يمكنه أن يدمـــج التـــام في نسق لتمثيل الزمن. فالتام يعمل مثل "زمن ماض": إنه يموقع زمن الحدث في الماضي بالنظر إلى زمن الإحالـــة. والاقتراح أعلاه، الـــذي يقـــول إن الزمن الماضي وجهة التمام كلاهما محمول فضائي زمني بمعنى "بعد" يقبـــض على هذه الفكرة. والمشكل هو كيف ندمج المتدرج داخـــل نســـق لتمثيـــل الزمن؟ الطرح الذي يبدو منسجمـــا مع ما سبق، هو الذي يقول إن جهـــة التدرج مثل "زمن حاضر": فكل منهما محمول فضائي زمـــني بمعنـــى "في". وبهذا، فـــالنظرية المقترَحة تشتق بصورة موحَّدة تأويل المتدرج والتـــام مـــن نفس الأوليـــات التركيبية والدلالية: محمولان فضائيان زمنيان يرتبان زمنين.

4. البنية المركبة لجهة التدرج

لننظر إلى المثال الموجود في (22)، وهو مثال يفيد التدرج في المـــاضي. إن (22) تصف سيرورة: كان زيد يخوض في بناء منزل. ونقترح أن (22) لها البنية المركبية (23).

(22) كان زيد يبني منزلا (زح= [ز1، ز2])

في (23)، زح عبـــارة عن فاصل مربوط [ز1، ز2] ، حيث ز2 هو الزمـــن الذي يحدد نقطة نهاية الحدث. وجهة التدرج عبارة عن محمول بمعنـــى "في": إنه يضع زمن التصريح في زمن الحدث. وبهذا، فإنه ينتقي زمنا متضمنـــا في الفاصل [ز1، ز2]. والزمن الماضي محمول بمعنى "بعد"، إنه يرتب زظ بعـــد زمن التصريح. وبهذا، فـــإن (23) تركز على فاصل فرعي داخـــل الفـــاصل الذي يحدده حدث البناء. وهذا الفـــاصل الفرعي بدوره مَوقَع في الماضي، بما أن زظ مرتَّب (بواسطة الزمن) بعد هذا الفاصل الفرعي (أي: بعـــد زمـــن التصريح).

(23) البنية المركبية للماضي المتدرج

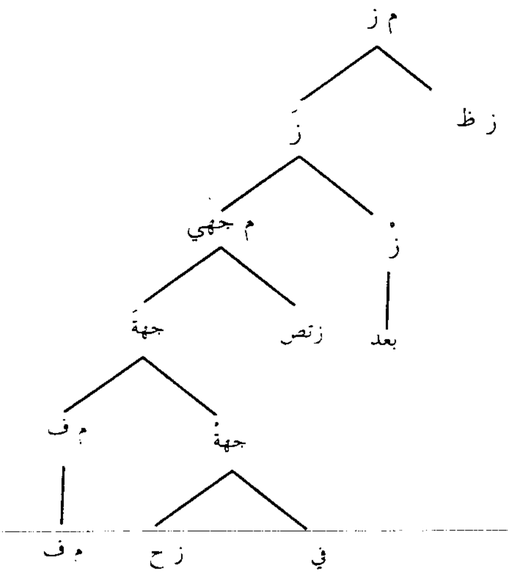

نفترض أن ما يراه التـأويل الدلالي هو الفاصل الموجـود داخـل زمـن الحدث (الذي يحيل عليه م ف)، والذي ركزت عليه الجهة. والزمن الـذي تركز عليه الجهة في (23)، والذي سميناه زمن التصريح، ينبغي أن يكون فاصلا فرعيا في زمن الحدث، أي أنـه ينبغي أن يكون متضمنا في زمن الحدث. وبما أن زمن التصريح لا يتضمن نقطتي بدايـة الحدث ونهايته، فإنه لا يقـام أي تصريح بصدد تراكم حدث البنـاء، رغم أن الجملة في المـاضي. وبهـذا يمكن أن نعلق على (22) بما يلي: "ولكنه لم يكملهـا" أو "وما زال يبنيهـا"، أو "وقد أنهى بناءها هذا الصيف".

وللجملة (24)، الدالة على الحاضر المتدرج، نفس البنية المركبية التي للجملة التدرجيـة في (22)، كما هو موضح في (25). والفرق الوحيـد بـين (22) و(24) هو زمن الجملـة (ماض مقابل حاضر). وإذا كان الرأس المحمـولي في (23) بمعنى "بعد"، فإن هذا الرأس له معنى "في" في (25).

(24) يبني زيد منزلا

غالبا ما تخلط الأدبيات بين التدرج والحاضر (وذلك ما صنعتـه بعـض التناولات الاستشراقية، وكذلك فعلت في معالجة الماضي والتمـام). وهـذا النسق الذي نقترحه يبين الفرق بجلاء. إن جهة التدرج محمول فضائي زمـني بمعنى في: إنه يضع ز تص في زح، وبذلك فإنه ينتقي زمنا متضمنا في زمـن الحدث الذي يعبر عنه م ف. والزمن الحـاضر بدوره محمول فضائي زمـني بمعنى في: إنه يضع زظ في زتص. وبهذا، فإن (25) تركز على فاصل فرعي في زمن حدث البناء. وهذا الفاصل الفرعي يتموقع في الحاضر بما أنـه يتضمـن زظ.

(25) الحاضر المتدرج:

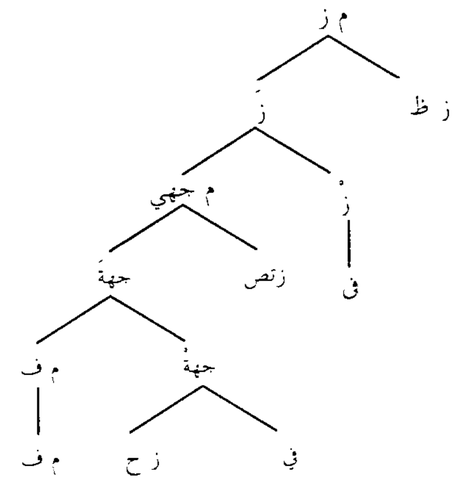

وهذا التمثيل من شأنه أن يفسر التباس الظرف "الآن". فلهذا الظرف ثلاثة استعمالات، كما هو معلوم:

(26) أ) نعت زمن التلفظ: "أنا أتكلم الآن"

ب) تقريب الماضي من الحاضر: "الآن حصحص الحق"

ج) تقريب المستقبل من الحاضر "ستتابعون الآن حلقة جديدة"

في التأويل (26أ) ينعت الظرفُ الرأس المربوط بالرأس زْ (مثل "أمس" و"غدا"). وفي التأويلين (26ب) و(26ج) ينعت الظرف الرأس زْ بدون أن يكون له ارتباط بالرأس جهةْ. وواضح أن هذه الفروق التأويلية إنما ترجع إلى المستوى الذي تسوغ فيه.

5. ظروف الكمية: المحدودية/ اللامحدودية

لننظر الآن إلى الجهة بالمعنى الذي أغفلناه لحد الآن. بينت الأدبيات الجهية (الخاصة بأنماط الأحداث) أن الأحداث التي تعبر عنها المركبات الفعلية قد تكون محدودة أوغير محدودة من حيث تكوينها الزمني الداخلي. لننظر إلى الزوج الجملي في (27):

(27) أ) كتب زيد

ب) كتب زيد قصيدة

ولعل أهم رائز للحكم على محدودية / لا محدودية هاتين الجملتين رائز ظروف المقدار الزمني، بحيث تساوق الوضعَ المحدود ظروف مقدار محدودة فيما تساوق الوضع اللامحدود ظروف مقدار لا محدودة:

(28) أ) كتب زيد ساعتين /دهرا

ب) # كتب زيد قصيدة ساعتين/ دهرا

يبين هذا الرائز أن (27أ) تصف وضعا غير محدود، وأن (27ب) تصف وضعا محدودا. إلا أن أهم شيء يبرزه هذا الرائز هو أن "ساعتين/ دهرا" عبارة عن ظرف مقدار لا محدود. فما هو ظرف المقدار المحدود الذي يمكن أن يساوق جملا من قبيل (27ب)؟ لكي تقبل الجملة (28ب) ينبغي إدخال

الحرف "في" قبل ظرف الزمن. إن الظرف، في هذا السياق المخصوص، لا ينبغي أن "يتضمن معنى في"، بل ينبغي أن يحقق "في". فهل يمكن القول إن الأوضاع المحدودة لا تساوقها ظروف مقدار؟ إن الوضع المحدود ينتقي العبارة الظرفية في "ساعتين"، ولا ينتقي الظرف "ساعتين". ويتم هذا الانتقاء في مستوى م ف (أو ماتسميه كيرون (1998) وآخرون "مركب القياس")، وتنقل هذه المعلومة في زح، ثم في زتص.

غير أن الظروف اللامحدودة ترد ملتبسة في بعض التراكيب، نحو (29)، بحيث قد يصف الظرف "يوما" مدة النوم غير المحدودة، أو بموقع حدث النوم في يوم ما.

(29) نام زيد يوما

ولكن الجمل الدالة على وضع محدود لا تتعرض لهذا الالتباس:

(30)كتب زيد قصيدة يوما (أي: في يوم ما)

فإذا وردت ظروف دالة على المقدار في وضع محدود فإن التأويل لا يرى فيها كميتها، وإنما يرى فيها نعتا للزمن الإحالي للجملة. وبذلك لا يقع التباس، والدليل على عدم الالتباس هذا لحنُ جمل من قبيل:

(31) # كتب زيد قصيدة يوما أمس

حيث لا يمكن أن نموقع الحدث إشاريا (أمس) ولا إشاريا (يوما) في الآن ذاته.

وفي مقابل لحن (31)، نرى أن (32) غير لاحنة:

(32) كتب زيد ساعتين أمس

بحيث تنعت ساعتين عدم المحدودية، فيما تنعت "أمس" الإحالة الزمنية للجملة. وهذا يبين أن الظرفين يسوغان في مستويين مختلفين، فالأول يسوغ في إطار م ز، أما الثاني فيسوغ في إطار محتوى زح الذي يعبر عنه م ف. والالتباس الوارد في (29)، مثلا، إنما مرده إلى المستوى الذي سوغ فيه الظرف.

خاتمة

حاولنا أن نبين ترابط مشاكل دراسة الظروف الزمنية بمشاكل بناء النسق الزمني والجهي. ولاحظنا أنه بالإمكان التوحيد بين الزمن والجهة من الناحيتين التركيبية والدلالية، وذلك باعتماد مفهوم الترتيب الزمني، وهو مفهوم جوهري في الزمن. وقد أوضحنا أن معالجة ظروف الزمن في هذا الإطار من شأنها أن تبين مستوى تسويغ كل نوع من الظروف الزمنية، وتقدم تفسيرا لالتباس الظروف وتساوقاتها.

المراجع

الأستراباذي، رضي الدين، شرح *الكافية في النحو*، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن يعيش، شرح *المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ.

حسن، عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.

جحفة، عبد المجيد، 1996، الحدث في المفعول، ضمن *اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب*، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات كلية الآداب، الرباط.

جحفة، عبد المجيد، 1999، المركب الاسمي *والجهة*، ضمن *المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة*، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري وعبد الرزاق تورابي ومحمد الرحالي ومحمد غاليم، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

سيبويه، أبو بشر، 1988، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. 3.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1991، *البناء الموازي*، دار توبقال للنشر.

Bach, E.: 1981, On Time, Tense, and Aspect: An Essay in English Metaphysics, in P. Cole ed., *Radical Pragmatics*, Academic Press, NY.

Comrie, B.: 1976, *Aspect*, Cambridge Univ. Press, Cambridge.

Enç, M.: 1987, Anchoring Conditions for Tense, *Linguistic Inquiry* **18**.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer Academic Publishers, Holland.

Fassi Fehri, A.: 1996, Selective Diathesis and Arabic Forms, in A. Fassi Fehri ed., *Proceedings of the Conference on Situated languages, Technology and communication*, Publications of IERA, Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic Adverbs: A preliminary Investigation, *Linguistic Research, vol* **2. 1**.

Giorgi, A. and Pianesi, F.: 1991, Toward a Syntax of Temporal Representation, *Probus* **3. 2.**

Guéron, J.: 1998, On the Syntactic Domains of Temporal Interpretation, ms. Paris-Nanterre.

Hornstein, N.: 1991, *As Time Goes By*, MIT Press, Cambridge, Massachusetts.

Jespersen, O.: 1924, *La philosophie de la grammaire*, tr. A. Culioli, Minuit, Paris.

Klein, W.: 1995, A Time Relational Analysis of Russian Aspect, *Language, vol.* **71. 4**.

Reichenbach, H.: 1947, Elements of Symbolic Logic, MacMillan, NY.

Smith, C.: 1991, *The Parameter of Aspect*, Kluwer Academic Publishers, Holland.

Stowell, J.: 1993, Syntax of Tense, ms., University of California, Los Angeles.

Stowell, J. (to appear), The Phrase Structure of tense, to appear in J. Rooryck & L. Zaring eds., *Phrase Structure and the Lexicon*, Dordrecht, Kluwer.

Zagona, K.: 1990, *Times as Temporal Argument Structure*, ms., University of washington.

العربي بلوش
كلية الآداب، الرباط

النفي وبنية الفعل الزمنية

تقديم

اختلفت الأدبيات في تحديد علاقة النفي والزمن في اللغة العربية، ويبدو أن طبيعة أدوات النفي من جهة، واختلافـــها باختلاف زمن القضايا أوالجمـــل التي ترد لنفيها من جهة أخرى، ثم تعالقها مع مقولات صرفية أخرى مثـــل الوجه، هو ما جعل هذه الأدبيات تقدم تصورات مختلفة باختلاف الأهـــداف والمنطلقات.

سنحاول في هذه الورقة، أن نحدد علاقة أدوات النفي ببنية الفعل الزمنية في اللغة العربية، وسنبين أن التغيير الذي نلمسه في هذه البنية نابع مـــن تفـــاعل خصائص أدوات النفي وخصائص الصرفة الفعلية، وهذا التفـــــاعل محكـــوم بتطابق سمات أدوات النفي وسمات الصرفة الفعلية، فأدوات النفـــي تتضمـــن سمات زمنية ووجهية تتطابق مع السمات الزمنية والوجهية التي تحملها الصرفة الفعلية، بحيث يكون هذا التطابق تاما أو جزئيا.

الورقة منظمة بالشكل التـــالي: في الفقرة الأولى، نعرض لعلاقـــة النفـــي بالزمن في الأدبيات التقليدية وفي بعض الأعمال التوليدية (بنمـــامون (1992) و(1996) وأوحلا (1994)). ونتنـــاول في الفقرة الثانية خصـــائص الصرفـــة الفعلية في اللغة العربية. لنبين في فقـــرة ثالثة خصائص أدوات النفي من خلال خصائص الصرفة الفعليـــة، مفترضين أن أدوات النفي تســـتلزم خصـــائص زمنية ووجهية في الصرفة الفعلية المساوقة لها حتى تتمكن من التطـــابق معها، ونستلهم هنا بعض ما جـــاء في شومســـكي (1995ب) Chomsky بخصـــوص فحص السمات. ونخلص في فقرة رابعة إلى إبراز التفـــاعل بـــين خصـــائص النفي وخصائص الصرفة الفعلية.

1. النفي والزمن: أية علاقة؟

تبدي تراكيب النفي في اللغة العربية اختلافا وتنوعا على مستوى المعلومـــة الزمنية التي تحملها. فالمعنى الزمني للفعل قد يتغير في سياق النفي تبعـــا لأداة من أدوات النفي، وخاصة أدوات النفي الموجه، فإذا تأملنا الجمل في (1):

(1) أ) *لم* يتحقق شيء من ذلك

ب) *لن* يغير من الأمر شيئا

ج) *ما* تحقق شيء من ذلك

د) *لا* يعرف أبدا تمزق الذات

ه) *ليس* زيد مريضا

نلاحظ أن دلالة الفعل الزمنية في (1أ) انتقلت من الدلالة علـــى الحـــال إلى الدلالـــة على المضي بمجرد ورود أداة النفي "لم"، وانتقلت مـــع أداة النفـــي "لن" في (1ب) من الدلالة على الحال إلى الدلالة على المستقبل. بالمقـــابل لم تتغير دلالة الفعل الزمنية مع باقي أدوات النفي، كما يتبين من الأمثلة (1ج–ه).

لقد قـــدمت الأدبيات التي اشتغلت على بنى النفـــي في اللغـــة العربيـــة تصورات مختلفة لتفسير هذا التغيير في المعنى الزمني للفعل. هذه التصـــورات يمكن إجمالها في اتجاهين: اتجاه أول يرى أن الفعل العربي يحمل الزمـــن، وأن أداة النفي تغير هذا الزمن، وتمثل هذا الاتجاه الدراسات النحوية التقليديـــة،[1] فالنحاة إذ يقولون بتغيير أداة النفي "لم" و"لما" و"لـــن" لزمن الفعـــل عنـــد ورودها معه، فإنهم يفسرون ضمنا أن حرف النفي غير فارغ مـــن حيـــث محتواه، ولكنهم لايحددون هذا المحتوى، كمـــا أنهم لا يفسرون كيف يتـــم هذا القلب في الدلالة الزمنية للفعل، ولماذا تختص أدوات النفـــي العاملـــة وحدها بتغيير دلالة الفعل الزمنية.

[1] انظر بهذا الخصوص *شرح المفصل*، ج. 8، ص. 110. و*شرح الكافية*، ج. 2، ص. 231.

أما الاتجاه الثاني، فينكر أن يكون الفعل العربي حاملا للزمن في سياق النفي، وتمثل هذا الاتجاه بعض الأعمال التوليدية الحديثة (بنمامون (1992) و(1996) وأوحلا (1994))، فهذه الأعمال افترضت أن الفعل العربي لايحمل الزمن في سياق النفي، لأنه يتحقق في أداة النفي. فبنمامون (1996) مثلا، يزعم أن عنصر النفي يقف حاجزا أمام صعود الفعل إلى الزمن، ويقترح البنية (2) للتمثيل لذلك:

(2)

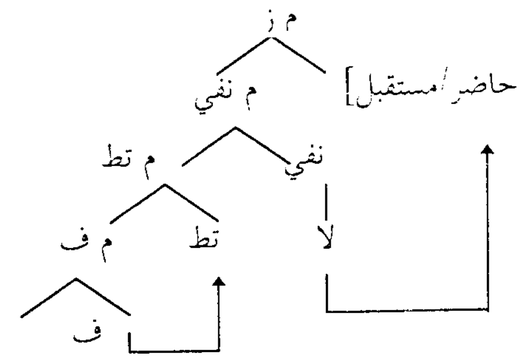

فعنصر النفي يصعد إلى الزمن، ليقع دمجهما في المستوى الصواتي، فينطق المركب [نفي+ز] "لا" إذا كان الزمن حاضرا، و"لم" إذا كان الزمن ماضيا، في حين ينطق "لن" إذا كان الزمن مستقبلا. ويبقى الفعل حاملا لصرفية التطابق. ويزعم بنمامون أن الفعل العربي عندما لايستطيع

الصعود إلى الزمن، فإنه يرد في صورة اللاتمام (imperfective form) موسوما بصرفيات خاصة.[2]

هذا التحليل تعتريه عدد من المشاكل، فهو لايفسر لماذا يرد عنصر النفي "لم" أو "لن"فقط مع الفعل المضارع، ولايرد مع الفعل الماضي. كما أنه لايشير إلى علاقة النفي بالوجه الذي يحمله الفعل. زد على هذا أنه مبني على تصور أحادي للصرفة. وهوتصور لا يمكن من تفسير عدد من المعطيات في العربية، ومن بينها معطيات ذات الأزمنة المركبة، ومعطيات النفي وغيرها. كما أنه يعتبر الصرفة الزمنية ثلاثية تضم الماضي والحال والمستقبل، وهو أمر غير ممكن نظريا وتجريبيا، فقد بينت عدد من الأبحاث (لاينز Lyons (1977) والفاسي الفهري (1991-1993)) أن اللغات تقيم نظامها الزمني على ثنائية، وليس على ثلاثية. إذ لو افترضنا هذا، لوجدنا الفعل العربي أو الفرنسي أو الأنجليزي موسوما بثلاث سمات موجبة، وهذا أمر غير ممكن، لأن السمات تقوم على التقابل، بمعنى أن هناك سمة موجبة وأخرى سالبة. ومن هذا المنظور، يظهر أن مثل هذا التحليل لايمكنه أن يقدم تفسيرا واضحا لمعطيات النفي في اللغة العربية.

[2] انظر بنمامون (1992)، ص. 229.

2. خصائص الصرفة الفعلية في اللغة العربية

بيّن الفاسي الفهري (1990) و... (1991–1993) أن الصرفة الفعلية العربية ثلاثية الأبعاد، بمعنى أن الفعل العربي ... على الزمن كما يدل على الجهة والوجه، وهذه الدلالات قد ... بعضها ويبقى البعض الآخر، ويتم تأويل الفعل زمنيا انطلاقا من هذه ... أو السمات، كما يتضح من خلال المقارنة بين الأمثلة (3):

(3) أ) كتبَ خالد رسالة

ب) يكتبُ خالد رسالة

ج) أريد أن يكتبَ خالد ...

د) اكتبْ رسالة

فالملاحظ، من خلال هذه ...، أن المعنى الزمني للفعل لا يتحدد فقط باعتماد الزمن أو الجهة التي يحدد ... وإنما يمكن أن يكون للوجه كذلك دور في هذا التحديد الزمني، على ... أن الوجوه تدخل في علاقة مع الزمن، ويمكن النظر إلى تحققه ... وعدمه في زمن معين، ومن ثم يمكن تقسيمها إلى وجوه محققة و... مفترضة، وهذا ما يظهر من خلال المقارنة بين (3ب) و(3ج) و... فإذا كان الفعل في (3ب) محققا لأنه

يحمل الوجه التعييني (Indicative mood)، الذي يدل في اللغات الطبيعية على عدم الشك، فإنه لا يبدو كذلك في (3ج) حيث الوجه الافتراضي (Subjunctive mood) لأن حدث الكتابة مشكوك فيه، فقد يتحقق كما قد لايتحقق، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للمثال (3د). من هنا نرى أن تغيير الوجه في هذه الأمثلة ساهم إلى حد ما في تغيير المعنى الزمني للفعل. بالمقابل لا نجد سمة الوجه في المثال (3أ)، لأن الفعل في هذا المثال غير موسوم بالنسبة للوجه، ومع ذلك دل على معنى زمني في معزل عنه.

3. خصائص أدوات النفي

نود في هذه الفقرة، أن نبرز خصائص أدوات النفي والسمات التي تحملها، انطلاقا من السمات التي تحملها الأفعال المساوقة لها. فإذا كانت الأفعال تسقط من المعجم متصرفة تصريفا تاما، كما في منطق شومسكي (1995ب)، وما تفعله في التركيب هو فحص هذه السمات والتأكد منها، فإننا نفترض أن أدوات النفي تحمل سمات تحتاج إلى التطابق مع السمات التي تحملها الأفعال الواردة معها. وأن هذا التطابق قد يكون تاما أوجزئيا.

1.3. تطابق السمات التام

لنتأمل الجمل التالية:

(4) أ) *لم* يحضر ياسر الاجتماع

ب) **لم* حضر ياسر الاجتماع

(5) أ) *لن* يسافر طارق

ب) **لن* سافر طارق

فالملاحظ، من خلال هذه الأمثلة، أن أدوات النفي الموجه ("لم" و"لن") ترد مع الأفعال الموسومة بالوجه، ولاترد مع الأفعال غير الموسومة به، كما يتضح من لحن (4ب) و(5 ب). وهو ما يوحي بأن هذه الأدوات تحمل سمة وجهية تحتاج إلى التطابق مع السمة الوجهية التي يحملها الفعل، وهذه السمة الوجهية موسومة بسمة [+جزم] بالنسبة ل"لم" و[+افتراضي] بالنسبة ل"لن". ونتساءل بالتالي، هل معنى هذا أن هذه الأدوات لاتتضمن سمة زمنية، وذلك بالنظر إلى لحن المثالين (4 ب) و(5ب)، فالفعل، في هذه الأمثلة، موسوم زمنيا ب [+ماض]، و أداتي النفي الموجه "لم" و"لن" لاتتطابقان في هذه السمة.

يبدو من الصعب الجزم بعدم وجود الزمن في هاتين الأداتين، إذ لو كان هذا صحيحا لما كانت الجمل (5أ) و(6أ) سليمة:

(5) أ) *لم* يكتب خالد الرسالة *أمس*

ب) **يكتب* خالد الرسالة *أمس*

(6) أ) *لن* يكتب خالد الرسالة *غدا*

ب) يكتب خالد الرسالة *غدا*

إن الفعل في هذه الأمثلة يحمل سمة زمنية، وإن كانت غير موسومة، ويظهر ذلك من خلال تنافر السمة الزمنية [-ماض] التي يحملها مع زمن الظرف (أمس)، وتوافقها مع الظرف غدا في (6ب)، كما أن أدوات النفي "لم" و"لن" تحمل هي الأخرى سمة زمنية بدليل توافقها مع الظروف" أمس" و"غدا" على التوالي، ويمكن القول إن هذه السمة التي تحملها أداة النفي موسومة مقارنة مع السمة التي يحملها الفعل. فهي [+مضي] في "لم" و[+مستقبل] في "لن"، على أساس أن "لن" تصهر موجها،[3] في حين تصهر "لم" السمة الزمنية الموسومة في اللغة العربية. وبناء على هذا فإن أدوات النفي "لم" و"لن" تحمل سمات زمنية ووجهية تتطلبها في الفعل المساوق لها وعند عدم وجودها تنهار البنية.

[3] نفترض أن هذا الإصهار يتم في المعجم، وقد أشار النحاة إلىهذا التقابل بين الجملة المنفية ب"لن" والجملة المتضمنة لحرف من حروف التسويف (السين وسوف)، انظر على سبيل المثال شرح *المفصل*، ج. 8، ص. 111.

2.3. تطابق السمات الجزئي

إذا كانت أدوات النفي الموجه تتطابق في السمات الزمنية والوجهية مع الصرفة الفعلية، فهل ينسحب الشيء نفسه على باقي الأدوات ("لا" و"ما" و"ليس").

إذا تأملنا الجمل التي ترد فيها هذه الأدوات، نجدها تختلف بالنظر إلى المركبات التي ترد معها، فأداة النفي "ما" ترد مع الأفعال كما ترد مع الأسماء، كما تبين الأمثلة (8):

(8) أ) *ما* علمت بالخبر

ب) **ما* أقوم بهذا العمل

ج) *ما* زيد قائم

د) *ما* قائم زيد

فأداة النفي "ما"، من هذا المنظور، محايدة مقارنة مع الحروف الأخرى ولاتختص بمقولة معينة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن السمات التي تحملها هذه الأداة، وتتطابق فيها مع الصرفة الفعلية العربية.

إذا تأملنا جيدا المعطيات في (8)، نلاحظ أن "ما" تتوافق مع الأفعال غير الموسومة بالوجه، ولاتتوافق مع الأفعال الموسومة به، وهو ما يتبين من

المقارنة بين(8أ) و(8ب). هذا السلوك يوحي بأن أداة النفي "ما" لاتحمل سمات وجهية، ما دامت لاترد مع الأفعال الحاملة لهذه السمة. ونفترض، بالتالي، أن ما تحمله هذه الأداة هو سمة زمنية، وهذه السمة الزمنية غير مخصصة، وذلك بالنظر إلى مساوقتها للأفعال الماضية، ومساوقتها للجمل الاسمية، وهذه الأخيرة تحمل سمة زمنية كما بين الفاسي الفهري (1987) و(1990)، وهذه السمة هي [-ماض]. ومما يؤكد عدم حمل "ما" لسمة وجهية التعارض الموجود في الأمثلة (9):

(9) أ) * كنت *ما* أكتب

ب) *ما* كنت أكتب

فهذه الأمثلة تبين أن "ما" عندما ترد في الأزمنة المركبة تتطابق في الزمن ولا تتطابق في الوجه. لأن الفعل المدمج غير موسوم زمنيا، وهذا ما يجعله قابلا للوسم الوجهي. كما أن "ما" ترد لنفي الحمول الوصفية، كما في (8د)، وهذه الحمول لاتحمل سمة الوجه لأن هذه السمة هي، أساسا، سمة فعلية. فلو كانت أداة النفي "ما" تحمل سمة الوجه لوجدناها تبدي تعارضا مماثلا للتعارض الذي تبديه "لم و"لن" عند ورودهما مع الحمول الوصفية كما في (10):

(10) أ)* *لم* قائم زيد

ب) **لن* قائم زيد

لننظر الآن إلى المعطيات المتضمنة لنفي الرابطي "ليس"، والممثل لها في (11)، فهذا النفي الرابطي لايحمل سمة وجهية، إذ لو كان يتضمن هذه السمة، لما ورد هو الآخر مع الحمول الوصفية كما في (11أ)، فليس هناك ما يدل على أن صفات مثل "قائم" "عادل" "مريض" تضم سمة الشخص، على افتراض أن وجود هذه السمة دليل على وجود الوجه، كما اقترح الفاسي الفهري (1996) ومن ثم فهي غير مختصة بالنسبة لهذه السمة، ويكون، بالتالي، النفي الرابطي "ليس" غير حامل لسمة الوجه، ويتطابق مع الصرفة فقط في السمة الزمنية، وهذا ما يفسر لحن الجملة (11ب).

(11) أ) *ليس* خالد كاتبا

ب)* *ليس* يدري محمد ما العمل

هذا بالنسبة لـ"ما" و"ليس"، فماذا عن أداة النفي "لا"؟

إذا تأملنا الجمل التي ترد فيها هذه الأداة، نلاحظ أنها تنتقي الأفعال الموسومة بالوجه، كما في (12أ) و (12ب)، ولاترد مع الأفعال غير الموسومة به، إلا بتأويل معين، كما يتبين من خلال المثال (12ج). فهل معنى هذا أن هذه الأداة لاتحمل سمات تحتاج إلى تطابقها مع الصرفة الفعلية، أم أن التطابق محصور في سمة واحدة؟

(12) أ) لا أكتبُ

ب) لا تكتبْ

ج) لا رعاك الله

إذا افترضنا أن أداة النفي "لا" تتطابق في سمة الزمن فقط، وذلك بالنظر إلى ورودها مع الأشكال الفعلية الموسومة بالوجه وغير الموسومة به، فإن ما نتنبأ به هو أن "لا" يمكنها أن ترد مع الأزمنة المركبة كما ترد "ما" في المثال (9ب)، وهو أمر غير وارد كما يتبين من لحن (13ب) و(13ج).

(13) أ) كنت لا أكتب

ب) *لا كنت أكتب

ج) * أكون لا كتبت

إن لحن هذه الأمثلة، يوحي بأن أداة النفي "لا" لاتتضمن سمة زمنية. بالمقابل إذا افترضنا أن "لا" تتطابق في الوجه، فإن افتراضا كهذا يبدومعقولا، إذ ترد لنفي الوجه فقط دون أن تحدث تأثيرا زمنيا في الفعل، ففي (12أ) نفت الوجه التعييني، بينما نفت في (12ب) الوجه الأمري، وهو ما أسماه النحاة بالنهي، والنهي كما بين الفاسي الفهري (1991-1993)، [4] هو في الواقع نفي للوجه الأمري، كما أن الأمر من حيث كونه وجها هو في الأصل مضارع

[4] انظر كذلك بن يعيش، *شرح المفصل*، ج. 8، ص. 108.

فقد سمة الشخص، ولأن الأمر يكون عادة بالنسبة للمخاطب، فإن ظهورسمة الشخص الثاني مجددا على الفعل في حالة النفي، يكون دليلا على حاجة أداة النفي "لا" للتطابق مع هذه السمة الوجهية، على افتراض أن الشخص هو تمظهر للوجه،[5] وتكون، بالتالي، "لا" تتطابق مع الصرفة الفعلية في سمة الوجه دون سمة الزمن. ونفترض أن السمة الوجهية التي تحملها "لا" محايدة بالنظر الى السمة الوجهية التي يحملها الفعل المساوق لها، وهو ما يفسر ورودها مع وجوه مختلفة دون أن تنهار البنية.

إذا صح هذا، فكيف يمكننا تفسير الأمثلة من قبيل (12ج)، التي تتضمن فعلا غير موسوم بالنسبة للوجه. فهذا المثال يكون لاحنا في بعض السياقات، لكنه في الوقت ذاته، يكون سليما إذا أول على الدعاء، والدعاء، كما هو معروف، وجه غير محقق. فكيف تتطابق "لا" مع الفعل غير الموسوم بالوجه، وكيف نحصل على تأويل الدعاء؟

[5] يفترض الفاسي الفهري (1996) أن ما أسماه النحاة بحروف المضارعة، هي أساسا حروف الوجه، وهذه الحروف هي التي يدخل فيها الشخص، واقترح تبعا لهذا، أن بنية الفعل المضارع هي بنية فيها إسقاط للوجه وليس إسقاطا للزمن، فالوجه أعلى من الزمن وأسفل من التطابق، ويقع دمج سمة الشخص في الوجه وليس في الزمن. فهذا الدمج بين الشخص و الزمن، والشخص والوجه، هو أساس الفرق بين الماضي والمضارع.

توجد في اللغة العربية عدد من الأفعال صيغتها صيغة الماضي ودلالتها تكون على المستقبل مثل "وفقك الله" "رعاك الله". فهذه الأفعال تصعد إلى إسقاط المصدري باعتباره إسقاطا إنجازيا وذلك حتى تؤول على الدعاء، وفي هذا الصعود تمر عبر النفي، لتصعد بعد ذلك ملغمة [نفي+فعل] إلى المصدري.

ب. تفاعل السمات

إذا عدنا إلى الأمثلة (4) و(5) أعلاه (نعيدها هنا للتذكير)

(4) أ) لم يحضر ياسر الاجتماع

(5) أ) لن يسافر طارق

وافترضنا أن السمة الزمنية هي المسؤولة عن هذا التغيير في التأويل الزمني، بحيث يتم تفاعل السمات الزمنية الموجودة في أداة النفي والسمات الزمنية الموجودة في الصرفة الفعلية، فإن ما ننتظره هو أن نجد نفس التغيير في المعنى الزمني في البنى التي تتطابق فيها أداة النفي مع السمة الزمنية دون السمة الوجهية، كما هو الشأن بالنسبة للجمل التي تضم "ما" و"ليس"، وهو أمر غير وارد، كما يتبين من خلال الجمل (8 أ) و(11 أ)، ذلك أن المعنى الزمني لم يتغير.

(8) أ) *ما* علمت بالخبر

(11) أ) *ليس* خالد كاتبا

بالمقابل، إذا افترضنا أن السمة الوجهية هي المسؤولة عن هذا التغيير في التأويل الزمني، فإن ما نتوقعه هو أن تبدي الجمل (12)، التي تتضمن أداة النفي "لا"، تغييرا في المعنى الزمني، يكون مماثلا للتغيير الذي تبديه الجمل (4) و(5)، وهذا أمر غير وارد كذلك. مما يعني أن الوجه ليس مسؤولا عن هذا التغيير الزمني.

(12) أ) لا يكتب

ب) لا تكتب

ويبقى الافتراض الوارد إذن، أن المسؤول عن هذا التغيير في المعنى الزمني للجملة، هو تفاعل السمات الزمنية والوجهية التي يحملها عنصر النفي مع مثيلاتها في الصرفة الفعلية. أما في حالة تحييد (Neutralisation) سمة من هذه السمات، فإن التأويل الزمني لايتغير. ومما يؤكد هذا أن التأويل الزمني في الجمل (12)، لم يتغير، لأن "لا" لا تتضمن سمات زمنية، إذ لو كانت تتضمن هذه السمات، لكنّا أمام تغيير زمن الفعل، كما هو الشأن بالنسبة للأمثلة (4) و(5).

من كل ما تقدم، يتبين لنا أن تغيير المعنى الزمني في بنى النفي في اللغة العربية، مرتبط أساسا بالسمات التي تحملها أدوات النفي في تفاعلها مع سمات الصرفة الفعلية، فمتى كان التطابق في السمات تاما، كان هناك تغيير في التأويل الزمني للفعل، ومتى كان التطابق جزئيا، فإننا لانجد هذا التغيير. ويبقى السؤال المطروح، هوكيف يتم هذا التغيير وهذا التفاعل؟

قدم ريشنباخ Reichenbach (1947) تصورا للزمن، يميز فيه بين ثلاث نقط زمنية: زمن الحدث أو الوضع، ويعد مكونا ظاهرا تركيبيا، إذ يعين وقت وقوع الحدث. وزمن التلفظ، وهو عنصر إشاري مثبت في الوضع الخطابي، ثم هناك زمن الإحالة، الذي يمكن من وصف الأزمنة المركبة (المستقبل في الماضي، الماضي في الماضي...). هذه الأزمنة (زمن الحدث، وزمن التلفظ، وزمن الإحالة) يمكن نعتها بكونها أزمنة الزمن التصوري،[6] وتتعالق هذه الأزمنة بشكل تزامني (Associativity) أو خطي (Linearity). في مقابل هذا الزمن التصوري، هناك الزمن النحوي الذي تقيم اللغات الطبيعية، بناء على أزمنته، نظامها الزمني، ويمكن النظر إلى أزمنة الزمن النحوي في إطار ثنائية، بمعنى أن كل لغة تقيم نظامها الزمني على سمتين زمنيتين، إحداهما موجبة، وتكون هي الموسومة، والثانية سالبة، فالموسومة

[6] للمزيد من التفصيل، انظر الفاسي الفهري (1991-1993) وكذلك هورنستاين (1990) Hornstein.

تكون إما [+ماض] أو [+مستقبل] أما غير الموسومة فتكون إما [-ماض] أو [-مستقبل]، ويمكن استخلاص هذه السمات الزمنية انطلاقا من العلاقات التي تربط الأزمنة التصورية، كما يتضح من (14)، على أننا نرمز للعلاقة التزامنية بالفاصلة، والعلاقة الخطية بالغارضة.[7]

(14) أ) [+ماض] (السمة الموجبة) ⟵ ز ح، زإ - زت

ب) [-ماض] (السمة السالبة) ⟵ زت، ز ح، زإ

وإذا كان النظام الزمني البسيط لأي لغة يقوم على سمة موسومة واحدة، كما بين الفاسي الفهري(1999)،[8] فإن الشيء نفسه ينسحب على الأزمنة المركبة، بمعنى أن هذه الأزمنة لايمكن أن تكون غير موسومة، بل لابد وأن تضم على الأقل زمنا موسوما يكون بمثابة نقطة رسو.

إذا انطلقنا من هذا التصور للزمن، وأخذنا بعين الاعتبار أن النظام العربي مبني على التمييز بين ما هو موسوم زمنيا وما هو غير موسوم، فإننا نفترض أن التغيير الذي نحسه في التأويل الزمني للفعل في الجمل المنفية العربية،

[7] نقتصر هنا على السمة الزمنية التي تبني اللغة العربية عليها نظامها الزمني وهي [ماض].

[8] محاضرات ديبلوم الدراسات المعمقة لسنة (1999).

وخاصة المتضمنة لأدوات النفي الموجه، يعود إلى تفاعل السمة الزمنية والوجهية الموجودة في أداة النفي والسمة الزمنية الموجودة في الصرفة الفعلية. إذ تعمل أداة النفي على تغيير العلاقات التي تربط أزمنة الزمن التصوري، التي ينبني عليها تأويل الزمن النحوي، بحيث تصبح إما قبلية أو بعدية بالنظر إلى زمن التلفظ. ونفترض تبعا لهذا، أن الزمن غير الموسوم يكون بمثابة صورة محايدة وغير مخصصة، وهذه الصورة هي وحدها القابلة للتغيير عند التأويل الزمني.

هذا الافتراض من شأنه أن يفسر التعارض الذي تبديه التراكيب الموجودة في (4ب) و(5ب)، ذلك أن السمة الزمنية والوجهية الموجودة في أداة النفي لا تستطيع تغيير أو تخصيص السمة الزمنية الموجودة في الصرفة الفعلية، لأنها مخصصة وغير قابلة للتغيير مرة أخرى.

4. خاتمة

بينا في هذه الورقة، أن تغيير المعنى الزمني للفعل في بعض الجمل المنفية في اللغة العربية، وخاصة المتضمنة لأدوات النفي الموجه، يعود أولا، إلى تطابق السمات الزمنية والوجهية التي تحملها أداة النفي مع مثيلاتها في الصرفة

الفعلية. وثانيا، إلى تفاعل هذه السمات مع سمات الصرفة الفعلية، إذ تعمل الأدوات المتطابقة في السمات تطابقا تاما ("لم" و"لن") على تغيير المعنى الزمني للفعل، لأنها تحمل سمات زمنية ووجهية موسومة، بالمقابل لاتستطيع أدوات النفي الأخرى ("لا"و"ما" والفعل الرابطي "ليس") أن تحدث تغييرا في دلالة الفعل الزمنية لأنها لاتحمل سمات موسومة،كما أنها لاتتطابق مع الصرفة الفعلية تطابق تاما.

المراجع

ابن يعيش، أبو البقاء، *شرح المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ.

الاستراباذي، رضي الدين، 1982، *شرح الكافية في النحو*، دارالكتب العلمية، بيروت.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، *البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، 1998، *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي*، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء.

Benmamoun, A.: 1992, *Functional and Inflectional Morphology*, Ph. D. thesis, USC, California.

Benmamoun, A.: 1996, Negative Polarity and Presupposition in Arabic, *in Current Issues in Linguistic Theory,134. Perspectives on Arabic Linguistics VIII*, ed by Mushira Eid, Offprint.

Chomsky, N.: 1995b, *The Minimalist Program*, The MIT Press, Cambridge, Mass.

Comrie, B.: 1985, *Tense*, Cambridge University Press.

Fassi Fehri, A.: 1987,Generalized IP Structure, Case, Inflection, and VS Word Order, *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. **1**, 189-221, Oukad Publishers, Rabat.